



مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية العدد الثاني عشر - ديسمبر 2020م

مجلة علمية محكمة

E.mail: journal@miu.edu.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَمَرَسُولَهُ كُتِبُوا كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۗ وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ۗ
وَلِكُفْرَيْنَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿5﴾ يَوْمَ يَبْعَثُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا ۗ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ ۗ
وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿6﴾﴾

المجادلة آيات 5-6

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية
مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والتطبيقية
وتصدر باللغتين العربية والانجليزية

حائزة على ترقيم المركز الدولي الموحد للدوريات (ISSN-(2519-6286)
والمستوفية لمعايير الانضمام لقواعد البيانات العالمية (Scopus) تحت رقم (99)
التي تعنى بنشر أبحاث المعرفة الإنسانية النظرية والتطبيقية

رئيس التحرير

د. عبد الكريم عبد الله بالقاسم

هيئة التحرير

عضواً	أ.د فرج المبروك
عضواً	د. عوض رشيد الشامخ
عضواً	د. ماشاءالله عثمان الزوي
مدير التحرير	د. فاطمة علي الفرجاني
عضواً	أ. أحمد مفتاح الصيد

❖ أمين التحرير: -هنيدا عمر الطشاني

❖ الإدارة الإلكترونية: -م. أحمد سالم جعفر.

❖ مدقق لغوي د. أحمد مصباح اسحيم

الهيئة الاستشارية

- الدكتور موسي مسعود أرحومة (قانون جنائي) – كلية القانون – جامعة بنغازي
- الدكتور عبد الناصر يوسف الزوكي (علوم طبية) – كلية الطب – جامعة بنغازي
- الدكتور بوبكر فرج شريعة (محاسبة) – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
- الدكتور إدريس عبد السلام اشتيوي (محاسبة) – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
- الدكتور نجيب المحجوب الحصادي (فلسفة علم ومنطق) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتور شعبان عوض بوكيرة (لغة عربية) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتور رمضان أَلجراب (لغة انجليزية) – كلية اللغات – جامعة بنغازي
- الدكتور فؤاد حمدي بن طاهر (آثار وتاريخ قديم) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتور عمر إبراهيم العفاس (علوم سياسية) – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
- الدكتور عبد الرحيم مُجَّد البدري (علوم تربوية) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتور إبراهيم رستم (علوم هندسية) – كلية الهندسة – جامعة بنغازي
- الدكتور بالقاسم علي الذرعاني (رياضيات) – كلية العلوم – جامعة بنغازي
- الدكتورة مرفت خميس التارقي (علم نفس وتربية) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتورة سعدة الحضيبي (علم نفس وتربية) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتور فرج مُجَّد شعيب (هندسة ميكانيكية) – كلية الهندسة – جامعة بنغازي
- الدكتورة زينب أجبارة (إدارة) – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
- الدكتور سعد بوحجر (تاريخ قديم) – كلية الآداب – جامعة بنغازي
- الدكتور أحمد الحوته (اقتصاد) – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
- الدكتور وائل مُجَّد جبريل (اقتصاد وإدارة) – كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار – درنة
- الدكتور مُجَّد أحمد علي (الصحة النفسية) – كلية الآداب – جامعة النيلين – السودان

- الدكتور أبوبكر خوالد (اقتصاد وتنمية مالية) – كلية الاقتصاد – جامعة باجي عنابة-الجزائر
- الأستاذة عايدة سيد خطاب (إدارة) – كلية الاقتصاد – جامعة عين شمس –مصر
- الأستاذ عوض المهدي بن عامر (لغة إنجليزية) – جامعة البحر المتوسط الدولية
- الدكتورة فاطمة علي الفرجاني (إدارة) – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
- الدكتورة حسنا الشايبي (إدارة وإقتصاد) – كلية العلوم والإقتصاد – جامعة تونس – تونس
- الدكتور فواز صالح (قانون خاص) – كلية الحقوق – جامعة دمشق – سوريا
- الدكتورة ترتيل درويش (قانون جنائي) – كلية الحقوق – جامعة بيروت – لبنان
- دكتور مُحمد حمودي (قانون جنائي) – معهد الحقوق والعلوم السياسية – تندوف – الجزائر

- والمجلة لها حرية التقييم عند مستشار آخر إذا كان البحث لا يقع مجاله تحت التخصصات المذكورة.

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع
1	أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية د. حسناء الشايبي و أ.اسماعيل عيسى مُجّد حويلي
27	مفهوم النبوية
46	الدرس البلاغي عند العرب من أبي عبيدة معمر بن المثنى وحتى القزويني – قراءة تاريخية تحليلية د. مُجّد حسين سليمان محجوب
72	موقف فلاسفة الإسلام من علم الكلام د سدينة علي صالح كريات
92	تبنى سياسة مؤشرات القياس للمدن في تحسين جودة الحياة للمدن الليبية د. فتنحية عبد العزيز جمعة العربي
115	أثر التشريعات العثمانية في البنية الحقوقية العربية الحديثة د. خالد سليمان صالح الزغبوي
140	An Algorithm to Convert Class Diagram to Object Oriented Database أ.فتح الله المنصوري و أ. عبدالحكيم التاورغي و أ. وائل عثمان محمود
150	A Stylistic Analysis to Emily Dickinson's Sifts From Leaden Sieves د. مُجّد جمعة فياض و أ. أوريدة مرعي امسلم و أ. هاجر سعيد مُجّد
168	Environmental Management Plan for Wadi Al-Kouff Natural Park Using Geographical Information Systems أ. ريماء عبدالسميع

كلمة العدد

استلهمنا من كتاب أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ) (دلائل النبوة) (1) موضوع اجتياز رسول الله صلّى الله عليه وسلم ، بخيمة الأعرابية : أم معبد ، عاتكة بنت خالد بن منقذ ، لنبي الله – وهي لا تعرفه – حين خرج مهاجراً إلى المدينة صحبة أبي بكر الصديق و مولاه عامر بن فهيره، ودليلهم عبد الله بن أريقط، عندما جازوا بخيمتها، وسألوها شيئاً من لحم وتمر ليشتروه منها، فلم يصيبوا عندها شيئاً لإصابتهم القحطه والجذب فقالت : و الله لو كان عندنا شيئاً ما أعوزناكم (2)، فنظر رسول الله صلّى الله عليه وسلم إلي شاة في كسر الخيمة (3).

فقال ما هذه الشاة يا أم معبد ؟ قالت : هي أجهد (4) من ذلك، فقال : أتأذنين لي أن أحلبها ؟ قالت بأبي أنت وأمي إن رأيت بها حليباً فأحلبها فشأنك بها – لعلمها أنها عجفاء غير حلوب -، فدعا بها النبي صلّى الله عليه وسلم فمسح بيده الشريفة على ضرعها وظهرها وسمى الله عز وجل ودعا لها في شاتها، فتفاجت (5) ودرت، ودعى بإناء يربض (6) الرهط فحلب فيه ثجاً (7) حتى علاه البهاء (8) ثم سقاها حتى رويت، ثم سقى أصحابه حتى رواء، ثم شرب النبي آخرهم وقال : (ساقى القوم آخرهم شرباً) (9)، ثم حلب فيه ثانية بعد بدء حتى ملأ الإناء وغادره عندها، فبايعها (10) و ارتحلوا عنها.

فقلّ (11) ما لبث أن جاء زوجها أبو معبد يسوق أعزراً عجافاً يتساوكن (12) هزالاً، فلما رأى اللبن عجب وقال: من أين لك هذا اللبن يا أم معبد والشاة عازب (13) و لا حلوب في البيت؟ فقالت : لا والله إنه مرّ بنا رجل مبارك من حاله كذا وكذا، قال : صفيه لي يا أم معبد، إن صمت فعليه الوقار، و إن تكلم سمي وعلاه البهاء، أجمل الناس وابهاء من بعيد، و حسنه وأحلاه من قريب، حلو المنطق فصل لا نزر، ولا هدر، كأن منطقهم خرزات (24) نظم يتحدرن، ربعة لا تشنؤه (25) من طول، ولا تقتحمه (26) عين من قصر، غصن بين غصنين فهو أنظر الثلاثة منظرأً وأحسنهم قدرأً، له رفقاء يحقون (27) به، إذا قال أستمعوا لقوله، و إذا أمر تبادروا إلي أمره، محفود (28) محشود لا عابث ولا مفند (29)

ط بيروت دار الكتب العلمية 1405 هـ ، ص 494 ، 495

1. ما جعلناكم تحتاجون / 3. في طرفها / 4. مجهدة من الضعف / 5. تباعدت سيقانها من إدراج الضرع / 6. يكفي لشرب الرهط / 7. كثيراً غزيراً / 8. بريق و لمعان / 9. رواه الترمذي 1135:2، رقم 3434 . / 10. ودعها / 11. أي بوقت ليس بطويل / 12. تنتشى أرجلهن من شدة الإعياء / 13. بعيدة المرعى و غير ولود. / 14. مشرق / 15. سيلان واندفاع / 16. الفقر و الصلعله / 17. من القسامة ليس به عيوب / 18. سواد العين مع إتساعها / 19. طويل طرف جفن العين / 20. شدة وحدة / 21. علو و عرض / 22. كثافه / 23. طويل مقرون الحاجبين / 24. حبات لؤلؤ أو معدن أو صدف يزين بها / 25. تعييه / 26. تلحظه / 27. يحيطون به بعناية وتعظيم / 28. متابع في ما يفعل باهتمام في خدمته / 29. مطاع و غير مخطأ في شئ

قال أبو معبد : هو والله صاحب قریش، لقد هممت أن أصحابه، و لأفعلن إن وجدت إلي ذلك سبيلا، و تم له ذلك وأسلم.

وكثر من معجزة النبي صلّ الله عليه وسلم غنم أم معبد حتى جلبت للمدينة جلباً، فصادف أن رأته الصديق فسألته عن المبارك، فأعلمها أنه رسول الله صلّ الله عليه وسلم، فقالت خذني إليه و دخلت على النبي صلّ الله عليه وسلم فأكرمها وأعلنت إسلامها وكانت من الصحابيات.

وعنها وعن زوجها أبو معبد الخزاعي الصحابي، وعن أخيها حبيش ابن خالد الخزاعي روى أصحاب السنن والتاريخ هذه القصة لمعجزة النبي صلّ الله عليه وسلم

رئيس التحرير

أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ” دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية ”

د. حسناء الشايبي - كلية العلوم الاقتصادية والتصرف - جامعة تونس المنار

أ.اسماعيل عيسى محمد هويلي - قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، من خلال دراسة كل نشاط من الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية، الأنشطة المتعلقة بالمجتمع، الأنشطة المتعلقة بالخدمات والمنتجات) على الأداء المالي للمصارف، وقد تمثلت عينة الدراسة في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية والبالغ عددها (6) مصارف عن الفترة ما بين (2012-2016م)، حيث استخدم أسلوب تحليل التقارير المالية للمصارف التجارية محل الدراسة من خلال تطبيق مؤشر تم إعداده لتلك المصارف تتضمن (25) فقرة، كما تم قياس الأداء المالي من خلال مقاييس الربحية العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، وتم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية ومنها: - تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها بأن مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية من قبل المصارف التجارية متدن نسبياً، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية العائد على حقوق المساهمين، بينما لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية العائد على الأصول، وقد أوصت الدراسة ضرورة تشجيع المصارف التجارية الليبية على الاهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، حتى تتمكن من الوفاء بمسئوليتها تجاه المجتمع وأصحاب المصالح، بالشكل الذي ينعكس على سمعتها أدائها في السوق.

الكلمات المفتاحية: - الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، المصارف التجارية.

ABSTRACT

The study strives to demonstrate the impact of social responsibility announcement on the financial performance of the Libyan commercial banks. The research analyses its effect in terms of the activities that are associated to human resources, local

community, and services and products. The sample study has considered six banks that are listed in the stock exchange in the period (2012-2016). The financial reports content of the considered sample has been analyzed according to twenty five points in order to assess the performance by means of ROA and ROE. The study reveals that the social responsibility statement has significant influence and could reflect positively on total shareholder return. The article also recommended to encourage the commercial banks to adopt the social responsibility announcement as a criterion of transparency and to improve their reputation and performance.

المقدمة

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية **Social Responsibility Accounting** أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي، وقد جاء هذا التطور الحديث نتيجة للإزدياد المتسارع في حجم وقدرات الوحدات الاقتصادية، وقد تزايد الاهتمام بموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من قبل المنظمات المهنية والجهات الأكاديمية الدولية، حيث أوضح معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في تقريره الصادر عام 1973م أن من ضمن أهداف القوائم المالية: - إعداد تقرير عن الأنشطة المؤثرة في المجتمع والبيئة المحيطة به، للوقوف على الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، كما أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكية تقريراً للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع المصارف، طالبت فيه بضرورة اظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية تتعلق بمساهمتها في التنمية الاجتماعية (أبو سمرة، 2009م).

من هنا برز دور المصارف بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بتعظيم أرباحها من خلال نشاطاتها الأساسية وكذلك في تبنى المسؤولية الاجتماعية بجانبها كافة والمحاسبة عنها في تقاريرها المالية والأخذ بانعكاساتها على أدائها، حيث أصبحت إدارات المصارف مدركة أكثر من أي وقت مضى أن الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية يساهم في نجاحها في مهامها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولعل من أهم الأمور المتعلقة بموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو موضوع الإفصاح عن المعلومات الضرورية الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، بغرض إعطاء مستخدمي القوائم المالية رؤيا واضحة وصادقة عن المصرف مما يتيح لهم اتخاذ القرارات السليمة (العودات، 2015م).

ونظراً لازدياد دور القطاع المصرفي في تعزيز الاقتصاد القومي، بما يمثله ذلك من ضرورة متابعة أداء ذلك القطاع، والوصول بأدائه إلى أفضل مستوى على النحو الذي يحقق احتياجات المجتمع بالصورة المثلى، ولعل هذا الموضوع يزيد من أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باعتبار أن الأداء الاجتماعي للمصارف أصبح مركز اهتمام لدى المجتمع لاسيما في ظل اشتداد المنافسة بينهم، لذلك فإن الإفصاح والتقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للمصرف يعتبر أحد التقارير المستخدمة لبيان مدى وفاء المصرف لمسئولياته الاجتماعية، وفي هذا السياق فإن الالتزام بالإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية بأنشطتها وعناصرها المختلفة قد يؤثر على أداء تلك المصارف (النعيمات والصوفي، 2011م).

الدراسات السابقة

نظراً للتعاطف الكبير لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية خلال العقدین الماضیین تزايد الاهتمام به في أدبيات الفكر المحاسبي، واتجهت الجهود البحثية على المستوى المحلي والدولي إلى تقديم دراسات تسلط الضوء على ماهية هذا المفهوم وأهميته ووضع قواعد لإرسائه، وركزت بعض هذه الدراسات على الدور الحيوي الذي يؤديه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف التجارية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات وأهم ما توصلت إليه من نتائج:-

دراسة كل من **Mahoney & Roberts (2007)**، التي هدفت إلى بيان العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للشركات الكندية، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل بيانات القوائم المالية السنوية لعدد (300) شركة من الشركات المدرجة في بورصة تورنتو عن الفترة الزمنية بين (1997-2000م)، اعتماداً على أسلوب تحليل المحتوي من خلال تطبيق مؤشر تم إعداده خصيصاً لمجتمع الدراسة، وأظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي وتفضيل القائمين على القوائم المالية بإفصاح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وأدائها وتبنيها بشكل أوسع في الشركات الكندية، كما أشارت إلى وجود علاقة بين الأداء الاجتماعي وعدد المستثمرين في أسهم الشركات، كما وجدت أن هناك علاقة بين المقاييس المنفصلة للأداء الاجتماعي للشركات بشأن أنشطتها الدولية وجودة المنتج وعدد المستثمرين في الأسهم.

ومن جهة أخرى تطرقت دراسة **النعيمات والصوفي (2011م)**، إلى بيان دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع المصارف التجارية في الأردن، من خلال التعرف على الجوانب الفكرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى إمكانية تطبيقها في ذلك القطاع، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عدد (50) محاسب في كل مصرف من عينة الدراسة، وخلصت إلى أن هناك التزاماً من قبل المصارف التجارية الأردنية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكذلك أن هناك تفاوت في ضرورة الإلزام القانوني للمصارف في الإفصاح عن بيانات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وفي عام (2013م) قام **Lipunga** بدراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على المسؤولية في التقارير السنوية في للمصارف التجارية في مالواي، من خلال الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية اتجه العملاء (الاقتصادية) والمسؤولية اتجه الموارد البشرية واتجه البيئة، ولتحقيق هذا الغرض تم توزيع استبانة على عينة من المصارف التجارية العاملة في مالواي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد درجة عالية من الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التجارية، إلا أن هناك اهتماماً بنسبة عالية بأنشطة المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية تجاه العملاء (الاقتصادية)، ولا توجد نفس النسبة من الاهتمام في كل من المسؤولية تجاه الموارد البشرية والبيئة، وأوصت هذه الدراسة بزيادة الاهتمام بالمسؤولية البيئية وتعزيز الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية بما لا يوي والحث على تطبيق معايير خاصة بالإفصاح.

وفي دراسة أجراها **Daniel (2014م)**، هدفت إلى معرفة أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وذلك بالتطبيق على (44) مصرف تجاري، خلال خمس سنوات من (2009-2013م)، حيث استخدمت المنهج الوصفي، المتغيرات المستقلة هي المسؤولية الاجتماعية والاستثمارات والمتغير التابع هو الأداء المالي، ومن أهم ما توصلت إليه أنه ليس كل المصارف التجارية في كينيا تقوم بالإفصاح عن مشاركتها في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث أنه من بين (44) مصرف تجاري تمت ضمن الدراسة، فقط (8) مصارف قدمت البيانات اللازمة والكاملة والمناسبة للدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا.

كما تطرق **Andrikopoulos, et.,al (2014م)**، في دراسته التي هدفت إلى التعرف على العوامل التي تحدد ممارسات المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة بحجم الشركة وربحياتها، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بإجراء تحليل لمضمون التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، حيث تم تصميم مؤشر مقترح يتكون من (22) فقرة من أجل قياس درجة الإفصاح الاجتماعي، وشملت عينة الدراسة (93) مؤسسة مالية من المؤسسات المالية المدرجة في بورصة يورونكست الأوروبية، وقد أظهرت الدراسة إلى أن الشركات كبيرة الحجم التي تتمتع بإرتفاع قدراتها المالية تتميز بدرجة عالية من الإفصاح الاجتماعي.

كما هدفت دراسة **الشعّار وآخرون (2014م)**، إلى اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، من خلال أثر كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون) من خلال (الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات) تطبيق مؤشر معد خصيصاً للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وبلغت عينة الدراسة (58) شركة عن الفترة الواقعة ما بين (2005-2009م)، واستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات يؤدي إلى تحسين الأداء، ولم تؤثر باقي الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

في حين تناولت دراسة **Wahba & Elsayed (2015م)**، دراسة الأثر غير المباشر للأداء المالي على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وهيكل الملكية، بالاعتماد على نموذج متعدد المتغيرات، وبالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية في البورصة المصرية، خلال الفترة (2007-2010م)، توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للشركات يتوسط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وهيكل ملكية المستثمرين من المؤسسات، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر سلباً على المستثمرين من المؤسسات، وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الأداء المالي الأفضل (الأسوء) والمسؤولية الاجتماعية تؤثر على توجهات المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ودراسة **ياسين (2015م)**، التي هدفت إلى قياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على أسلوبين وهما استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة والمكونة من (المدير - مساعد المدير - رئيس قسم - مساعد رئيس قسم - الموظفين)، وكذلك التقارير المالية عن المصارف التجارية الأردنية خلال فترة (2010-2014م)، وخلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية - الأخلاقية - القانونية - التقديرية)، جاء ضمن المستوى المطلوب والمرتفع، وتحقق هذه النتيجة زيادة في الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف بإصدار تقرير سنوي بشكل دوري يتضمن مشروعات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، التي تبنتها وحجم الإنجاز والألية التي اتبعتها للتنفيذ مع إيضاح أهم المنافع التي عادت على المجتمع من هذه المشروعات.

وقد قام **العوادات (2015م)**، بدراسة هدفت إلى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للمصارف التجارية الأردنية وفقاً لنموذج **(Tobin's Q)**، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل بيانات التقارير المالية لعدد (13) مصرف عن الفترة الواقعة ما بين (2009-2014م)، وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى من خلال تطبيق مؤشر تم إعداده للمصارف التجارية الأردنية تضمن (28) فقرة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (البيئة - المجتمع - العاملين - الإرتقاء بالخدمات) على القيمة السوقية للمصارف التجارية الأردنية وفقاً لنموذج **(Tobin's Q)**، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء تقييم مستمر لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإصدار تقاريرها بشكل مستقل وذلك لتشجيع المصارف على الإلتزام بها، كما أوصت بضرورة إصدار معايير وتشريعات من قبل المصرف المركزي لقياس الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

وفي السياق نفسه تناولت دراسة **يوسف (2016م)**، دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي لتلك الشركات، بالاعتماد على نموذج متعدد المتغيرات، بالتطبيق على عينة مكونة من (17) شركة من الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في البورصة المصرية، خلال الفترة (2008-2010م)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على معدل

العائد على الأصول، بينما لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على معدل التغير في السعر السوقي للسهم، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضرورة إصدار معيار ينظم القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

من خلال استعراض وسرد الدراسات السابقة تبين أن هذه الدراسات تناولت دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وإمكانية تطبيقها في المصارف التجارية، كما بينت العلاقة بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والأداء المالي في العديد من القطاعات والمجتمعات، كما أبرزت الدراسات السابقة دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح قطاع المصارف والتأمين، لذلك فإن هذه الدراسة تتميز باعتبارها من الدراسات القليلة التي تناقش موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية في بيئة الأعمال الليبية، ومعرفة أثر هذا الإفصاح على الأداء المالي لهذه المصارف اعتماداً على تطوير نموذج لقياس هذا الأثر.

مشكلة الدراسة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الهامة والحيوية في الحياة الاقتصادية، نظراً للارتباط الوثيق بين العمل المصرفي وبيئة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما يعتبر القطاع المصرفي أحد الدعامات الرئيسية لاقتصاد وطني متين، وذلك من خلال مساهمته في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن هذا الدور الحيوي التي تلعبه المصارف فإن التقارير المالية تعتبر هي المؤشر والمقياس لنشاط تلك المصارف، لذا كان من الضروري أن تعكس هذه التقارير البيانات والمعلومات المحاسبية بوضوح وشمولية وشفافية وهو ما يعرف بمبدأ الإفصاح المحاسبي (عزالدين، 2017م).

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي يسعى إلى تلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح في المصارف والمستفيدين من القوائم المالية التي تعرضها، فإن التعرف على طبيعة المساهمات الاجتماعية للمصارف وما تقدمه من منافع وما تتحمله من تكاليف يمكن استخدامها في عرض المعلومات التي تصف المسؤولية الاجتماعية، التي يمكن الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية وذلك حتى تساعد في تقييم أداء المصرف اجتماعياً، على اعتبار أنه لم يعد الهدف الرئيسي للمصارف تعظيم الأرباح بل تعدى ذلك إلى التزامها بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه (هباش وغلاب، 2017م).

وبناء على هذا يعد مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من الأمور المهمة التي تهتم بها المصارف التجارية وتدخل في نطاق ممارستها، وذلك لأن الاستثمار في أنشطة وعناصر المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي يجب مراعاتها من قبل المصارف، ولاسيما في تأثيرها على الأداء المالي (الشعّار وآخرون، 2014م)، ومن خلال تبني

المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية يتوقع الباحثان وجود علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصارف، من خلال ما تقدم يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

- هل يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

وينتق من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

- هل يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية من العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية؟

- هل يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية من العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:- التعرف على واقع مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية والوقوف على أهم أنشطتها، كما تسعى إلى قياس أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لهذه المصارف، كما تعمل على بيان أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، كذلك تسعى الدراسة إلى توفير وايصال المعلومات المالية الدقيقة والشاملة لأفراد المجتمع من أجل معرفة مساهمة المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع من الموضوعات المهمة والمطروحة بقوة على الصعيد المحلي والدولي، وهو موضوع المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال إبراز الدور المهم للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، ومدى إلتزامها الأخلاقي في المساهمة الاجتماعية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعية للمجتمع، كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية ولاشك فإن أداء المصارف من أهم المقاييس التي تؤثر في ربحيتها وانتشارها، كما تظهر أهمية الدراسة في تقديم رؤية واضحة عن مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية التي من شأنها أن يستفاد منها في عملية اتخاذ القرارات المالية، من قبل الإدارة بما تؤدي إلى تحسين الأداء المالي لهذه المصارف وتفعيل الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في خططها واستراتيجياتها المستقبلية.

نطاق وحدود الدراسة

تم إجراء الدراسة في ظل الحدود الأساسية التالية:-

- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية المتمثلة في المتغيرات المستقلة المعروضة في نموذج الدراسة وهي (الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بالمجتمع، الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات)، ولن تتناول الدراسة (الإفصاح الخاص بالبيئة)، باعتبار أن الدراسة ستجرب على المصارف التجارية وبالتالي فإن هذا البعد ليس ذا علاقة بعمل المصارف، وذلك لأن طبيعة عمل المصارف لا تؤدي إلى آثار سلبية على البيئة بشكل كبير، أما فيما يخص قياس الأداء المالي فإن الدراسة ستعتمد على مقياسين لقياس الأداء متمثلة في العائد على الأصول **ROA**، والعائد على حقوق الملكية **ROE** ولن تعتمد على أي مقياس أخرى لقياس الأداء المالي.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة المدرجة في سوق المال الليبي.
- **الحدود الزمنية:** اقتصرت هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة بسوق المال الليبي خلال الفترة من (2012-2016م).

الإطار النظري

■ مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

نتيجة لضغوط المنظمات المهنية المهتمة بالموارد البشرية، والمجتمع والمستهلك من جهة، وحكومات الدول من جهة أخرى، اضطر نظام المحاسبة المالية إلى أن يتأقلم مع تلك التغيرات الاجتماعية لقياس آثار نشاط تلك الشركات على المجتمع التي تعمل فيه والإفصاح عنه، فلم يعد الإفصاح قاصراً على المعلومات والبيانات المالية بل تطور أكثر من ذلك، ليشمل الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية (Jitaree, 2015).

وفي هذا السياق فإن مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية " يمثل مجموعة من التقارير المالية أو الكمية أو الوصفية الاجتماعية، التي تبين مجموعة الأنشطة التي قامت بها الشركة وفاء لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه" (بيطار وفرحات، 2013م: 15).

كما عرفها (جربوع، 2007م: 250) على أنها:- " الطريقة التي يمكن للشركة بموجبها إعلام كافة أصحاب العلاقة (الداخليين والخارجيين) عن نشاطاتها المختلفة التي تعبر عن الأداء الاجتماعي لها، وذلك من خلال القوائم المالية والتقارير الملحققة المرفقة بها".

كما أشار (Cogotti & Hauskr, 2012:5) إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: - "هي عملية تستطيع الشركة من خلالها التواصل مع المجتمع الخارجي من خلال بيان التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء كانت إيجابية أو سلبية، وتوضيح نتيجة أدائها الاجتماعي في قوائمها المالية أو في قوائم خاصة عدت للأغراض الاجتماعية".

كما أكد (Alkababji, 2014: 61) على أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمثل عملية توضيح وتوصيل الآثار الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للشركة لمجموعة متنوعة من أصحاب المصالح ذات العلاقة بالشركة".

■ مجالات المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأطراف المتعددة التي تتمثل بمصالح وحاجات كل من المؤسسات والعاملين لديها والبيئة الخارجية والمجتمع، وتم تقسيم الأنشطة إلى التالي:

الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية (الموظفين)

تمثل الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية إحدى الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية التي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات تجاه موظفيها، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف الموظفين بشكل عام، كبرامج تدريب وتطوير الموظفين، والتسهيلات المقدمة لتعليم الموظفين ولأسرهم، تقديم الحوافز المادية والمعنوية للموظفين، وتقديم الرعاية الصحية للموظفين (حنان، 2003، الشعار وآخرون، 2014م، Rahahleh & Sharairi, 2008).

الأنشطة الخاصة بالمجتمع.

تمثل الأنشطة الخاصة بالمجتمع إحدى الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، التي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات تجاه المجتمع، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وتمثل هذه الأنشطة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية، والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية للمجتمع، كما تتمثل هذه الأنشطة في العناية بالطفولة وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتوزيعها على الطبقات الفقيرة (الحسن، 2014م، العذاري، 2017م، Rahahleh & Sharairi, 2008).

الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات

تمثل الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات إحدى الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، التي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركة تجاه العملاء، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على الإرتقاء بالخدمات المصرفية وتحسين جودتها تجاه العملاء وتلبية رغباتهم، حيث إن الإلتزام بالإرتقاء بالخدمات وتحسينها يعد مسؤولية اجتماعية يجب أن يتبناها المصرف بشكل عام، وتمثل هذه الأنشطة في تكاليف أبحاث تطوير الخدمات المصرفية، والالتزام بالمنشورات الصادرة عن المصرف المركزي، وبيان طبيعة المعاملات المالية داخل المصرف (العجوزي ويوض، 2019م، العودات، 2014م).

دوافع ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في العصر الحديث منها:-
زيادة الاهتمام بالمجتمع والبيئة وزيادة الوعي الإنساني بمخاطر بعض أنشطة الشركات، وتقييم الدور الاجتماعي للشركات في بعض الدول، حيث إن التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية يعود عليها بالعديد من المزايا ومنها (أبو سمرة، 2009م، هباش وإبراهيم، 2015م):

1. تحسين سمعة الشركات التي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية التي تتعامل به هذه الشركات، ويسهم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
2. تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للمصارف.
3. استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث التزام الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة.
4. بناء علاقات قوية مع الحكومة مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها للنشاط الاقتصادي.
5. حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي.

الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أحد أهم الجوانب في تقييم أداء الشركات، حيث يسعى كل طرف إلى تفسير الأداء المالي بما يعزز مصالحه الشخصية، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، والشركة تسعى نحو الاستمرار والبقاء، والموظف يسعى إلى

رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي ورفاهية المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبد العني، 2006م) وفيما يلي نستعرض أهم المفاهيم للأداء المالي:

فقد عرف (زلوم، 2011م) الأداء المالي " بأنه مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم"، في حين (مطر، 2003م: 65) الأداء المالي: - " هو يمثل النشاط الشمولي الذي يعكس نجاح المصرف المالي واستمراره ضمن أسس ومعايير محددة تضعها إدارته وفقاً لمتطلباته في ضوء الأهداف طويلة الأمد الخاصة به"، وتتبع المصارف التجارية عدداً من الطرق والمؤشرات لقياس الأداء المالي أهمها العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين وهذه المقاييس استخدمتها العديد من الدراسات (ياسين، 2015م، العجوزي و بيوض، 2019م، الشعار وآخرون، 2014م).

مؤشرات الأداء المالي

العائد على الأصول (ROA):- يعتبر هذا المؤشر مقياس جيد للربحية طالما أن المصارف التجارية تهدف إلى تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال المصارف التجارية لأصولها في تحقيق الربح (الحصادي، 2005م).

العائد على حقوق الملكية (ROE):- يمكن لهذا المؤشر قياس نسبة العائد على حقوق الملكية لكل وحدة نقدية، حيث أنه كلما ارتفع العائد على حقوق الملكية كان الأمر أفضل، لأن هذا يعني أن المصارف التجارية يمكن أن توزع المزيد من الأرباح على المساهمين (الحصادي، 2005م).

العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي

توصلت العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركات إلى نتائج متناقضة وغير واضحة، إذ إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يكلف الشركات مالياً، ولتعويض هذه التكاليف تتوقع الشركات الحصول على منافع اقتصادية في المدى القصير أو الطويل، وبناء على ما جاء في العديد من الدراسات (Hirigoyen & poulain, 2012, Palmer, 2012, Shruti, 2014) فإن تجاه العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تسلك أحد الاتجاهات الآتية:

الاتجاه الإيجابي

يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الشركات من الممكن أن تحقق أرباحاً من خلال الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، سواء كانت تلك الأنشطة خاصة بالموارد البشرية، البيئية، المجتمع، الخدمات والمنتجات، إذ أن الشركات التي تستثمر في الأنشطة الاجتماعية تتجنب الضرائب المفروضة من الحكومة من خلال إعفاءات ضريبية كبيرة

للشركات التي تساهم في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية، وهذا يعني تخفيض وعاء الضريبة الذي بدوره يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة (Palmer, 2012:38).

الاتجاه السالب (المتحفظ)

يرى مؤيدو هذا الاتجاه بأن المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية تؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تحققها، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض ثروة المساهمين، ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تكاليف إضافية يمكن تجنبها، ويتفق هذا التوجه مع وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركات، والأساس لهذه العلاقة يقوم على أن مدراء الشركات غالباً ما يلجئون إلى تخفيض الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية بهدف زيادة الأرباح المحققة، وبالتالي زيادة مكافأة الإدارة (Hirigoyen & poulain, 2012: 18).

الاتجاه المحايد

يرى مؤيدو هذا الاتجاه بأنه ليس هناك علاقة بين التكاليف الاجتماعية التي تنفقها الشركات وأدائها سواء كان على المدى القصير أو الطويل، وهذا الاتجاه مدعوم بالفكرة القائلة بأن "البيئة التي تعمل فيها الشركات معقدة وغير مباشرة"، ويرى هذا الاتجاه بأن كمية المنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة تحدد وفقاً لنظرية الطلب والعرض (توازن السوق) وبالتالي فلا وجود لعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركات (Shruti, 2014).

النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي:

قدم الأدب المحاسبي العديد من النظريات التي تفسر وتلخص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي داخل الشركات وتتمثل هذه النظريات في الآتي:-

1. نظرية الشرعية

تهتم هذه النظرية ببحث إضفاء الشرعية على نشاطاتها من أجل الحصول على الموافقة والتقبل من قبل المجتمع، وينطلق أصحاب هذه النظرية من فرضية أنه كلما كانت المنظمات منتشرة ومتوغلة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية للمجتمع الذي تنتمي إليه، كلما اكتسبت طابع الشرعية وزاد الإقبال عليها وعلى منتجاتها أو خدماتها، وبالتالي تتمكن من تحقيق أهدافها وعلى رأسها زيادة الأرباح وضمان بقاءها واستمرار مصالحها ومصالح أصحابها، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركة هو بمثابة عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع التي تعمل فيه (Deegan & Jeffry, 2006).

2. نظرية أصحاب المصالح

تقوم هذه النظرية على رفض فكرة الاهتمام بأحد أصحاب المصالح وهم ملاك الشركة فقط، وذلك عن طريق تعظيم الأرباح، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد على مدخلين: - الأول أنه يجب معاملة كل أصحاب المصالح معاملة عادلة، والثاني أنه يجب على إدارة الشركة أن تعمل لصالح كل هؤلاء الأطراف بما فيهم المجتمع، ومن ثم فهذه النظرية تركز على الدورين الاقتصادي المتمثل في تحقيق الأرباح المتوقعة للمستثمرين، والاجتماعي المتمثل في العمل لصالح الأطراف الأخرى غير ملاك الشركة بما فيهم المجتمع (Ali & Rizwan, 2013).

الجانب العملي

يستعرض هذا الجانب الطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثان في هذه الدراسة، بالإضافة إلى منهجية الدراسة، ومصادر المعلومات اللازمة للدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة ونموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج النهائية.

منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive method) كونه يهتم بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها، بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو التعريف به أو استكمالها أو تطويره (عبيدات، 2006م).

كما اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) الذي يندرج ضمن المنهج الوصفي لتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، وبالتالي تعد دراسات تحليل المحتوى من الدراسات الكمية، وهو وسيلة من وسائل جمع البيانات؛ حيث يستخدم كأداة لتحليل محتوى المواد التي هي عبارة عن عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة (بالقاسم، 2017م).

ومن حيث المنطق المتبع في الدراسة فقد اتبعت المنهج الاستنتاجي (Deductive Approach) الذي يعرف بأنه: - الطريقة أو العملية التي من خلالها نصل إلى نتيجة مبرهنة أو مؤكدة عن طريق التعميم المنطقي لحقيقة معروفة، وبعبارة أخرى يتمثل المنهج الاستنتاجي بالإنطلاق من قاعدة كلية من أمر مسلم به إلى أحكام فرعية لمسائل جزئية، إضافة لذلك تعد الدراسة الحالية استنتاجية في طبيعتها كونها تعتمد على النظريات المحاسبية والدراسات السابقة (عبيدات، 2006م).

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية المدرجة بالجدول الرئيسي والفرعي بسوق الأوراق المالية الليبي والبالغ عددها (7) مصارف، ويرجع السبب الأساسي في اختيار قطاع المصارف باعتباره مساهم رئيسي في تحريك عجلة الاقتصاد الليبي، ومساند لعمل القطاعات الأخرى كالنفط والغاز، كما يحظى هذا القطاع بالمرتبة الأولى بسوق الأوراق المالية الليبي، حيث تشكل المصارف أغلب الشركات المدرجة بالسوق.

وحاولت الدراسة أن تقوم بأسلوب المسح (الحصر) الشامل للمجتمع، إلا أنه لعدم توافر وجاهزية التقارير السنوية لأحد المصارف للفترة التي اشتملتها الدراسة، فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة بدلاً من المسح الشامل، وبالتالي بلغ عدد المصارف التي توفرت فيها التقارير (6) مصارف أي ما نسبته (85.7%)، واشتملت الدراسة على مدى خمس سنوات من (2012 إلى 2016م).

مصادر جمع البيانات

اشتملت هذه الدراسة على مصادر جمع البيانات الثانوية التي هي عبارة عن المراجع والدراسات السابقة والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والمواقع الإلكترونية، التي تنطرق لموضوع الدراسة لوضع الإطار المناسب لهذه الدراسة، وبما يتلاءم وأهداف الدراسة.

كما تمثلت المصادر الثانوية في التقارير السنوية الخاصة بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي للفترة الممتدة من (2012-2016م) والمتحصل عليها عن طريق المواقع الإلكترونية الخاصة بهذه المصارف أو عن طريق الاتصال المباشر مع هذه المصارف التي تمثل العينة.

صياغة مؤشر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية

إن موضوع تحديد الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية يواجه العديد من الصعوبات وذلك لأن تحديد تلك الأنشطة يعد أمراً ضرورياً كخطوة أولى للتعرف على البيانات الاجتماعية، التي يتم من خلالها الحكم على أي شركة أنها تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أم لا؟ ويرجع السبب في صعوبة تحديد الأنشطة الاجتماعية إلى أن الأنشطة ذات طبيعة متحركة تتغير من زمن إلى زمن آخر ومن بيئة إلى بيئة أخرى تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة مما يجعل بعض الأنشطة قد تصلح في مجتمع ما وزمن ما، قد لا تتماشى مع نفس المجتمع في زمن آخر (الشعار وآخرون، 2014م، العجوزي و بيوض، 2019م).

وبالرغم أنه ليس هناك نطاق ثابت ومحدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة، فقد أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث (ياسين، 2015م، هباش

وغلاب، 2017م، العودات، 2015م، العذارى، 2017م) دمج بعض أنشطة المسؤولية الاجتماعية والتركيز على عرض أربع مجموعات متجانسة وهي (الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بالمجتمع، الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات، الأنشطة الخاصة بالبيئة) تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للشركة والتقرير عنه وسوف تستند هذه الدراسة على هذا التصنيف، بما أن الدراسة أجريت على القطاع المصرفي فقد تم استبعاد الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالبيئة.

وبناء على ما سبق فقد قام الباحثان بإعداد الفقرات الخاصة بمؤشر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، اعتماداً على الفقرات المستخرجة من الدراسات السابقة التي حاولت اقتراح إفصاحات عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وبذلك احتوى المؤشر على فقرات لقياس مستوى الإفصاح عن هذه الأنشطة وفقاً للأبعاد التالية:

البعد الأول:- يتكون من 10 فقرات استهدفت قياس مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية.

البعد الثاني:- يتكون من 9 فقرات استهدفت قياس مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع.

البعد الثالث:- يتكون من 6 فقرات استهدفت قياس مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات.

ولضمان صدق فقرات مؤشر الإفصاحات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين والأساتذة من ذوى الخبرة والكفاءة والتخصص في عدد من الجامعات الليبية، وذلك بهدف التحقق من مناسبتها لأغراض هذه الدراسة.

قياس المتغيرات المستقلة

قام الباحثان بقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفقاً لنظام الثنائي (0 - 1)، بحيث تم إعطاء رقم (1) في حالة قيام المصرف بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وإعطاء الرقم (0) في حالة لم يتم الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وهذا الأسلوب تم إتباعه في العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تم إجراؤها في بيئات مختلفة (Mahoney and Roberts, 2007, Andrikopoulos, et.,al, 2014, العودات، 2015م).

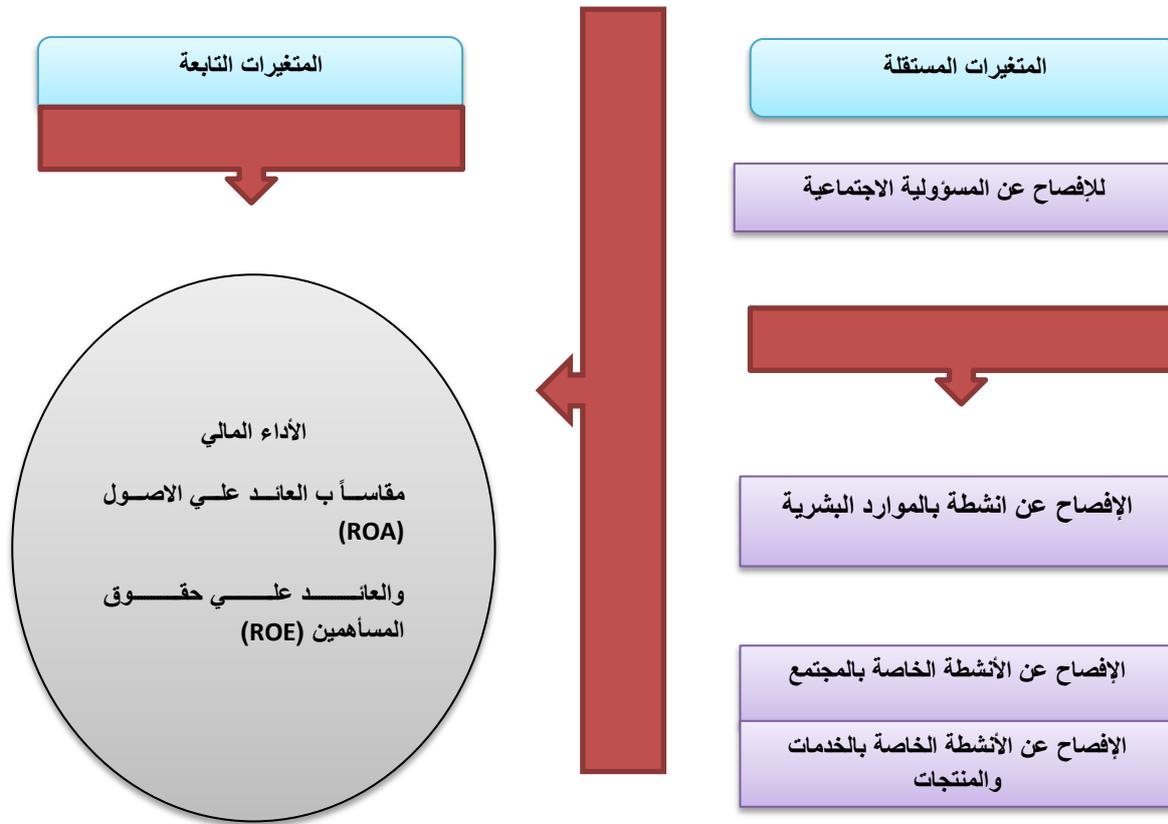
قياس المتغيرات التابعة

وتم قياسه اعتماداً على مؤشرين رئيسيين هما (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، حيث تم قياس العائد على الأصول لكل مصرف على حدة من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول)، أما

العائد على حقوق الملكية، فتم قياسه لكل مصرف على حدة من خلال قسمة (صافي الدخل بعد الضريبة مطروحاً منه توزيعات أرباح الأسهم الممتازة على إجمالي حقوق الملكية)؛ حيث يعد هذان المؤشران أكثر استخداماً في العديد من الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي منها دراسة (العجوزي، و بيوض، 2019م؛ جمعة، 2017م؛ الشعار وآخرون، 2014م).

نموذج الدراسة

النموذج التالي يوضح النموذج المقترح لقياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.



من إعداد الباحثان اعتماداً على الدراسات السابقة ذات الصلة ومنها:

(هباش وغلاب، 2017م، العودات، 2015م، ياسين، 2015م).

المعالجات الإحصائية:-

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package For

The Social Sciences وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وبالتحديد فإن الباحثين استخدموا

الأساليب الإحصائية التالية:

■ تحليل نتائج الاحصاء الوصفي:

من خلال هذه الدراسة تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف بيانات الدراسة التي تم جمعها عن طريق تحليل محتوى التقارير المالية السنوية والتقارير الداخلية للمصارف التجارية الليبية للفترة (2012-2016م).

■ الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية

جدول (1): الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية (2012-2016م)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		أقل قيمة	أكبر قيمة
الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية	61.6667	15.99210	90.00
الأنشطة الخاصة بالمجتمع	42.5926	15.18534	66.67
الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات	50.5556	16.65709	66.67
الدرجة الكلية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	51.6		

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (61.6667) وانحراف معياري (15.99210)، في حين جاء الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (50.5556) وانحراف معياري (16.65709)، وقد جاء الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (42.5926) وانحراف معياري (15.18534).

مما سبق نلاحظ أن هناك تركيز من قبل قطاع المصارف على الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية والأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات، ويعزى هذا إلى أن الموارد البشرية لها الأثر الكبير في القطاع المصرفي، خاصة أن المصارف تقدم الخدمات التي تعتمد جودتها على مقدم الخدمة وبالتالي فإن الحكم على جودة الخدمة يكون من خلال الموظف الذي يتعامل مباشرة مع العميل، أما فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات فإن ذلك مدفوعاً بارتفاع حدة المنافسة في القطاع المصرفي.

■ الأداء المالي

جدول (2): الإفصاح عن المؤشرات المالية للأداء المالي في المصارف التجارية الليبية (2012-2016م)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		أقل قيمة	أكبر قيمة
العائد على الاصول (ROA)	0.94967	1.97181	5.710
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	9.95833	13.974922	47.290
-	-	-	-

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لنسبة العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2012 – 2016م) بلغ ما قيمته (0.94967)، وبانحراف معياري مقداره (1.977181)، في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (5.710) كانت للمصرف التجاري الوطني، وكانت أدنى قيمة (3.700 -) لمصرف السرايا، أما المتوسط الحسابي لنسبة العائد على حقوق المساهمين فقد بلغ ما قيمته (9.90833) وبانحراف معياري مقداره (13.974922) وقد بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (49.290) كانت للمصرف التجاري الوطني، وكانت أدنى قيمة (-21.780) لمصرف السرايا.

تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الإنحدار لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحثان بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات للاختبار، إذا تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) وهي الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية والمجتمع والخدمات والمنتجات بإجراء اختبار التباين Variance Inflationary Factor (VIF)، للكشف عن الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وتضخمها وفقاً لـ (القماطي، 2018م) فإن قاعدة القرار لمعامل VIF تشير إلى أن التضخم يكمن في هذا المؤشر عندما يكون (VIF) أكبر من (10) كما تم إجراء اختبار التباين المسموح به (Tolerance) للكشف عن الارتباط الذاتي من خلال معرفة مقدار التحمل لكل متغير مستقل، ووفقاً لـ (القماطي، 2018م) فإن قاعدة القرار لمعامل Tolerance تشير إلى أن الارتباط الذاتي يكمن في هذا المؤشر عندما تكون قيمة (Tolerance) أقل من (0.05) التي تعني عدم قدرة تحمل المتغير البقاء ضمن نموذج الدراسة، كما تم الاعتماد على اختبار (Kolmogorov – smirnov)، للتحقق من أن بيانات المتغير التابع يتبع للتوزيع الطبيعي وفقاً لـ (القماطي، 2018م)، فإن قاعدة القرار تشير إلى أن المتغير التابع في نموذج الإنحدار يتبع للتوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة المحسوبة في اختبار (K- S) أكبر من (0.05).

جدول رقم (3): نتائج معاملات تضخم التباين المسموح به والتباين المسموح به للمتغيرات المستقلة

البيان	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين المسموح به (VIF)
الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية	0.408	2.449
الأنشطة الخاصة بالمجتمع	0.240	4.163
الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات	0.154	6.508
(Kolmogorov – smirnov)	0.067	

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن قيم معامل التضخم المسموح به لجميع المتغيرات قد تراوحت بين (6.508 – 2.449) وهي أقل من (10)، كما أن قيم التباين المسموح به قد كانت أكبر من (0.05) لجميع

المتغيرات حيث تراوحت بين (0.154 - 0.408) وتعد هذه النسب مقبولة للقول بأنه لا يوجد إرتباط عال بين عناصر المتغير المستقل، كما نلاحظ من الجدول رقم (3) أن القيمة المحسوبة لتحليل اختبار (K- S) قد بلغت (0.067) التي تشير إلى أن بيانات الأداء المالي تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الإنحدار المتعدد لبيان أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

اختبار الفرضيات

■ اختبار الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى (0.05) للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للعائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

وللتحقق من هذه الفرضية تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد من أجل التعرف على تأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للعائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، وظهر نموذج الإنحدار الخطي كالتالي:

$$ROA = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + e$$

مع العلم بأن ROA : العائد على الأصول، B : ميل المعاملات، X_1 : الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، X_2 : الأنشطة الخاصة بالمجتمع، X_3 : الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات، E : الخطأ المعياري.

جدول رقم (4): نتائج تحليل الإنحدار لأثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول

الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية	البيان
2.689	-1.972	-1.606	T المحسوبة
-0.141	-0.091	-0.054	قيمة (B)
0.012	0.059	0.0120	مستوى الدلالة (Sig)
1.186	-0.696	-0.0434	قيمة (Beta)
		0.134	Adjusted R ²
		2.491	F المحسوبة
		0.472	معامل الارتباط (R)
		0.082	مستوى الدلالة (Sig)

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية إحصائياً، وأن قيمة الدلالة المعنوية كانت أكبر من الدلالة (0.05)، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.082)، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض

الفرضية البديلة، وهو أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للعائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

وأوضحت النتائج أن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، والإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع للعائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية بلغ (0.120)(0.059) على التوالي، وأن هذه الأبعاد ذات دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أكبر من (0.05) وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة لهذه الأبعاد، وهو أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية والأنشطة الخاصة بالمجتمع على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، في حين أن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات على العائد على الأصول بلغ (0.012) وأن هذا البعد ذو دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

كما بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (2.491) عند مستوى (0.05)، مما يشير إلى تمتع النموذج بالملائمة والقوة التفسيرية، وأن قيمة معامل التحديد (Adjusted R. Square) قد بلغت (0.134) مما يعني أن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية استطاعت أن تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول (ROA) بنسبة (13.4)، والباقي يعزى إلى عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين المتغيرات، وتعتبر العلاقة ضعيفة بين المتغيرات وهذا ما أوضحه قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت نسبته (0.472).

▪ اختبار الفرضية الثانية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى (0.05) للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

وللتحقق من هذه الفرضية تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد من أجل التعرف على تأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية، وظهر نموذج الإنحدار الخطي كالتالي:

$$ROE = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + e$$

مع العلم بأن ROE: العائد على حقوق المساهمين، B: ميل المعاملات، X_1 : الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، X_2 : الأنشطة الخاصة بالمجتمع، X_3 : الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات، E: الخطأ.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الإندثار لأثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين

الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمنتجات والخدمات	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية	البيان
3.583	-2.681	-3.022	T المحسوبة
1.215	-0.797	-0.654	قيمة (B)
0.001	0.013	0.06	مستوى الدلالة (Sig)
1.448	-0.867	-0.749	قيمة (Beta)
		0.272	Adjusted R ²
		4.620	F المحسوبة
		0.590	معامل الارتباط (R)
		0.010	مستوى الدلالة (Sig)

بينت النتائج في الجدول رقم (5) وجود أثر ذي دلالة معنوية إحصائياً وأن قيمة الدلالة المعنوية كانت أقل من (0.05) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.01)، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية.

وأوضحت النتائج أن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية على العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية بلغ (0.06)، وأن هذا البعد ذات دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أكبر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة وهو أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية على العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية، في حين أن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع والأنشطة الخاصة بالمنتجات والخدمات على العائد على حقوق المساهمين بلغ (0.013)(0.001) وأن هذه الأبعاد ذات دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة لهذه الأبعاد، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع والأنشطة الخاصة بالمنتجات والخدمات على العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية.

كما بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (4.620) عند مستوى (0.05)، مما يشير إلى تمتع النموذج بالملائمة والقوة التفسيرية، وأن قيمة معامل التحديد (Adjusted R. Square) قد بلغت (0.272) مما يعني أن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية استطاعت أن تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين المتغيرات، وتعتبر العلاقة متوسطة بين المتغيرات وهذا ما أوضحه قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت نسبته (0.590).

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

■ النتائج:

بعد عرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:-

1. توصلت الدراسة إلى أن درجة إفصاح المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية للفترة (2012-2016م) عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية قد بلغت (51.6)، وهذا يشير إلى تدني درجة الإفصاح في هذه المصارف، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن التكاليف المتوقعة من هذه الأنشطة قد تكون أكبر من المنافع المتوقع منها، وبالتالي لا تعبر الاهتمام الكافي لها.
2. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA) للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.
3. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية والأنشطة الخاصة بالمجتمع على العائد على الأصول في هذه المصارف، في حين توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات على العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.
4. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROE) للمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية على العائد في هذه المصارف، في حين توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمجتمع والأنشطة الخاصة بالخدمات والمنتجات على العائد على حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية.

■ التوصيات

بعد استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فيما يلي بعض التوصيات المهمة:-

1. ضرورة تشجيع المصارف التجارية الليبية على الاهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، حتى تتمكن من الوفاء بمسئولياتها تجاه المجتمع وأصحاب المصالح، بالشكل الذي ينعكس على سمعتها وأدائها في السوق.
2. ضرورة تشجيع المصارف التجارية الليبية على إصدار تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل مستقل لزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في تقارير هذه المصارف، بالشكل الذي يخدم أغراض مستخدمي التقارير ومساعدتهم في ترشيد قراراتهم.
3. ضرورة إصدار معايير وقوانين من قبل المصرف المركزي الليبي لقياس إلتزام المصارف التجارية الليبية بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، حتى يستطيع جميع الأطراف من تقييم أدائها الاجتماعي.

■ الدراسات المستقبلية

من أجل استكمال الجوانب المتعلقة بالدراسة التي لم يتم التطرق إليها خلال هذه الدراسة يبقى المجال مفتوحاً لدراسات أخرى مستقبلاً، لذا ستفترح المواضيع التالية:-

1. إجراء هذه الدراسة على القطاعات المختلفة الأخرى مثل (قطاع الاتصالات – قطاع الصناعة – قطاع التأمين)، وكذلك استخدام مقاييس أخرى غير المستخدمة في هذه الدراسة.
2. إجراء دراسات لقياس المنافع الكمية للأداء الاجتماعي للشركات.

* * * * *

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- أبو سمرة، حامد أحمد، (2009م)، " معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققين الحسابات وإدارة الشركات)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الحسن، بوبكر محمد، (2014م)، " دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز أداء المنظمة: دراسة حالة المؤسسة نפטال وحدة – باتنة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- الحصادي، سالم إسماعيل، (2005م)، " تحليل القوائم المالية مفاهيم – أدوات واساليب مجالات تطبيقية"، منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، طرابلس.
- العجوزي، هدى محمد، بيوض، نجيب سالم، (2019م)، " أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات الخدمات الأردنية"، مجلة أفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، العدد 5، المجلد 10، ص ص 115 – 137.
- العذارى، محمد عامر (2017م)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق.
- العودات، أنس إبراهيم، (2015م)، " أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)، دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- القماطي، يوسف مُحمَّد طاهر، (2018م)، " المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام spss "، جامعة بنغازي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، الطبعة الأولى، بنغازي.
- النعيمات، سعيد مخلد، الصوفي، فارس جميل، (2011م)، " دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع المصارف التجارية في الأردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 28، ص ص 303 – 320.
- بالقاسم، محارب سعد سليمان(2017م)، " أثر الإفصاح عن الاستدامة على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- بيطار، منى لطفي، فرحات، منى خالد، (2013م)، " الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- جربوع، يوسف محمود، (2007م)، " مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 1.
- جمعة، مُحمَّد أحمد (2017م)، " أثر تبني الشركات الأردنية للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.
- حنان، رضوان حلوة، (2003م)، " بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، عمان، دار وائل للنشر.
- زلوم، نضال، (2011م)، " نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- عبد الغني، دادن، (2006م)، " قياس وتقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: حالة بورصتي الجزائر وباريس"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- عبيدات، مُحمَّد، ابو رمضان، مُحمَّد، مبيضين، عقلة، (2006م)، " منهجية البحث العلمي"، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
- عمر، بلال والشعار، إسحاق وزلوم، نضال، (2014م)، " أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد، العدد (40)، ص ص 240 – 285.
- مطر، مُحمَّد، (2003م)، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- هباش، مريع وغلاب، فاتح، (2017م)، " الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية"، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة في الفترة 6-7 مايو، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ص ص 147 – 198.
- هباش، مريع سعد، إبراهيم، عوض السيد، (2015م)، "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة: دراسة تطبيقية" مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة السعودية، المجلد 55، العدد 4، اغسطس. 791 – 831.
- ياسين، نادر إبراهيم موسى، (2015م)، " أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- يوسف، إسماعيل، (2016م)، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 20، العدد الأول، ص ص 353 – 396.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Ali, W., and. Rizwan, M. (), " factors in fluencing Corporate Social and environmental Disclosure (CSED), practices in the developing countries", **International Journal of asian social science**, vol 3, issue,3, pp.590-609.
- Alkababji, Majdiwael, (2014), " The Voluntary Statement On Corporate Social Responsibility: European Journal Of Accounting And Auditing Research, Vol.2 .No 4.
- Cogotti, Andreas, Hausler, Lucy, (2012), " Corporate Social Responsibility: The Disclosure Perfomance Gap" **Occasional Paper, Journal Of Tourism Management**, Vol 33, No 6.
- Daniel, Kipruto, (2014), " The Effect Of Corporate Responsibility On Financial Perfomance Of Commercial Bank", **Degrr Of Master Of Science In Financial**, University Of Nairobi, Kenya.
- Deegan, C., And Jeffrey, V. (2006), " Financial Accounting Theory", **European Edn. London: McGraw- Hill, UK.**
- Hirigoyen, Gerard. And Poulain Thierrt (2012), " Relationships Between Corporate Social Responsibility An Financial Perfomance What Is The Causality?, **Journal Of Business And Management**, Vol 4, No 1.
- Jitaraa, Wisutom, (2015), " Disclosure Of Social Responsibility And Financial Perfomance Evaluation In Thailand", **Master Theses University Of Wollongong.**

- **Lipunga, A.M., (2013), "Corporate Social Responsibility Reporting By Commercial Banks In Annual Reports Evidence From Malawi", **International Journal Of Business And Social Research (IJBSR)**, Vol. 3, No. 9, pp.88- 101, University Of Malawi, Malawi.**
- **Mahoney, L. And Roberts, R.W, (2007), "Corporate Social Perfomance, Financial Perfomance And International Ownership In Canadian Firms", **Accounting Forum Journal**, Vol, 31, pp 233-253.**
- **Palmer, Harmony. J, (2012), " Corporate Social Responsibility And Financial Perfomance: Does It Pay To Be Good?, ", **Master Theses, Claremont MC Kenna College.****
- **Rahahleh, M. Y. And Sharairi, J.A. , (2008), " The Extent Of Social Responsibility Accounting Application In The Qualified Industrial Zones In Jordan", **International Management Review**, Vol 4, No 2.**
- **Shruti, Singh, (2014), " Impact Of Corporate Social Responsibility Disclosure On The Financial Perfomance Of Firms In UK", **Master Theses Business Administration Financial Management, University Of Twenty, The Netherlands.****
- **Wahba, H. And Elsayed, K. (2015), " The Mediating Effect Of Financial Perfomance On The Relation Ship Beetween Social Responsibility Andownership Structure", **Future Business Journal**, Volume 1, Issues 1-2, PP 1- 12.**

* * * * *

مفهوم البنيوية

د. محمد حسين سليمان محجوب – قسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة بنغازي

الملخص

تطرق هذا البحث إلى مفهوم فلسفي وهو: البنيوية الذي صار فيما بعد منهجاً للتحليل كما رأى ذلك بعض الفلاسفة، ويمكن القول بأن جل الفلاسفة الذين اهتموا بدراسته يتفقون على أن أساس البنيوية هي اللغة، وإن تباينت تصوراتهم فيما كما أوضح البحث في متنه، وتتمثل حيوية هذه الفلسفة في: دخولها إلى نسق جل العلوم مثل: علم النفس، وعلم الأنتروبولوجيا، والعلوم التجريبية، وتنوع المناقشات حولها، وإثارتها لرؤى فلسفية مغايرة لها كان منها: الفلسفة الأسلوبية، و الفلسفة التفكيكية.

ABSTRACT

The concept of structuralism is one of the most important concepts, that opened controversies and raised important philosophical issues within the scope of contemporary philosophy. Among those are issue of humanism in the philosophical field and the issue of considering a philosophical vision or a philosophical theory that moves from being a theory to being a research method applied in different sciences, It's also discusses about a specific type of structural models that are compared to other models such as the Marxist model. It also defines the factors and conditions of its transition to a structural movement at a certain level, as well as studying the conceptual model on which it is based systematically, finally, purpose of this research is to call for studying this concept in all its stages and levels and to try to figure out what it is logically.

المقدمة

يُعدّ مفهوم البنيوية **Structuralism** من أهم المفاهيم، التي فتحت مساجلات وأثارت قضايا فلسفية مهمة في نطاق الفلسفة المعاصرة، مثل: - قضية النزعة الإنسانية **Humanism** في المجال الفلسفي **Philosophical Field**، وقضية اعتبار رؤية فلسفية، أو نظرية فلسفية تنتقل من كونها نظرية، إلى كونها منهجاً بحثياً يطبق في علوم متباينة **Differentiated Sciences**، أيضاً حديثها عن نمط معين من النماذج البنيوية التي تقارن مع نماذج أخرى مثل: - النموذج الماركسي، أيضاً تحديد عوامل وشروط إنتقالها إلى حركة بنيوية في مستوى معين، كذلك دراسة النموذج التصوري الذي تقوم عليه منهجياً، كما يطرح هذا البحث سؤالاً مهماً وهو: هل نهاية كل فلسفة أو تراجعها يعني

نهاية أثرها الفلسفي؟ كما نقول:- انتهى عصر البنيوية ولكن هل انتهى أثر الفرضيات البنيوية؟ أم أنها ما زالت تسهم في صياغة ما بعد البنيوية؟ وهذا السؤال يمكن أن يطرح على كل الفلسفات السابقة وكذلك اللاحقة للبنيوية، وغاية هذا البحث الدعوة إلى دراسة هذا المفهوم في جل مراحلها، ومستوياته، ومحاوله معرفة ماهيته بصورة منطقية، وكذلك دراسة الكتابات التي قامت عليه.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود خلط وتداخل بين طبيعة مفهوم البنيوية، وبين التصورات التي أثّرت حوله له، وكذلك التداخل بين مكونات هذا المفهوم.

هدف البحث

يحاول هذا البحث توضيح الفكرة التي تكمن خلف مفهوم البنيوية، وأنواعها منذ ميلادها في الجانب اللغوي، وتوسعها في مجالات أخرى مثل: الاجتماع، والانتروبولوجيا **Anthropology**، والفلسفة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في: توضيح وجهات نظر عديد الباحثين حول مسألة المنهج، والفلسفة للحركة البنيوية، ومحاوله المقارنة مع بعض النماذج مثل النموذج الماركسي.

الدراسات السابقة

تتضمن جل الدراسات، التي أشارت للبنيوية في تصورها العام، دون التركيز على نمط محدد لبنية معينة مثل:- البنية الرياضية، أو البنية الفلسفية، وهذا يتفق مع هدف البحث القائم على فتح مجالات بحثية في الأنماط البنيوية.

منهج البحث

المنهج هنا هو المنهج التاريخي، الذي سوف يتتبع نشأة هذا المفهوم والتصورات التي أثّرت حوله، كما سيوظف المنهج التحليلي من خلال دراسة الرؤى المتباينة.

البنيوية اللغوية Linguistic structuralism

يصف بعض البحوث اللغة في سياق الحديث عن التحليل البنيوي في علم اللغة وفي الانتروبولوجيا **Anthropology** قائلين " يحتل علم اللغة مكاناً ممتازاً في مجمل العلوم الاجتماعية التي ينتمي إليها بلاريب:- فهو ليس علماً اجتماعياً كالعلوم الأخرى، بل هو العلم الذي قام بأعظم الإنجازات، وتوصل إلى صياغة منهج وضعي، ومعرفة الوقائع الخاضعة إلى تحليله في وقت واحد، وهو الوحيد بلاريب الذي يستطيع المطالبة باسم علم وكما كتب (مارسيل موس **Marcel Mauss** 1872-1950م) من قبل عشرين عاماً: لو عمل علم الاجتماع في كل مكان، حسب طريقة العلماء اللغويين لكان في الواقع أكثر تقدماً بكثير"¹ ويرى المفكر الفرنسي (لالاند **Laland** 1876-1863م) كما يشير

إلى ذلك الدكتور زكريا إبراهيم " إن البنية هي كل مكون من ظواهر متماسكة، يتوقف كل منها على ما عداها، ولا يمكنه أن يكون ما هو إلا بفضل علاقته بما عداها، هذا التعريف يصدق على جميع البنيات"² والبنوية اللغوية هي: نَظَرِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ تَعْتَبِرُ اللُّغَةَ مَجْمُوعًا مُرَكَّبًا تُحَدِّدُ فِيهِ العِلاَقَاتِ والعِبَارَاتِ. وتعرف البنوية بأنها: - البنوية أساسا منهج بحث مستخدم في عدة تخصصات علمية تقوم على دراسة العلاقات المتبادلة بين العناصر الأساسية المكونة لبني يمكن أن تكون: عقلية مجردة، لغوية، اجتماعية، ثقافية. والبنية عند الفلاسفة: - هي " ترتيب الأجزاء المختلفة التي يتألف منها الشيء"³ وتشتمل كلمة (بنية) " من الفعل الثلاثي (بنى) وتعني البناء أو الطريقة، وكذلك تدل على معنى التشييد والعمارة والكيفية التي يكون عليها البناء، أو الكيفية التي شُيِّدَ عليها"⁴ وفي الدلالة الاصطلاحية توجد عديد من الاختلافات بين البحوث في مسألة البنوية.

الدلالة الاصطلاحية

يقول بعض البحوث عن التعريف الاصطلاحى للبنية " أنه قد واجه مجموعة من الاختلافات الناجمة عن تمظهرها وتحليلها في أشكال متنوعة لا تسمح بتقديم قاسم مشترك؛ لذا فإن (جان بياجه Jean Piaget ت 1845م) ارتأى في كتابه (البنوية) أن إعطاء تعريف موحد للبنية رهينٌ بالتمييز "بين الفكرة المثالية الإيجابية التي تُغطي مفهوم البنية في الصراعات أو في آفاقٍ مختلف أنواع البنيات، والنوايا النقدية التي رافقت نشوء وتطور كل واحدة منها مقابل التيارات القائمة في مختلف العالم"⁵. وقد عرف (جان بياجه) البنوية بالقول " باعتبارها نسقًا من التحولات"⁶ يقول (كلود ليفي ستروس 1908 - 2009 Claude Lévi-Strauss م) " من يظن أن البنائية تعد شيئًا جديدًا كل الجدة فهذا خطأ مزدوج؛ ففي المحل الأول حتى في ميدان العلوم الإنسانية لاتعد البنائية جديدة كلية، إذ يمكننا تتبع هذا الاتجاه في الفكر، بدءاً من عصر النهضة ومرورا بالقرن التاسع عشر وصولاً إلى عصرنا الراهن إلا أنه وبغض النظر عن هذه الآراء حول ظهور البنوية، يمكن القول إن النظرية النقدية البنوية ظهرت علنا، بوصفها نظرية لها رؤيتها المتكاملة وأسسها النقدية منتصف القرن العشرين، لكن هذا الظهور كان بعد توطئة علمية ومعرفية مهدت له. كما يقرر (اشتروس Strauss ت 2009م) إن البنية " تحمل أولاً وقبل كل شيء طابع النسق أو النظام. فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها، أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى، ومن خلال مثاله القائل إن عالم الاجتماع الذي يواجه كثرة هائلة من الظواهر الاجتماعية : طقوس، عقائد... الخ سرعان ما يتحقق من أن كل هذه الظواهر تعبر بلغة خاصة عن شيء مشترك بينها جميعاً وهذا الشيء هو البنية أي العلاقات الثابتة القائمة بين حدود متنوعة لا حصر لها. وأما هذه الحدود فإنها ليست سوى الظواهر التجريبية نفسها، إن لم نقل المظاهر التي هي عبارة عن مجموعة من المعطيات الغفل"⁷ ويرى شستراوس أن " البنية مجرد طريقة أو منهج يمكن تطبيقها في أي نوع من الدراسات، تماماً كما هي بالنسبة لتحليل البنيوي المستخدم في الدراسات والعلوم الأخرى، فشتراوس يحدد البنية بأنها "نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى"⁸ ومن خلال رؤية شتراوس في البنية يمكن القول بأنه يصل إلى نتيجة مفادها " البنية نظام له ميكانيزماته الخاصة التي تعمل بطريقة رمزية لا شعورية بحيث قد يصح لنا أن نقول إن كل بنية لا بد أن تكون بنية تحتية أو سفلية،

لأنها في صميمها آلية لا شعورية، تكمن خلف العلاقات المدركة، وتعمل عملها من وراء الوعي المباشر للأفراد إن لم نقل على الرغم منه⁹ وينظر عديد من الكتاب في البنيوية إلى شتراوس على أنه الأب الروحي لهذه الحركة وقيل في ذلك " شتراوس هو الأب الروحي للبنيوية، البنيويين أنفسهم أخذوا يعيدون النظر في مواقفهم، تحت وطأة متغيرات مايو- يونيو 1968م بل انفرط عقدهم على نحو لم يبق مخلصاً للأفكار البنيوية الأولى، سوى كلود ليفي شتراوس الأب الروحي للحركة كلها"¹⁰ و" يحاول (الفارابي • 874-950م) (كما أورد ذلك الدكتور المسدي) محاصرة فكرة البناء التكاملي في الظاهرة اللغوية فيعمّم مبدأ التأليف على مستويين من الكلام يختصّ أحدهما (بالأقويل المركوزة) ويعني بما محاورة النفس. ويختصّ الثاني (بالأقويل الخارجيّة) ويقصد بها مستوى الإنجاز الفعلي للحديث اللساني، ثم يحدّد فكرة التأليف بأنّه عناصر متكاثرة ارتبطت فترتبت فتعاضدت على إبراز شيء واحد غير متعدّد"¹¹ ويرى (ليونارد جاكسون ت 2013م) كما كتب (المناصرة) أن البنيوية هي " القيام بدراسة ظواهر مختلفة كالمجتمعات، والعقول، واللغات، والأساطير، بوصفٍ كليٍّ منها نظاماً تاماً، أو كلاً مترابطاً، أي بوصفها بنيات، فنتمّ دراستها من حيث أنساقٍ ترابطها الداخلية، لا من حيث هي مجموعات من الوحدات أو العناصر المنعزلة، ولا من حيث تعاقبها التاريخي"¹² أما المفكر الفرنسي (جيل ديلوز • Gilles Deleuze 1925-1995م) فيعرف البنيوية كما يورد ذلك (زكريا إبراهيم: 1976م) بالقول " لا يمكن أن تكون ثمة بنية إلا حيث توجد لغة"¹³ ويؤكد (ديلوز) على فكرة عدم وجود أية علاقة بين مفهوم البنية من جهة وبين أية صورة حسية أو أي شكل من أشكال الخيال، أو أية ماهية عقلية من جهة أخرى.

نشأة البنيوية The genesis of structuralism

يرى بعض الباحث أن نشأة البنيوية يعود إلى اللغة وطبيعتها " فاللغة هي الرحم الأول لنشأة المعيار البنيوي، إذ هي عبر هندستها المتجدّدة وتلازمها الوظيفي مع اللحظة التاريخية تمثل صورة الانبناء كأحسن ما يكون التصوير، فإن المعرفة اللسانية قد استوعبت الفكرة البنيوية فجلت ملامحها ووضعت المفاهيم المؤدية لها"¹⁴ أما من الناحية التاريخية يعد القديس اللاهوتي (اوغسطينوس 430 Augustinian م) الذي " يتحدّر أوغسطينوس من أصول أمازيغية ولد في طاغاست حالياً سوق أهراس في الجزائر عام 354م. التي كانت مدينة تقع في إحدى مقاطعات مملكة روما في شمال أفريقيا"¹⁵ الفيلسوف الأول في التاريخ الذي تطرق إلى موضوع أهمية اللغة وتحليلها، يظهر ذلك من خلال وصف بعض الباحث له بالقول " وقد أظهر أوغسطين أنه تلميذ مجد في اللغة اللاتينية، وفي العلوم الرياضية، والموسيقى والفلسفة" وكان عقلي القلق عاكفاً على طلب العلم". ولما أتم دراسته أخذ يعلم النحو في تاجستي ثم البلاغة في قرطاجنة"¹⁶ " واعتبرها اللغة عاجزة عن نقل الحقيقة، لأنها قاصرة عن إيجاد مرادفات للتعبير عن المشاعر التي يشعر بها الإنسان. فالكلمة في الحقيقة، ماهي إلا علامة على الأشياء الموجودة في الخارج، ويرى الفيلسوف اوغسطينوس أن اللغة هي ظاهرة مادية، صوت يخرج من الحبال الصوتية في الحنجرة ويترق طبللة الأذن، ولكنها هي ظاهرة روحية أيضاً، لأن صوت مفردة الله في العربية مثلاً يختلف عن صوت كلمة God في الإنجليزية ولكن المعنى واحد المقصود هو واحد"¹⁷ والمعلوم من الوجهة التاريخية أيضاً أن النظرية البنيوية لم تنشأ من فراغ ولم تولد من عدم وإنما كانت وليدة سياق عام، هيأ

لها بتراكمات نقدية وتطورات علمية. فقد كانت الثورة العلمية التي عرفها العالم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظهور المناهج والنظريات العلمية ونجاح الدراسات النفسية لـ(”فرويد“ • **Sigismund Schlomo Freud 1856-1993م**) هو طبيب نمساوي من أصل يهودي، اختص بدراسة الطب العصبي ومفكر حر يعتبر مؤسس علم التحليل النفسي. وهو طبيب الأعصاب النمساوي الذي أسس مدرسة التحليل النفسي وعلم النفس الحديث. " اشتهر **فرويد** بنظريات العقل واللاواعي، وآلية الدفاع عن القمع وخلق الممارسة السريرية في التحليل النفسي لعلاج الأمراض النفسية عن طريق الحوار بين المريض والمحلل النفسي، كما اشتهر بتقنية إعادة تحديد الرغبة الجنسية والطاقة التحفيزية الأولية للحياة البشرية، فضلا عن التقنيات العلاجية، بما في ذلك استخدام طريقة تكوين الجمعيات وحلقات العلاج النفسي، ونظريته من التحول في العلاقة العلاجية، وتفسير الأحلام كمصادر للنظرة الثاقبة عن رغبات اللاواعي، في حين أنه تم تجاوز الكثير من أفكار **فرويد**، أو قد تم تعديلها من قبل المحافظين الجدد و"الفرويديين" في نهاية القرن العشرين ومع التقدم في مجال علم النفس بدأت تظهر العديد من العيوب في كثير من نظرياته، ومع هذا تبقى أساليب وأفكار **فرويد** مهمة في تاريخ الطرق السريرية وديناميكية النفس وفي الأوساط الأكاديمية، وأفكاره لا تزال تؤثر في بعض العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية"¹⁸ وتطور الدرس اللساني واستفادته من المنهج التجريبي، هي عوامل من بين أخرى هيأت لظهور النظرية النقدية البنوية ووجهتها في التأكيد على علميتها نحو الاهتمام بالنظرة الكلية للأدب والبحث عن أدبيته، ونتيجة لتلك العلاقة والإستفادة في عملية النشأة يُطرح السؤال التالي: هل كانت البنوية منهجاً أقرب إلى الإنسان ومشاعره أم أنها أقرب إلى طبيعة العلم الطبيعي؟ هنا يمكن استبصار مضمون ما من خلال النص التالي: " كان التفكير الذاتي، الذي رافق تطور العلوم الإنسانية في القرن التاسع عشر، محكوماً كلياً بنموذج العلوم الطبيعية، وذلك ما تبيّنه إطلالة عجل على تاريخ كلمة **Geisteswissenschaft** (العلم الإنساني) باللغة الألمانية وباللغة الإنجليزية **Human Science** ومع ذلك، تكتسب هذه الكلمة معناها المألوف لدينا إذا جاءت بصيغة الجمع فقط، فالعلوم الإنسانية علوم الروح **Geisteswissenschaft** باللغة الألمانية وباللغة الإنجليزية **Soul science** تدرك ذاتها بوضوح شديد من خلال قياسها بالعلوم الطبيعية التي يضمحلّ فيها الأثر المثالي المتضمن في مفهوم الروح **(Spirit) Geist** ومفهوم علم الروح"¹⁹ ولئن ذهب بعض الدارسين إلى أن النظرية البنوية نظرية جديدة وصل إليها العقل النقدي، واستفاد فيها من علوم اللغة؛ فإن باحثين آخرين يعودون بالبنوية إلى جذور ضاربة في القدم، منذ أيام (أرسطو **Aristotle 348 ق.م - 322 ق.م**) و(هيجل • **Hegel 1770 - 1831م**) و(ماركس • **Karl Heinrich Marx 1818 - 1883م**).

عوامل نشأة البنوية **Structural genesis factors**

1- عجز المدارس الفلسفة الحديثة عن إيجاد قاسم مشترك بينها، فكل واحدة بدأت تبتعد عن مركز قضية الانسان المتعلقة بالوجود، فكانت تغرق في بحوثها مبتعدة عن جوهر القضية التي تمم الإنسان وهي الغاية من وجوده (رسالته في الحياة)، بعد ارتكازها على ظاهرة محددة من الظواهر العديدة الموجودة في الكون والمكتشفة جديداً.

- 2- تحاول الفلسفة البنيوية القضاء على الانعزالية التي أوجدتها الفلسفة الوجودية على يد (سورين كيركغارد • Friedrich Søren Kierkegaard 1813 – 1855م) والفلسفة العدمية التي وضعها (نيتشه • Nietzsche 1844 – 1900م) والفلسفة المثالية المجردة في ديالكتيكية هيغل، والفلسفة الظاهراتية المبهمة على يد (ادمون هوسرل Edmund Husserl 1859 – 1938م).
- 3- انفراط عقد الفلسفة الوجودية بعد خسارة النازية مما أتاح فرصة كبيرة للعديد من الوجوديين لتغيير اتجاهاتهم الفكرية.
- 4- تبحث المدرسة البنيوية عن إيجاد الجذور المشتركة للمعرفة الإنسانية، ومن ثم تأسيس نظام موحد يفسر جميع الظواهر في الطبيعة، فهي تحاول تفكيك النصوص (الظواهر) إلى عناصرها الأساسية من أجل إعادة تركيبها على نسق واحد كي يفهمها الإنسان، وفي هذا التصور تستفيد مما انجزه العالم الأنثروبولوجي (كلود ليفي ستروس) وهو إيجاد العلاقات بين العلامات والرموز التي ابتكرها الإنسان منذ بداية ترميزه للأصوات (إيجاد اللغة) التي استخدمها في إعطاء المعاني وترميز الظواهر والتعبير عن طريق العلامات.

أسس البنيوية الأدبية The foundations of literary structuralism

- 1- مفهوم الدلالة. حيث " تعتبر الدلالة أحد المفاهيم الأساسية في البنيوية التي تطبع اتجاهها الفلسفي"²⁰
- 2- النموذج. يُعدّ أحد " أهم المقولات المعرفية عندهم (البنيويين) ويعبر عن العلاقة بين المعرفة الإنسانية للموضوع، وبين الموضوع ذاته، والنموذج مفهوم يستند إليه البنيويون في خلافهم مع الماركسية"²¹
- 3- النموذج الألسني **Linguistic model** لقد برز النموذج الألسني كمنهل خصب استقت منه معظم العلوم الأدبية واللغوية موادها، والبنيوية لم تكن كغيرها من النظريات الأدبية فقد تأثرت أيما تأثير بأفكار (فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure 1857 – 1913م) • ومن سار على نهجه من الألسنيين إن هؤلاء الألسنيين منذ أن قرروا أن مجال اشتغالهم هو "دراسة اللغة بذاتها ولذاتها" استبعدوا عن إطار الدراسة كل ما هو خارج عن هذه البنية ومنبت عن كينونتها وهو ما ستؤسس عليه بالضبط النظرية البنيوية دعامتها النظرية وستسوغه في شكل أطروحة.

4- النزعة الشكلية عند الشكلانيين Formalism among formalists

ظهرت النزعة الشكلية باعتبارها اتجاهًا أدبيًا في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين محاولة بذلك وضع تصورات جديدة لم يعهدها الناس حول الأدب وهو ما اقترح على تسميته لاحقًا بنظرية الأدب، وكان فكر الشكلانيين ينصب على تحطيم القواعد النقدية التي كانت سائدة في ذلك الوقت التي تلجأ في تحليلها للأدب إلى النظريات الماركسية التي تربط الظواهر الأدبية بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية؛ ولم يخف على أصحاب الشكل ما لتقدم الدراسات اللغوية من أهمية في سبيل دفع عجلة النقد الشكلي فلذلك أسسوا حلقة براغ اللسانية بزعامة (جاكسون Roman Jakobson 1896 – 1982م) الذي " تنطلق مقولاته من أن الأدب في مقامه الأول لغة، وأن البنيوية منهج يتخذ من علم اللغة أساسًا له؛ لذلك يعمد إلى تطوير ثنائيات (التأليف والاختيار)، وينصب عمله بشدة في البحث عن تحقق الوظيفة

الشعرية، في اللغة داخل الأدب²² وطفق الشكليون يضعون الخطوط العريضة لصرف النقاد عن الدراسات السياقية، " وبهذا قام الشكلايون الروس بقلب القاعدة التي كانت سائدة من أن "الوسائل الشكلية خاضعة للمضمون وبهذا يمكن القول بأن " مدرسة الشكليين الروس دعت إلى ضرورة التركيز على العلاقات الداخلية للنص، وقالت بأن موضوع الدراسة التاريخية ينبغي أن ينحصر في ما أسماه **جاكبسون** أدبية الأدب، وتتكون الأدبية بشكل عام من الأساليب والأدوات التي تميز الأدب عن غيره، أي الخصائص التي تميز ذلك الأدب²³ فنظروا إليها بطريقة معكوسة فمثلا أفكار القصيدة وموضوعاتها وإشاراتها إلى الواقع هي مجرد ذريعة خارجية يلجأ إليها الشاعر لتبرير استخدامه للوسائل الشكلية أو بعبارة أخرى ما يحدد المضمون هو طبيعة الشكل أي لا يوجد معنى بدون شكل وماهية العمل الأدبي في طبيعة الشكل أولاً وأخيراً، والأدب لا يعدو أن يكون استخداماً خاصاً للغة.

إن الشكلايين الروس كانوا أكثر اهتماماً بالجوانب المنهجية وأكثر انشغالا بوضع أساس علمي لنظرية الأدب، لقد نادى أصحاب هذا الاتجاه أكثر من مرة بأن موضوع علم الأدب ليس الأدب وإنما الأدبية أي ما يكون به أثر وأدبا مترسمين في ذلك سبيل الدراسة اللسانية المتخذة من اللغة موضوعاً وغاية للدراسة دون وصلها بأسباب خارجة عنها وقد أفضى الخوض في هذا الموضوع إلى الاهتمام بالقيمة الأدبية التي عرفها بعض البحاث بقوله: " إن صفة الأدبية لا تحصل إلا في صلتها بالنص المؤسس لعلاقات بين الكلمات المكونة له هذه العلاقات هي التي تكسب النص قيمة أدبية، ويمكن استنتاج ذلك من عدة دراسات حول البنيوية تركز على هذا المحور المعرفي للبنيوية²⁴ وفي ذات السياق وضع " **ميشيل ريفاتير** **Michael Riffaterre 1924 – 2006م** كتابه صناعة النص سنة **1979م** وفيه يرى أنه ليس من نص أدبي دون أدبية و لا أدبية دون نص أدبي فما هي الأدبية؟ يستبعد (ريفاتير) علم البلاغة والإنشائية والتحليل الأدبي، لعجزها عنده عن الكشف عن أدبية النص الأدبي، لأنها تقوم على تعميم الظواهر المستخرجة من النصوص، .. أما التحليل الأسلوبي للنص فهو الذي يضع يدي المحلل على أدبية النص الأدبي، حيث ينطلق من النص الذي هو صرح مكتمل ينبغي تتبع سمة الفردية فيه. وهذه السمة الفردية هي الأسلوب، وهي بالتالي أدبية النص²⁵ وبصفة عامة يثير الحديث عن البنيوية نوعاً من الرغبة في معرفة طبيعتها، ومحاولة إيجاد حكم عليها، بمعنى تصنيفها في مستوى معين، وفي هذا السياق يطرح بعض الفلاسفة السؤال التالي " هل البنيوية فلسفة أم منهج خاص من مناهج البحث العلمي؟ لقد أقلق هذا السؤال جمهوراً من الفلاسفة والعلماء، وأدى إلى بروز نقاش حاد بينهم²⁶ ومن هذا الحوار في هذه المسألة نجد من يرى أن البنيوية (من المدارس الفلسفية الحديثة، ظهرت في بداية القرن العشرين على يد العالم اللغوي السويسري **فريدناند دي سوسير** سنة **1857-1913م**) وتطورت على يد عالم الأنثروبولوجيا **كلود ليفي ستروس**، و استقطبت عدداً كبيراً من الفلاسفة والعلماء في القرن العشرين بعد أن تبنتها معظم فروع العلوم الإنسانية والعلمية مثل (علم الاجتماع، علم النفس وعلم اللغة)²⁷ في مقابل هذا التصور يصنف فلاسفة آخرين البنيوية على أنها منهج، كما أنها تفهم على أنحاء متعددة يقول في ذلك: -" تفهم البنيوية على أنحاء متعددة من قبل الباحثين الفرنسيين وما يشهد على ذلك كثرة النقاشات الحادة وفي مختلف المجالات والمؤتمرات، ولكن من الواضح أن البنيوية لا تحشر في مشكل علمي محدد، وهي منهج في المعرفة العلمية، سببه التطور الثقافي في النصف الثاني من القرن العشرين²⁸ وتأثرت هذه المدرسة الفلسفية بأفكار المدرسة اللغوية (الشكلية) التي ظهرت في موسكو عام **1910-**

1915م ثم امتد أثرها إلى حلقة براغ خلال فترة 1915-1913م. وقد ركزت المدرسة اللغوية في موسكو- براغ اهتمامها على الشكل والترتيب الداخلي للنص بعيدا عن الظروف والإطار الخارجي، الذي كان يوحي بأن التعبير الأدبي دائما يفسر على أساس أنه انعكاس للواقع الخارجي المتأثر بأفكار الفلسفة والحياة الاجتماعية والبيئ، فعندما يكتب شاعر ما قصيدة بليغة لا يعني هو من أوجد المفردات المستخدمة وإنما أعاد ترتيبها في قوالها ومفرداتها بالشكل الذي يعطي هذا الانطباع، ربما بسبب الصيغة الجديدة أو تلاحم النغمة الموسيقية مع الإيقاع أو الوزن الشعري أو الوصف الجمالي للقصيدة، لأن هذه المفردات والأسماء والأدوات والصور موجودة في أي لغة حسب قوال محكمة كلية متكاملة بالنسبة للمجتمع المتحدث بها، وهي جزء من قواعد اللغة لهذا اتخذت هذه المدرسة من الأدوات المستخدمة من النص وتركيبها محور نجهها، فهي لا تبالي بالعوامل الخارجية التي قد تؤثر على النص، ما يهم هي الأدوات المستخدمة في تركيب النص (الوثيقة نفسها) بغض النظر عن مشاعر الكاتب وسيرته ودوافعه وبيئته أو أي إطار خارجي له علاقة بالنص، لهذا قيل:- أن البنيوية قتلت الشاعر والمؤلف والعالم والفنان، ويعتبر (جان بول سارتر* 1905 Jean-Paul Sartre - 1980م) " أن البنيوية ما هي إلا أيديولوجيا جديدة وآخر سلاح ضد (ماركس) ترفعه البرجوازية، ويقول الشخصياتي (جان ماري دومنيك Dominique Jean Marie ت 1997م) أن البنيوية حمام بارد ينصب على الأسطورة الوجودية، ويرى (ميشيل دوفرين) أن البنيوية وضعية جديدة حيث أن الإنسان ليس موضوعاً صعباً فقط بل ليس موضوعاً على الإطلاق"²⁹ وبصورة عامة إن الفلسفة البنيوية هي المنهج الذي يحاول إيجاد البنية الأساسية لكل نشاط إنساني أو منتجاته الفكرية وانطباعاته، لأن كلها ليست طبيعية وإنما مبتكرة (منتوج العقل) خاصة في موضوع التعريف وإعطاء المعاني للمفردات اللغوية المستخدمة، إنها محاولة لتفسير الأشياء بالتناظر والتشابه الموجود بينها (السيمائية)، في العلامات والرموز وبقية وسائل الاتصال التي تشرح كيفية إعطاء الأسماء والمعاني للأشياء، وبهذا تركت علاقة الإنسان بلغته وبالكون المحيط به، هذه النقطة المركزية لاهتمام النظرية البنيوية في كافة علوم المعرفة: الفيزياء، والرياضيات، والانتروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والفلسفة والأدب، وركزت المعرفة البنيوية على كون (العالم) حقيقة واقعة يمكن للإنسان إدراكها بأكمله عن طريق تطبيق المنهج البنيوي في التفكيك والتركيب فالرموز والعلاقات والتراكيب اللغوية في هذه المعارف، لهذا كان على الفلسفة البنيوية أن تكون ذات توجه معرفي شمولي (إبستمولوجي Epistemology)، ولتحقيق هذه المهمة قام عالم الاجتماع واللسانيات والأنثروبولوجي (كلود ليفي ستروس) بمحاولة نقل المنهج البنائي للغة إلى دراسة طبيعة المجتمعات القديمة، معتمد على مقولة: " كل عادة أو أسطورة مستندة على بنية غير واعية لمؤسسيها (إنتاج العقل الباطن)، من واجب الباحث اكتشافها، لأن فيها يتمظهر شكل نشاط العقل البشري بصورة عامة، فحدد (ستروس) المرتكزات الأساسية لنهج النظرية البنيوية كاللغة والكلام واللسان، والبدال والمدلول، والإيجاء، والمستويات اللغوية من صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية.

بنيوية سوسير اللسانية

" اللسانيات البنيوية هي منهج عام يحلل أي نص لغوي باعتباره بناءً أو هيكلًا، بطريقة مستقلة وبعيدة عن أية ملابسات أو ظروف خارجية، وباعتبار وحداته متشابكة ومتراصة فيما بينها داخليا، أي دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل

ذاتها³⁰ وينظر بعض البحوث اليوم إلى اللسانيات على اعتبار أنها أداة فعالة في المعرفة الإنسانية يقال: " فاللسانيات اليوم أوكل بما مَقودُ الحركة التأسيسية في المعرفة الانسانية لا من حيث تأصيلُ المناهج وتنظيرُ طرقِ إخصابها فحسب. ولكن أيضا من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعاً، و لا يتميّز الإنسان بشيء تميّزه بالكلام، وقد حدهُ الحكماء منذ القديم بأنّه الحيوان الناطق، وهذه الخصوصية المطلقة هي التي أضفت على اللسانيات من جهة أخرى- صبغة الجاذبية والإشعاع في الوقت نفسه، فاللغة عنصر قارّ في العلم والمعرفة سواء ما كان منها علما دقيقا أو معرفة نسبية أو تفكيراً مجرداً. فباللغة نتحدث عن الأشياء وباللغة نتحدث عن اللغة، وتلك هي وظيفة ما وراء اللغة"³¹ ويُعدّ كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة" لـ **دي سوسير**، الذي كتبه تلاميذه بعد وفاته في عام 1916م، البداية الأولى التي أدت إلى ظهور اللسانيات البنوية، وهو يضم مجموعة من محاضراته التي ألقاها في جامعة جنيف بين عام 1901 م و 1906م وقد " بدأ **سوسير** كتابه المذكور آنفاً بتعريف اللغة ذاتها مميّزاً بين ثلاث مستويات من النشاط اللغوي (اللغة، واللسان، والكلام)، فاللغة عنده نظام من الرموز المختلفة التي تُشير إلى أفكار مختلفة، وهي مجموعة المصطلحات التي تتخذها هيئة المجتمع بأكمله؛ لإتاحة الفرصة أمام الأفراد لممارسة ملكاتهم، أما اللسان فإنه عنده يُعنى نظام اللغة التي من خلاله تُنتج عملية المحادثة، أما الكلام يُعرف بأنه التحقق الفردي لهذا النسق في الحالات الفعلية من اللغة"³². كانت أفكاره اللغوية (**سوسير**) ذات الطابع البنوي والمتأثرة بمباحث (**دوركهام**) 1818- 1917م) منطلقاً للمدارس اللسانية الحديثة، يقول بعض البحوث عن نظرية **سوسير** " أما عن نظرية دي **سوسير** في علم اللغة، فهو يرى أنّ موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، وقد فرّق بين اللغة والأقوال المنطوقة والمكتوبة، فاللغة أصوات دالة متعارف عليها في مجتمع معين، وإن لم توجد كواقع منطوق لدى أي فرد من أفرادهِ، أما الأقوال فكل الحالات المتحققة من استعمال اللغة، ولا يكون واحد منها، بل ولا يلزم أن تكون جميعها ممثلة للغة في كمالها ونقائنها المثاليين"³³ وقد أصبحت محاضرات **دي سوسير** أساسية لكل من يهتم بدراسة علم اللسانيات فهي تعطينا نظرة ثاقبة في أساسيات اللسانيات البنوية باستخدام طرق علمية منهجية صارمة عند دراستها للظاهرة اللغوية، ممّا ساهم في تغيير منحنى الدرس اللساني عن ما كان عليه من قبل (من دراسة اللغة تاريخياً وبطريقة فلسفية إلى وصف اللغة كظاهرة اجتماعية وتحليلها). نشير إلى أنّ دي **سوسير** نفسه لم يستخدم كلمة "بنية"، وإنما استخدم كلمة "نسق" أو "نظام" على كلّ مبتدئ مهتم بعلم اللسانيات أن يكون على دراية بالمفاهيم الأساسية التي أتى بها **دي سوسير** حتى يتمكن من تتبّع أصول اللسانيات البنوية، اللغة (langue) والكلام (parole) واللسان (langage) وتفريقه الحاد بينها يقول الدكتور تمام حسان كما نقل عنه الباحثون الجزائريون في الشبكة العنكبوتية الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة مظاهر هذه الحركة، والكلام يحسن بالسمع نظقاً والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد والمعاجم ونحوها، والكلام قد يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية اللغة هي كل ما يدخل في نطاق النشاط اللغوي من اصطلاح أو إشارة أو رمز صوتي أو كتابي التي وضعتها مجموعة اجتماعية معينة لغرض الاتصال، وينظر إليها **دي سوسير** بطريقتين:

1- إن كانت في صورة منظمة ذات قوانين ووجود اجتماعي، ففي هذه الحالة يطلق عليها اللسان، أي لغة معينة؛ كالعربية، والألمانية، والفرنسية، والتركية، والإنجليزية.

2- أما النشاط الفردي العضلي الصوتي الذي يقوم به الفرد، فيطلق عليه الكلام³⁴ وفي خصوص أثر اللسانيات يرى بعض الباحثين أن "أما على الصعيد الأصلي في فلسفة العلوم ونظرية المعارف فقد كان لللسانيات فضل تأسيس جملة من القواعد النظرية والتطبيقية أصبحت الآن من فرضيات البحث ومسلمات الاستدلال حتى عُدت مصادرات عامة، وأبرز هذه القواعد فضلا عن النزعة العلمانية المتخفية لحوجز النسبية والمعارية بغية إدراك الموضوعية عبر الصرامة العقلانية اثنتان: هما قاعدة تمازج الاختصاص وقاعدة التفرد والشمول، فأما تمازج الاختصاص فإنه يُعدّ أسوأ من أسس البحث الحديث، ومن أمتله تلك الأبحاث: علم النفس اللغوي والنقد اللساني والأسلوبية، وأما مبدأ التفرد والشمول فإنه ثمرة من ثمار اللسانيات وصورة ذلك أنّ المنهج اللساني ينصهر فيه التحليل والتأليف فيغدو تفاعلاً قاراً بين تفكيك الظاهرة إلى مركباتها والبحث عما يجمع الأجزاء من روابط مؤلفة، فهو منهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معاً بحيث يتعاقد التجريد والتصنيف فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الأجزاء ومن الأجزاء إلى الكلّ حسبما تمليه الضرورة النوعية³⁵ ويؤكد سوسير إنّ اللغة والكلام أسبق من اللسان من حيث نشأتهما، فهذا الأخير لا يستقرّ إلا بعد مرور العديد من الأجيال، كما أنّه لا يمكن دراسة الكلام دراسة علمية لأتفه فردي، و" الفردي يقوم على عنصر الاختيار، وعنصر الاختيار لا يمكن التنبؤ به، وما لا يمكن التنبؤ به لا يمكن دراسته دراسة علمية"، نفس الشيء بالنسبة للغة لأنها تخصّ الفرد والجماعة، ممّا يعني أنّها ليست وجوداً اجتماعياً خالص، في حين أنّه يمكن دراسة اللسان دراسة علمية لأتفه موضوع يمكن ملاحظته وتصنيفه، في: **الجانب الأفقي (الاستنتاجاتيكي) والجانب الرأسي (البراديماتيكي)** وقد نظر دي سيوسير إلى اللغة بنظرة تجريدية أي أنّه صبّ اهتمامه على البنية العميقة لا السطحية للغة، من هنا قال أنّ دراسة العلاقة بين التراكيب تكون من جانبين: **الجانب الأفقي**: أي النظر إلى طريقة تصنيف العناصر اللغوية إلى عناصر أكبر أو إلى جمل وعبارات وتراكيب، وتوضيح العلاقات بين هذه العناصر، فيكون التركيز على خواص تركيب معين ودوره التحويلي المعين في الجملة الذي يجعل الجملة ككل ذات معنى، كهذه الجملة: يراجع التلميذ درسه جيدا حتى يستعد لامتحان الغد، **الجانب الرأسي**: أي العلاقات بين العناصر اللغوية في النظام اللغوي أو في الجدول الصرفي، فيركز هذا الجانب على جدولة العلاقات واستبدالها. وتعبير أبسط، يُعنى هذا الجانب بإمكانية استبدال كلمة بأخرى في جملة معينة دون المساس بمعنى الجملة، كهذه الجملة: يحضر الطالب أدواته مسبقا حتى يستعدّ لامتحان الغد، أو كهذه الأمثلة: سألت الشيخ عن الطريق سألت أختي عن الطريق سألت الشريف عن الطريق، تلاحظ وجود تسلسل للكلمات بطريقة منظمة من الجانب الأفقي، ممّا يخلق معنى أنّ "الشخص يسأل عن الطريق"، ومن الجانب الرأسي، تلاحظ أنك تستطيع أن تستبدل المفعول به "الشيخ" بعناصر أخرى محدّدة في النظام اللغوي ك: أختي، الشريف، هي، صديقي، .. الخ. كلّ هذه العناصر تصلح مفعولا به في اللغة العربية، فالعلاقة الأفقية والرأسية تعتبران ثنائيتين في اللسانيات، ومن جانب آخر فصل بين (المحور التزامني

(Synchronic) والمحور التتابعي (Diachronic) حيث ميّز دي سوسير بين "السنكرونية" أو (الوصفية) في مقابل "الديكرونية" أو (التاريخية)، فيرى أنّ دراسة نسق اللّغة يكون إمّا تزامنياً أو تعاقبياً، فدراسة اللّغة على اعتبار أنّها نظام يؤدّي وظيفته في فترة معينة من الزمن ودون العودة إلى تاريخها هو ما أسماه بالمحور التزامني، وفي المقابل، دراسة اللّغة والتغيرات التي تطرأ عليها تاريخياً أي وصف المراحل التطورية التي مرّت بها هو ما أسماه بالمحور التتابعي (التعاقبي)، ولتوضيح المحورين أكثر، نقدّم لكم هذا المثال: يمكنك دراسة اللّغة العربية القديمة في العصر الجاهلي في شبه الجزيرة العربية، هنا أنت تعتمد على نهج التزامن بما أنك تقيّد دراستك بفترة معينة من الزمن، لكن إن كنت تبحث عن تطوّر اللّغة العربية واستخداماتها من العصر الجاهلي إلى العصر المعاصر، يمكن أن نطلق على دراستك "دراسة تتابعية" أو اللّسانيات التاريخية، ونشير إلى أنّ دي سوسير رفض المنظور التتابعي، لأنّه يرى أنّ معرفة تاريخ الكلمة لن يفيد في تحديد معناها الحالي وفي مسألة "اعتباطية العلامة الألسنية تُعرّف العلامة بأنّها اتحاد الدال **signifier** والمدلول **signified**، ويُعدّ الدال الصورة الصوتية المادية والمدلول هو المفهوم أي الجانب الذهني فهو لا يشير إلى الشيء بل يشير إلى الصورة الذهنية أو الفكرة عن الشيء، أي العلامة **sign** هي اتحاد / الدال + المدلول يساوي المفهوم، (الصوت ← المعنى) لتبسيط المفهومين أكثر، إليكم هذا المثال: لا يوجد أيّ تفسير منطقي لإطلاق كلمة قَط على الحيوان "القط"، لهذا نجد أسماء مختلفة للقط في جميع اللّغات، القط: الدال الثديات الصغيرة ذات أربع أرجل: المدلول لكن إن أردنا تسمية القط بالمواء، فيمكننا القول إن هذه التسمية منطقية لأنّ صوت القط فعلاً المواء. الدال حيوان ثدي صغير بأربع أرجل يصدر صوت المواء: المدلول فشبهه دي سوسير كلاً من الدال والمدلول بالورقة ذات الوجهين لا يمكنك تمزيق وجه دون تمزيق الآخر، ويقول أيضاً أنّ العلاقة بين الدال والمدلول عرفية ومواضعة؛ أي: الرابط الجامع بين الدال والمدلول اعتباطي وتعسفي، أكّد دي سوسير على دراسة اللّغة كغاية في ذاتها ولذاتها، وتُعدّ الأفكار الأساسية والثنائيات التي قدّمها قيمة جدا ومنعرجاً تاريخياً مهماً في البحث اللساني الحديث³⁶ ويرى بعض الباحث أن البنوية في المجال الاجتماعي والعلوم الإنسانية قد فقدت بريقها في زمن محدد "نحن الآن في 1979م وقد فقدت البنوية بريقها في العلوم الإنسانية والاجتماعية واستعاد البنويون القدامى بعضاً من حريتهم المنهجية عندما ظهر المقال الأوّل (لغرماس Agrems ت1992م) حاملاً عنواناً دالاً: (حول تكييفات الكينونة) وعُدّ ذلك إيذاناً بميلاد سيمائيات للأهواء. لقد تناول غورماس في هذا المقال ما كان يسمّيه في تلك المرحلة الوجود الكيفي للذات، أي ما يعود إلى عوالم الكينونة، بعد أن كرّس جهوده في السّنوات السابقة لصياغة الحدود الضّابطة لتكيفات الفعل في أفق إرساء الأهلية الكيفيّة للذات السردية³⁷

أهداف البنوية Structural goals

كان هدف البنوية في البداية السعي إلى إيجاد منهج يفسر النظام أو النسق (البنية) الذي يربط جميع القوانين والظواهر الموجودة في الطبيعة، أي إيجاد منهج يساعد للوصول إلى الحقيقة الأساسية للوجود، والمثال المستخدم شعبياً لهذا المفهوم

هو نظام القرابة بالدم بين أفراد العائلة لأنها تشكل بنية العائلة (صلب العائلة) بمرور الزمن، ويمكن القول بأن هذا الهدف يتضح في أشكال البنيوية الفرنسية التي منها: البنيوية الوضعية **Structural positivism**، والبنيوية العقلية **Mental structuralism**، والبنيوية الفينومينولوجية **Phenomenological Structuralism**، والبنيوية الدينية **Religious structuralism**، وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين هذه الأشكال فإن ما يوحدتها هو اتفاقها في أن ما يجري من خلال التحديات اللغوية ما هو إلا منظومات دلالية ونظريات دلالية أيضاً³⁸ وهنا يطرح السؤال المنطقي التالي: ما هي أدوات المنهج الذي يعول عليه في إنجاز تلك المهمة؟

أدوات المنهج البنيوي لدراسة النص الأدبي

1. النسق Layout

ويقصد به البنية ككل، وليس العناصر التي تتكون منها البنية، فالبنية لا تعني مجموع العناصر بل تعني العلاقات التي تنظم حركة هذه العناصر لأن العنصر خارج البيئة غيره داخلها، وإن أي عنصر لغوي تتحدد قيمته بموقع وجوده في منظومة العلاقات داخل النص، فالبطل في الرواية إشكاليا مثاليا كان أو واقعيا ليس بمعزل عن تنامي الحدث وتشابك العناصر اللغوية فيما بينها داخل بنية النص السردي، بل لا يمكن دراسة بعضها بمعزل عن بعض.

إن دور الناقد البنيوي أن ينظر في علاقة كل عنصر بباقي العناصر داخل البنية، ويستكشف قيمته ودلالته التي اكتسبها من خلال موقعه في شبكة العلاقات التي تنظم عناصر النص وتنتج النسق.

2. التزامن Synchronization

ويقصد به زمن حركة العناصر فيما بينها داخل البنية ويرتبط التزامن بما هو متكون وليس بما هو في طور التكون بما هو بنية، وليس بما سيصير بنية منتظمة الحركة متبلورة النسق تحكمها قوانينها الخاصة. ويسعى الناقد البنيوي إلى عزل البنية لكي يتمكن من رصد حركة العناصر اللغوية، وطريقة تألفها في هذه البنية، وكشف نظامها والتعرف على القوانين التي تحكم هذا النظام.

3. التعاقب Succession

إذا كان التزامن يشير إلى استقرار البنية فإن التعاقب يعني استمرارها لأن المقصود بالتعاقب هو زمن تخلخل البنية وتهدم عنصر من العناصر المكونة لها، الأمر الذي يؤدي إلى افتتاح البيئة على الزمن، حتى تستعيد البنية نفسها من خلال عنصر بديل عن العنصر الذي تهدم، الأمر الذي يكفل استمرار البيئة، لذلك فإن التعاقب يرتبط بزمن تغيير العنصر وليس بزمن تغيير البنية ككل، والناقد البنيوي وفق هذا المفهوم يهتم برصد تعاقب البنى المهتمة، وينظر في تطورها التاريخي وقدرتها على التجدد والاستمرار.

النموذج البنيوي Structural model

يشير جل من أهتم بدراسة البنيوية، إلى سمات معينة لهذا النموذج منها:

1. هذا النموذج منطقي صوري " يعتبر البناء الصوري للنموذج البنيوي، معياراً يقينياً للعلمية والموضوعية، أنه يعكس الترابط المنطقي المجرد، وعلاقات البنية المعطاة، دون أن يكشف عن المضمون الواقعي القابع خلفها، وليفني شتراوس في دراسته لنسق القرابة يستند على الدلالات اللغوية، دون الاهتمام بحاملي هذه الدلالات³⁹ ويرى (بدون Boudon) " أن ليفني شتراوس يستخدم نوعين من البنيوية: بنيوية منهجية والبنيوية الفلسفية في العلوم الإنسانية: يبدو أن الخلط محصور ضمن حدود جغرافية، ذلك لأن هاريس أو فرام ونعوم تُشومسكي⁴⁰ Avram Noam Chomsk 1928 مثلاً لا يستخرجان نتيجة فلسفية بعينها من أعمالهما العلمية، رغم أن كليهما على المستوى المنهجي - بنيوي مثل ليفني شتراوس⁴⁰ ويحدد اشتراوس مجموعة من السمات للنموذج البنيوي منها:

1. " لا بد من أن يُؤلف نسقاً أو نظاماً من العناصر، يكون من شأن أي تغير كائناً ما كان يلحق بأحد عناصره أن يؤدي إلى حدوث تغير في العناصر الأخرى.

2. لا بد من أن يكون قادراً على التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على النموذج في حالة ما إذا تعدل عنصر من عناصره.

3. لا بد من أن يكون منتمياً إلى مجموعة من التحولات، بحيث تتكون تلك التحولات أو التغيرات جماعة النموذج.

4. لا بد من أن يكون هو الكفيل بتفسير الظواهر الملاحظة من خلال عمله أو قيامه بوظيفته⁴¹

5. الاهتمام بالترابط " وتوضح هذه السمة النموذجية من خلال أبحاث (ميشيل فوكو M. foucaut ت 1984م) لأنه يبحث في المعارف اللاواعية الترابط المنطقي في كل واحدة منها، ولكنه لا يبحث عن أسباب ظهورها وتطورها في الثقافة التي تعبر عن هذه المعارف نفسها، وهو ما ينسحب أيضاً عن الأدب حيث يدرس، لا معنى ومضمون النص بل وجود اللغة أي طريقة بناء العناصر في البنية الفنية المعطاة ويقوم النموذج هنا في كل مكان بوصفه نسق منطقي صوري يركبه الباحث، وليس توافقه مع الواقع⁴² ويشير جيل ديلاوز إلى أن حقيقة البنية تمثل في السمات التالية:

1. " هي بمثابة وضع لنظام رمزي لا يمكن رده إلى نظام الواقع ولا إلى الخيال، لأنه نظام ثالث مستقل عن كل منهما وأعمق من كل منهما.

2. البنية حقيقة طوبولوجية ذات وضع مكاني خاص، لأنها تتحدد دائماً بعلاقات التقارب أو التباعد، مع العلم بأن الأمكنة أهم دائماً مما يشغلها.

3. البنية لا شعورية، لأنها أشبه ما تكون بحقيقة خفية تحتية - سفلية - تعمل عملها بشكل ضمني، إنها حقيقة دون أن تكون واقعية مثالية أو عقلية دون أن تكون مجردة⁴³، وبعد هذه النظرة في مفهوم البنيوية نصل إلى خاتمة البحث لنحوصل فيها أهم النتائج.

الخاتمة

أوضح هذا البحث اتفاق جل من درس أو كتب عن البنيوية أنها انطلقت في النصف الثاني من القرن العشرين ولكنها تراجعت في قوتها سنة 1968م بسبب مشاكل الطلبة الرديكاليين في فرنسا، كما قامت كنتيجة منطقية إثر ترجمة أعمال الروس الشكليين، ومن رحم البنيوية خرجت مناهج نقدية مثل: الأسلوبية، وكذلك التفكيكية التي ورثت البنيوية، ولقد قدم هذا البحث عدة إجابات عن الأسئلة التي طرحت في المقدمة، ومنها: أن البنيوية منهج حاول الفلاسفة والعلماء تطبيقه في عدة علوم مثل: علم النفس والأنثروبولوجيا، يؤكد ذلك رواد البنيوية مثل: شتراوس العالم الأنثروبولوجي، وميشيل فوكو الأبيستيمولوجي، ولاكان العالم النفساني. وأوضح عديد التباينات بين التعاريف التي طرحت لمفهوم البنيوية، كما أشار إلى أنماط بنيوية مثل: البنيوية اللغوية، والبنيوية الأدبية، والبنيوية الفلسفية، وبيّن بعض الفوارق بين النموذج البنيوي والنموذج الماركسي، من خلال إبراز سمات النموذج البنيوي عند بعض أعلامها، كذلك أوضح عوامل نشأة هذا التصور الفلسفي، وأوضح هذا البحث أن البنيوية تحمل طابع النظام أو النسق لأنها تتكون من عناصر بينها تفاعل كما أهتم بشكل مميز ببنيوية سوسير اللسانية، كما أجاب عن طبيعة النموذج بإيضاح: أن النموذج البنيوي نموذج منطقي صوري وعرج على مكوناته: الدلالة – النموذج – النموذج الألسني – النزعة الشكلية، وحدد أدوات المنهج البنيوي: النسق – التزامن – التعاقب، وتبقى نقطة مهمة تستحق مزيداً من البحث وهي: مسألة هل البنيوية منهج أم فلسفة، وهل هذا المنهج تمت بنيته أم ما زال يتشكل، وهنا أعيد مرة أخرى الدعوة إلى الباحث الكرام في المجال الفلسفي إلى دراسة معمقة لهذه المشكلة، التي تقبل في ذاتها أن تكون إشكالية فلسفية.

الهوامش والتعريفات

- مؤلفة من الكلمة اليونانية **Anthropos** الإنسان ومن **Logos** علم وتعني علم الإنسان. وعرفها لبيتريه بأنها تاريخ الإنسان الطبيعي، وهي بحسب كانط والفلاسفة الألمان اسم يطلق على جميع العلوم المتعلقة بجانب من جوانب الحياة البشرية: الروح والجسد، الفرد والنوع؛ إلخ.
- **مرسيل موس** هو ابن أخت **إميل دوركهايم** وولد مثله **إيبينال**، أهتم بموضوعات كثيرة دون أن يستقصيها إذ أن فضوله الفكري كان يحمله على الانتقال من موضوع إلى موضوع بسرعة شديدة، بيد أن تلاميذه استأنفوا بعض أعماله غير المنجزة وأبانوا ما فيها من الخواطر السديدة والأراء الحصيفة.

- ¹ كلود ليفي ستروس "الانثروبولوجيا البنيوية" ترجمة، مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1977م، ص 49.
- ² زكريا إبراهيم "مشكلات فلسفية – مشكلة البنية" مكتبة مصر، القاهرة، مصر، 1976م، ص 38.
- ³ جميل صليبا "المعجم الفلسفي" دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الجزء الأول، ص 218.
- ⁴ ابن منظور "لسان العرب" دار الجبل، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 1988م، ص 272.
- ⁵ ثامر إبراهيم "مُجد المصاورة" البنيوية بين النشأة والتأسيس" ص 5. دراسة نظرية.
- ⁶ جان بياجه، البنيوية، ترجمة: عارف منيمنه وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت، ط4، 1985م ص 8.
- ⁷ زكريا إبراهيم "مشكلات فلسفية – مشكلة البنية" مكتبة مصر، القاهرة، مصر، 1976م، ص 32.
- ⁸ ثامر إبراهيم ص 8.
- ⁹ زكريا إبراهيم "مشكلة البنية" ص 33.
- ¹⁰ إديث كريزويل "عصر البنيوية" ترجمة، جابر عصفور، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الصفاة، الكويت، 1993م، ص 10
- أبو نصر مُجد الفارابي هو أبو نصر مُجد بن مُجد بن أوزلغ بن طرخان الفارابي. ولد عام 260 هـ/874م في فاراب في إقليم تركستان وتوفي عام 339 هـ/950م. فيلسوف مسلم أشتهر بإتقان العلوم الحكيمة وكانت له قوة في صناعة الطب. ولد الفارابي في مدينة فاراب، ولهذا اشتهر باسمه. نسبة إلى المدينة التي عاش فيها.
- ¹¹ عبدالسلام المسدي "التفكير اللساني في الحضارة العربية" الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1981م، ص 352.
- ¹² عز الدين المناصرة "علم الشعريات قراءة مونتاجية في أدبية الأدب" دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى، 2006م، ص 540.
- جيل دولوز هو فيلسوف فرنسي كتب في الفلسفة والأدب والأفلام والفنون الجميلة من أوائل الخمسينيات حتى وفاته في عام 1995م.
- ¹³ زكريا إبراهيم "مشكلة البنية" ص 34.
- ¹⁴ عبد السلام المسدي، قضية البنيوية دراسة ونماذج، وزارة الثقافة، تونس، الطبعة الأولى، 1991م، ص 14.
- ¹⁵ برنكييا الشبكة العنكبوتية.
- ¹⁶ موقع معرفة على الشبكة العنكبوتية.
- ¹⁷ يوحنا بيداويد "الفلسفة البنيوية" الحوار المتمدن، العدد 5738، 25-12-2017م. الشبكة العنكبوتية.
- سيجموند شلومو فرويد يعرف اختصارًا بسيجموند فرويد هو طبيب نمساوي من أصل يهودي، اخص بدراسة الطب العصبي ومفكر حر يعتبر مؤسس علم التحليل النفسي، وهو طبيب الأعصاب النمساوي الذي أسس مدرسة التحليل النفسي وعلم النفس الحديث.

- 18 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الشبكة العنكبوتية، "سيجموند فرويد".
- 19 هانز جورج غادامير "الحقيقة والمنهج" ترجمة، حسن ناظم، علي حاكم صالح، الطبعة الأولى، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، طرابلس، ليبيا، 2007م، ص 49.
- جورج فيلهلم فريدريش هيغل فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا، يعتبر هيغل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يعتبر أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.
- كارل هانريك ماركس، كان فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري، لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، واعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ، نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمها بيان الحزب الشيوعي، و رأس المال.
- هو فيلسوف دنماركي، ولاهوتي، وشاعر، وناقد اجتماعي، ومؤلف ديني، ويُعتبر على نطاق واسع أول فيلسوف وجودي. كتب نصوصاً نقدية حول الدين المنظم، والمسيحية، والأخلاق، وعلم النفس، وفلسفة الدين، مظهرًا في ذلك حبًا للاستعارات والسخرية والأمثال.
- فريدريش فيلهيلم نيتشه فيلسوف ألماني، ناقد ثقافي، شاعر وملحن ولغوي وباحث في اللاتينية واليونانية، كان لعمله تأثير عميق على الفلسفة الغربية وتاريخ الفكر الحديث، بدأ حياته المهنية في دراسة فقه اللغة الكلاسيكي، قبل أن يتحول إلى الفلسفة.
- 20 ساخاروفا "من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1984م. ص 167.
- 21 ساخاروفا "من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1984م. ص 170.
- عالم لغوي سويسري شهير. يعتبر بمثابة الأب للمدرسة البنيوية في علم اللسانيات. فيما عدّه كثير من الباحثين مؤسس علم اللغة الحديث. عُني بدراسة اللغة الهندية، الأوروبية. وقال إن اللغة يجب أن تعتبر ظاهرة اجتماعية.
- رومان أوسيبوفيتش جاكوبسون، هو عالم لغوي، وناقد أدبي روسي من رواد المدرسة الشكلية الروسية. وقد كان أحد أهم علماء اللغة في القرن العشرين وذلك لجهوده الرائدة في تطوير التحليل التركيبي للغة والشعر والفن.
- 22 ثامر ص 28.
- 23 شكري الماضي، في نظرية الأدب، دار الحدائنة، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م، ص 188.
- 24 شادي مجلي سكر "المنهج البنيوي في الأدب" صحيفة المثقف، العدد 5091، الشبكة العنكبوتية.
- 25 محمد عزام "تحليل الخطاب الأدبي على ضوء المناهج النقدية الحدائنية" من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003م، ص 19.
- 26 ت.أ. ساخاروفا "من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1984م، ص 165.
- 27 يوحنا بيداويد "البنيوية مدرسة فلسفية" الشبكة العنكبوتية، ص 1.

²⁸ ساخاروفا "من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1984م. ص 166.

• جان-بول سارتر هو فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي. بدأ حياته العملية استاذاً. درس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. حين إحتلت ألمانيا النازية فرنسا، إنخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية.

²⁹ ساخاروفا. " من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1984م. ص 166.

³⁰ Rima موقع سوسير الشبكة العنكبوتية.

³¹ عبدالسلام المسدي " التفكير اللساني في الحضارة العربية" مرجع سبق ذكره، ص 8.

³² ثامر إبراهيم محمد المصاروة " البنيوية بين النشأة والتأسيس" ص 21 مرجع سبق ذكره.

• دايفيد إميل دوركهام فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على النظرية والتجريب في آن معا، أبرز آثاره «في تقسيم العمل الاجتماعي»، و«قواعد المنهج السوسولوجي». أسس رسميًا الانضباط الأكاديمي لعلم الاجتماع -مع دو بويز وكارل ماركس وماكس فيبر.

³³ جان بياجيه ص 64.

• و من إسهامات سوسير المهمة بأنه بيّن ثلاثة مستويات للغة: أولاً اللغة كنظام، وثانياً اللغة كصياغة، وثالثاً اللغة كمنطق.

أما اللغة كنظام فمدرس بوصفها نظاماً كونيًا، شأنها شأن أي نظام كوني آخر، ومعنى هذا بأن النظام يختص بوصف اللغة كظاهرة اجتماعية، أما اللغة كصياغة فهي التي تميز قدرة الفرد على استغلال كل طاقات اللغة في إطار نظامها، بمعنى أن اللغة كصياغة تكشف لنا عن طاقين: طاقة فردية، وطاقة لغوية عام، وأما اللغة كمنطق، فتمثل مستوى من مستويات اللغة، فهي تخرج تلقائيًا بوصفها عملية توصيل مباشر للفكر.

³⁴ موقع الكتروني " Rima Outmoune " De Saussure الأفكار الأساسية للسانيات البنيوية لدى

سوسير" الباحثون الجزائريون. الشبكة العنكبوتية.

³⁵ عبد السلام المسدي مرجع سبق ذكره ص 11.

³⁶ " Rima Outmoune " De Saussure الأفكار الأساسية للسانيات البنيوية لدى سوسير" الباحثون

الجزائريون. الشبكة العنكبوتية .

³⁷ الجير داس .ج. غريماس، جاك فونتنيني " سيميائيات الأهواء. من حالة الأشياء إلى حالات النفس" ترجمة، سعيد

بنكراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2010م، ص 45.

³⁸ ساخاروفا. " من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر،

دمشق، سوريا، 1984م. ص 167.

³⁹ ساخاروفا. ص 170.

• أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي إضافة إلى أنه عالم إدراكي وعالم بالمنطق ومؤرخ وناقد وناشط سياسي. وهو أستاذ لسانيات فخري في قسم اللسانيات والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والتي عمل فيها لأكثر من 50 عام.

⁴⁰ إديث كريزويل "عصر البنيوية" ترجمة، جابرعصفور، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الصفاة، الكويت، 1993م، ص 18.

⁴¹ زكريا إبراهيم "مشكلة البنية" مرجع سبق ذكره ص 33.

⁴² ساخاروفا ص 171.

⁴³ زكريا إبراهيم "مشكلة البنية" ص 34.

قائمة المراجع

- ابن منظور "لسان العرب" دار الجبل، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 1988م.
- إديث كريزويل "عصر البنيوية" ترجمة، جابرعصفور، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الصفاة، الكويت، 1993م.
- ت.أز ساخاروفا "من فلسفة الوجود إلى البنيوية" ترجمة، أحمد البرقاوي، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1984م.
- ثامر إبراهيم المصاروة "البنيوية بين النشأة والتأسيس" مكتبة نور، القاهرة، مصر، الشبكة العنكبوتية.
- الجير داس. ج. غرماس، جاك فونتنني "سيمياتيات الأهواء، من حالة الأشياء إلى حالة النفس" ترجمة، سعيد بنكراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2010م.
- جان بياجيه "البنيوية" ترجمة، عارف منيمنه، بشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1985م.
- جميل صليبا "المعجم الفلسفي" دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الجزء الأول.
- زكريا إبراهيم "مشكلات فلسفية- مشكلة البنية" مكتبة مصر، القاهرة، مصر، 1976م.
- شكري الماضي "في نظرية الأدب" الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1986م.
- عبدالسلام المسدي "قضية البنيوية دراسة ونماذج" الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، تونس، 1991م.
- عزالدين المناصرة "علم الشعرية قراءة مونتاجية في أدبية الأدب" الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2006م.
- كلود ليفي شتروس "الأنثروبولوجيا البنيوية" ترجمة، مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1977م.
- هانز جورج غادامير "الحقيقة والمنهج" ترجمة، حسن ناظم، على حاكم صالح، الطبعة الأولى، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، طرابلس، ليبيا، 2007م.

- محمد عزام " تحليل الخطاب الأدبي على ضوء المناهج النقدية الحداثية" من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2003م.
- يوحنا بيداويد " النبوية مدرسة فلسفية" الحوار المتمدن، العدد 5738، 25-12-2017م . الشبكة العنكبوتية.
- الشبكة العنكبوتية.
- **Rima Outmoune** " الأفكار الأساسية للسانيات النبوية لدى سوسير" الباحثون الجزائريون، الشبكة العنكبوتية.
- موقع معرفة على الشبكة العنكبوتية.
- شادي مجلي سكر " المنهج النبوي في الأدب" صحيفة المثقف، العدد 5091، الشبكة العنكبوتية.

* * * * *

الدرس البلاغي عند العرب من أبي عبيدة معمر بن المنى

وحتى القزويني – قراءة تاريخية تحليلية

د. أحمد مصباح اسحيم – قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة بنغازي

الملخص

العنوان: الدرس البلاغي عند العرب من أبي عبيدة معمر بن المنى وحتى القزويني [دراسة تاريخية تحليلية] يتناول هذا البحث نشأة الدرس البلاغي عند العرب منذ بدايات القرن الهجري الثاني أي ما يعرف بمرحلة تأسيس العلوم الإسلامية وانطلاقها تدويناً ومنهجاً وقراءة وتصنيفاً.

يتتبع صاحب هذا البحث في بحثه مسار الدرس البلاغي عند العرب، ومتعرضاً لأبرز محطات التأليف والابتكار العلمي على صعيد علوم العربية عامة، والبلاغة على وجه الخصوص، مبرزاً علاقتها بالمنهج الأدبية والفكرية عبر عصورها المختلفة.

وقد توصل من خلال هذا التتبع إلى جملة من النتائج أهمها: أن الدرس البلاغي عند العرب قد أغنى المكتبة العربية والإسلامية في شتى مجالات المعرفة الإنسانية من لغة وتفسير وفلسفة وغيرها، كما أن للثقافة العربية خصوصيتها الفكرية والفلسفية في معالجة كثير من مستويات التعبير اللغوي على مستوى لغة العرب وكلامها، أو على مستوى الوحيين الشريفين القرآن الكريم والحديث الشريف.

ABSTRACT

Title: The Arabic rhetorical study from Abi odieda Moammer Almothanna to Alkazweeni (Analytical and historical study)

This study addresses the Arabic rhetorical study from the beginning of the second hijry century, which is the phase of establishing Islamic sciences in writings, methodology, reading and classification.

The author of this study traces the course of Arabic rhetorical study in general, and approaches the most remarkable efforts in writing and creativity in Arabic language, and examines the rhetoric particularly in order to illustrate its relations with literary and intellectual methods during different ages.

The researcher concluded from his study that the Arabic rhetorical study has enriched the Islamic and Arabic library in many fields such: as language,

interpretation, philosophy...etc. and Arabic culture has its own intellectual and philosophical specificities regarding processing expression levels in language and speech, or in the Holy Quran and the Hadith.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اهْتَدَى بِمَهْدِيهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أما بعد تقوم هذه الدراسة بالبحث في نشأة الدرس البلاغي عند العرب من زمن أبي عبيدة وحتى القزويني صاحب تلخيص المفتاح.

إشكالية الدراسة

تحدد إشكالية الدراسة في أن هناك معالم تاريخية وزوايا بحثية في أصول الدرس البلاغي لم تحظ بالدراسة، من أهمها أثر مدرسة التفسير البلاغي في نشأة علوم البلاغة وتطورها، وسيحاول هذا البحث الحديث عنها وتناولها بشيء من التأصيل والربط المنهجي بحدود الدرس اللغوي عموماً والبلاغي خصوصاً.

الدراسات السابقة

1. مقالة للدكتور طه حسين بعنوان البيان العربي من الجاحظ وحتى الجرجاني، أشار فيه عميد الأدب العربي رحمه الله إلى أصول الدرس البياني واصطلاحاته من لدن الجاحظ وحتى الجرجاني.
2. كتاب الدكتور شوقي ضيف البلاغة العربية تطور وتاريخ الصادر في أواخر السبعينات في طبعته الأولى وهو بحث يميل إلى السرد التاريخي في غالبه مع وقفات تحليلية يسيرة لها قيمتها وعمقها.
3. دراسة حمادي صمود بعنوان التفكير البلاغي عند العرب الصادرة عام 1981م وهي دراسة أسست للدرس البلاغي في حدوده الكبرى بدءاً من الجاحظ باعتباره مركزاً للدرس الأدبي والبياني عموماً، وهو أمر نود مخالفته باعتبار أن البلاغة في زمن الجاحظ أو قبله لم تحدد بعد في كتاب مستقل أو بحث بعينه كما هي عند أبي عبيدة في تفسيره مجاز القرآن.
4. دراسة مراد بن عياد بعنوان مدونة الشواهد في التراث البلاغي من الجاحظ إلى الجرجاني، أسسها - مقاييسها - مناهجها - وظائفها، الصادرة سنة 2001م وهي دراسة تميزت بغنى اصطلاحها وتعقيدي كبير تحددت من خلاله ما يمكن أن نسميه بمعيارية البلاغيين وآلية الاستشهاد الشعري لديهم.
5. دراسة الدكتور مُحَمَّد العمري المعنونة بالبلاغة العربية أصولها وامتداداتها الصادرة عام 1999م، وهي دراسة عميقة غاية العمق؛ وذلك لبحثها في نواة تكون الأدب والمسألة الإبداعية، وأنساقها واصطلاحاتها، مستعرضاً خلفيات هذه الأمة الثقافية، متتبعا بعضاً من خصائصها الثقافية، متناولاً مسائل مثل الوعي بالخصوصية النوعية للشعر، والبديع ومحاسن الكلام، مع تأصيل تاريخي للكتابة التاريخية للنقد العربي القديم، مروراً بمعيرة اللغة في صور منها:

النص والمعيار، المجاز عند أبي عبيدة، وصولاً إلى وجوه الإعجاز، ثم بنية كتب الأدب كالبيان والتبيين للجاحظ، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، وصولاً إلى الصورة البلاغية، ليتحدث بعدها عن التداولية، ثم المجازات الأدبية من خلال الأصوات والمعاني، ثم البلاغة والمنطق وانتهاءً بالبلاغة النقدية أو النقد البلاغي عند حازم القرطاجني.

هذه الدراسات السالف ذكرها أفادت الباحث في تناول موضوع أصول البحث البلاغي عند العرب عبر العصور، وما أحاوله فيه يقع ضمن هذه الدائرة، متحدداً في إكمال السلسلة التواصلية للدرس البلاغي بعد الجرجاني على أقل تقدير، وقبل الجاحظ بنحو أربعة عقود.

منهجية الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على المنهج (التاريخي) المعضود بالجانب التحليلي "الأول بوصفه طريقة بحث وكفاءة على البحث"²¹ تتجسد من خلاله قضية التأثير والتأثر والأخذ والنقل ومعرفة السابق ومن جاء بعده والتحليلي الذي يتأيد بالمنهجي السابق "التاريخي" لتحديد النشأة وتطور الظاهرة موضوع البحث، ويستخدم كذلك حين ما تكون هناك نصوص أو قواعد أو مبادئ في حاجة إلى تحليل بالنسبة للموضوع"³.

هيكلية البحث

بعد جمع مادة البحث، وتصنيفها إلى جوانب تاريخية جرى ترتيبها حسب المتواليات التاريخية، جُعِلَتْ تحت عنوان هو:
الدرس البلاغي عند العرب من أبي عبيدة معمر بن المثنى وحتى القزويني – قراءة تاريخية تحليلية

تحت هذا العنوان جعلت قسمين الأول بعنوان:

الدرس البلاغي عند العرب [النشأة والتأسيس]

1

حُصص الكلام فيه عن بدايات التأليف في الدرس البلاغي عند العرب، في مرحلتي التأسيس والتدوين اعتماداً على الجانب التاريخي لانطلاقة البحث العلمي عند علماء الإسلام، بدءاً بالقرن الهجري الثاني وحتى القرن الخامس الهجري وتحديدًا عند عبد القهر الجرجاني رحمه الله.

الثاني:

الدرس البلاغي عند العرب [من السكاكي إلى شراح التلخيص] التأطير والاصطلاح المنضبط

وفيه استكمال لسلسلة البحث البلاغي عند العرب أي ما بعد الجرجاني، وتحديد ذلك عند كل من السكاكي والتزويني رحمهم الله على نحو تركيبى تحليلي نبرز من خلاله الجانب العلمي لنصوص العلم ومؤلفات المستمر إشعاعها وحضورها في الذاكرة العربية.

يلي هذين القسمين خاتمة تتضمن نتائج هذا البحث وما تم التوصل إليه، ثم ثبت يتضمن قائمة بالمصادر والمراجع التي استخدمتها في صياغة هذا البحث.

والله الموفق لما فيه الخير.

القسم الأول: الدرس البلاغي عند العرب [النشأة والتأسيس]

البحث في أصول الدرس البلاغي عند العرب من أهم الموضوعات وأنفعها للمتعمق في أصول البحث اللغوي عند العرب، بل يكاد يفتح لكثير من الدارسين جملة واسعة من الجوانب المضيفة في الفكر العربي لعلماء العربية، خاصة وأن بدايات هذا الدرس – البلاغي – قد اكتنفتها كثير من الأمور التي تثبت للقارئ أن للبيئة العربية الإسلامية خصوصيتها في الثقافة الإنسانية، إذ إنما تدور حول خدمة الوحيين الشريفين [القرآن الكريم والسنة المشرفة] وهما الباعث الحقيقي الذي قاد علماء الأمة نخبة وفقهاء ومفسرين للبحث في العربية وعلومها التي تواتر ظهورها علما بعد آخر، يقول السيوطي 911هـ رحمه الله: "إن القرآن هو مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع الله فيه كل شيء، وأبان فيه كل هدى وغي، فنرى كل ذي فن منه يستمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج من الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبياني يهتدي إلى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صون الكلام، هذا مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيوب"⁴.

وقد تأكد ذلك في صدر الإسلام بجمع المصحف الشريف، ثم نقطه إعجاباً وإعراباً، وتوالى بعده جمع الحديث النبوي وتدوينه في مدونات كبرى تشرح هذا النص وتبين أحكامه ومعانيه، وتفسر مدلولاته ومبانيه، فكانت جهود العلماء آنذاك منطلقاً يتحقق من خلاله أولى خطوات المنهج العلمي ألا وهي: الجمع والحصر للمادة العلمية المتمثلة في اللغة، فلا علم بلا مادة.

وما إن جُمعت هذه المادة حتى أُقيم عليه التصنيف والتحصيص فانبثقت منها المدونات الكبرى في علوم اللسان العربي كعلمي العروض والأصوات للخليل بن أحمد الفراهيدي 174هـ، وكتاب سيبويه 180هـ مدونة النحو الكبرى، ومعاني القرآن للفراء 209هـ، والرسالة في أصول الفقه للشافعي 204هـ، حيث سُمّيت قرون بعينها بأسماء العلوم التي صاحبتهما والخطوات العلمية التي قامت فيها فسُمّي القرن الأول والثاني بقرن الرواية والسماع، والقرن الثالث باسم المدونات؛ لأنها أصول التأليف لعلوم الإسلام في طور التأسيس كما تُسمى عند كثير من الدارسين⁵.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل نجد في أدبيات البحث اللغوي والأدبي إشارة إلى ظهور مؤلف في علوم البلاغة أم لا؟ إسوة بالنحو والمعجم والعروض والاشتقاق والفقه وأصوله وغيرها.

ج- لقد تصدى كثيرٌ من الدارسين للإجابة عن هذا السؤال بدءاً بالدكتور شوقي ضيف في كتابه البلاغة العربية تطور وتاريخ، وكذلك الدكتور حماد صمود في كتابه التفكير البلاغي عند العرب، والدكتور مُجد العمري في كتابه البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ومع ذلك كله تبقى هناك أسئلة تكتنف قضية اكتشاف البحث البلاغي عند العرب أو متى بدأ البحث البلاغي يتحقق في صورة مؤلف أو كتاب يرجع إليه؟

تطالعنا المكتبة العربية بكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى 209هـ الذي ذكر ياقوت الحموي زمن تأليفه ومناسبته، قال أبو عبيدة : أرسل إلي الفضل بن الربيع إلى البصرة في الخروج إليه سنة 188هـ، فقدمت إلى بغداد واستأذنت عليه فأذن لي، ودخلت وهو في مجلس له طويلٌ عريضٌ في بساط واحد قد ملاءه، وفي صدره فُرُشٌ عاليةٌ لا يُرْتَقَى إليها إلا على كرسي وهو جالسٌ عليها، ثم دخل رجلٌ في زيِّ الكتاب له هيئة فأجلسه إلى جانبي، وقال له : ألا تعرف هذا؟ قال : لا، قال : هذا أبو عبيدة علامة أهل البصرة أقدمناه؛ لنستفيد من علمه، فدعا له الرجل وقرظه لفعله هذا، ثم قال لي : إني كنت مشتاقاً، وقد سئلت عن مسألة أفتأذن لي أن أعرفك إياها؟ قلت: هات، قال: قال الله تعالى: ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ سورة الصافات الآية: [65] وإنما يقع الوعد والوعيد بما قد عُرف مثله، وهذا لم يُعرف؟ فقلت: إنما كلّم الله العرب على قدر كلامهم، أما سمعت قول امرئ القيس:

أبقتلني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط، ولكنه لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به، فاستحسن الفضل ذلك، واستحسنه السائل، واعتقدت من ذلك اليوم أن أضع كتاباً في القرآن لمثل هذا وأشباهه، ولما يحتاج إليه من علم، فلما رجعت إلى البصرة عملت كتابي الذي سميته المجاز، وسألت عن الرجل فقيل لي: هو من كتاب الوزير وجلسائه، يُقال له إبراهيم بن إسماعيل بن داوود الكاتب⁶.

وعن منهج أبي عبيدة في كتابه مجاز القرآن يفيدنا موفق السراج بأن أبا عبيدة في كتابه مجاز القرآن لم يفعل أكثر من أنه سلك مسلك سابقه من اللغويين من بط النحو بالأساليب والتركيب، على عكس ما فعل المتأخرون حيث قصره على أنه علم يُعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً⁷.

يضاف إلى ما ذكره الأستاذ موفق السراج أمران هما: الأول خاص السائل وهو أنه كاتب للوزير، وهي مرتبة عالية تحتاج إلى عدة وقريحة وبديهة وملكة، والكتابة في ذلك الزمن وظيفة وصنعة تقوم على القول ومعرفة وجوه تصريفه خطاباً ومقاماً هذا من حيث السائل، الثاني متمثلٌ في شخص أبي عبيدة نفسه حينما قال إنما كلم الله العرب على قدر كلامهم، وساق له بيتاً من الشعر ليوضح ما أراده بذلك، فرد أبي عبيدة باعتباره عارفاً بمذاهب العرب في كلامها،

بدليل استحسان الكاتب بن داوود لجواب أبي عبيدة، فما وقع من استحسان صاحب صنعة الكتابة لجواب أبي عبيدة كانت تستر وراءه علوم البلاغة التي تكشفت لاحقاً، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً بمشيئة الله تعالى. وهذا النص الذي أورده ياقوت الحموي وأثبتته أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن عدّه بعض الباحثين البداية الأولى للبحث البلاغي عند العرب، وبالعودة لنص أبي عبيدة السابق نجده يقول: (فلما رجعت إلى البصرة) وهي البيئة التي نشأ فيها أبو عبيدة بما فيها من نخاة وأعلام " كان لعلمائها إسهامات في تسجيل ملاحظات مختلفة عن فصاحة الكلام وبلاغته وفي مقدمتهم المعتزلة الذين كانوا أنشط هذه البيئات في وضع قواعد البلاغة وبسط مباحثها الخاصة على نحو ما يصور ذلك الجاحظ في كتابه البيان والتبيين"⁸.

فبين جواب أبي عبيدة لسؤال ابن داوود الكاتب وعودته إلى البصرة، وبرز جهود الجاحظ 254هـ انطلقت أولى بوادر البحث في الدرس البلاغي، وهي في هذا الطور – طور التأسيس والانطلاق – تسير وفق متطلبات البحث والاستكشاف، وما إن بدأت تداعيات ظهورها وجدت نفسها – البلاغة – بين مستويي: علم الكتابة والأدب اللذان يجب ربطهما بعلم النحو والتراكيب.

ولسائل أن يسأل: هل النحو هنا بمعناه العام صون اللسان من اللحن والخطأ ومعرفة أواخر الكلمات فقط أن هناك نحواً آخر غير هذا النحو المشار إليه؟
الجواب: كما فهم من كلام أبي عبيدة في جوابه لابن داوود الكاتب، وهو معرفة مذاهب العرب في كلامها من نحو: التقديم والتأخير، والحذف، والإضمار، وهذا ما أثبتته في كتابه مجاز القرآن.

وحول أصول الدرس البلاغي وبواكير انطلاقه وابتدائه تطالعنا المكتبة العربية بكتاب بعنوان: البديع لأبن المعتز 247هـ، والكتاب قيم في محتواه غني في مبناه يقول عنه مؤلفه: "إنما غرضنا في هذا الكتاب تعريف الناس ان المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شيء من أبواب البديع"⁹.

وهذا السبب من التأليف يضعنا عند الحديث عن التصور العلمي للدرس البلاغي من حيث نشأته وتأصيله أمام موقف نقدي للشعراء المحدثين، وخلفية هذا النقد تتمثل في ظهور الاتجاه الأدبي في الدرس البلاغي، حيث كان هذا القرن – القرن الثالث الهجري – قرناً أدبياً ونقدياً بكل معنى الكلمة، إذ صيّف الشعراء وحُدّدت عصور الشعر وطبقات كل عصر، وجرت عملية استخلاص لشعر كل طبقة يُكِّم من خلالها على تلك الطبقة، فكان الشعراء الفحول، والمطبوعون منهم، وظهر المحدثون، منهم من سار على نهج الفحول، ومنهم من تميز شعره بالمحسنات البديعية، ومن هنا اكتسبت البلاغة العربية نسبتها للشعر، أو يمكن القول إنها قد تداخلت مع مباحثاته عند أهل الأدب والنقد.

إن الصبغة العلمية التي يمكننا أن نطلقها على القرن الثالث الهجري في بحثه للبلاغة العربية من خلال هذه النصوص السابقة ذكرها هي صبغة [التداخل] وقبل التداخل لا بد من التأكيد على أن هناك اتجاهين: الأول ينفرد بالبلاغة القرآنية المعتمدة على معرفة مذاهب العرب في كلامها، بالإضافة إلى ربط ذلك بعلمي النحو والتراكيب، وهناك اتجاه

ثان: يتمثل في الاتجاه البلاغي الخاص بالشعر وإقامة ممارسات أدبية تقوم على المقارنات وتسجيل الملاحظات وإصدار الأحكام على أشعار كل طبقة من طبقات الشعراء لاسيما المحدثون منهم على وجه التحديد؛ لتمتج بذلك البلاغة بمباحث الأدب والنقد.

وما إن يصل بنا الحديث عند القرن الهجري الرابع حتى تطالعنا ذاكرة هذه الأمة بعلمين كبيرين من علماء هذه الأمة أبو علي الفارسي، وتلميذه أبو الفتح ابن جني **392هـ** حيث كان لهما دور كبير في هذا القرن فقد عنيا بالكشف عن فقه اللغة ومعرفة أسرارها، يضاف إليهما أحمد بن فارس **395هـ** في كتابه الصحاحي في فقه اللغة الذي أورد فيه تحت باب معاني الكلام: " معاني الكلام عشرة هي : الخبر والاستخبار والأمر والنهي والدعاء والطلب والعرض والتحضيض والتمني والتعجب.....إلى أن يقول: فالخبر مثلا يخرج إلى التعجب والتمني والإنكار والنفي والأمر والنهي والتعظيم والدعاء " ¹⁰.

وعن هذا النص يقول د. شوقي ضيف: " ربما كان هذا الفصل الطريف مما أوحى لعبد القاهر الجرجاني جانباً من أفكاره في كتابه دلائل الإعجاز التي تقرم على أن للكلام معاني إضافية غير معانيه الحقيقية، تأتي من صورة صيغته وطبيعة تركيبها، على أنه ينبغي أن لا نتوسع في هذا الاستنتاج؛ لأن المسألة عند ابن فارس لا تعدو النظرة اللغوية، أما عند عبد القاهر الجرجاني فإنها تتحول إلى نظرية بلاغية كبرى استخلص منها من جاؤا بعده قواعد علم المعاني " ¹¹.

ومن هنا يمكننا أن نضيف أن أبواب علوم البلاغة قد شُرعت في مباحث نحوية ولغوية ودلالية سابقة عليها، وتلك هي العلة لتأخر ولادة علم البلاغة عند العرب.

يُضاف أيضاً إلى ما ذكره شوقي ضيف عن صلة ابن فارس ومباحثاته لأنواع الكلام مع ما يجيء من كتابات عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني **471هـ** أمر آخر وثيق الصلة بعلوم النحو، بل وبشيخه أبي علي الفارسي نفسه، فنجد كلمه مثلاً في ضابط العطف - عبد القاهر الجرجاني - الذي اعتمد فيه على التقعيد النحوي، بناء على كلام العرب الخالص، ولا يقوم بمعرفة هذا التقعيد تأصيلاً ¹² وإعراباً إلا النحاة؛ بدليل أنه قد قرنه بمعنى البلاغة، بل في أساس بنائها المتمثلة في : معرفة الفصل والوصل، محمداً أن سائلاً سأل أحدهم عن البلاغة فأجاب : معرفة الفصل والوصل، وهذا الجيب هو أبو علي الفارسي رحمه الله ¹³.

هذا عن فضل النحو وعلوم اللغة على البلاغة العربية، وعن تشخيص واقع البحث اللغوي بعد القرون الثلاثة يقول الدكتور شوقي ضيف: " والحق أن اللغويين بعد القرن الثالث أخذوا يتوسعون في المباحث اللغوية الخالصة منحازين عن مباحث البيان والبلاغة كأنهم رأوا - محقين - أنها ميدان آخر غير ميدانهم، أما المتكلمون فقد ظل نشاطهم في هذه المباحث متصلاً، وكان من أهم ما وصلهم بها أنهم عُنوا بتعليل إعجاز القرآن وتفسيره بلاغياً، وكانوا معتدلين، فهم لا يحافظون محافظة

اللغويين¹⁴ ويقصد بالمتكلمين هنا الجاحظ والمعتزلة، وموقفهم من الفصاحة والبلاغة عند الأمم الأخرى، وما نتج عن هذا البحث في قضية إعجاز القرآن وموقفهم من الأشاعرة آنذاك.

إن ما تمثله البلاغة العربية في القرنين الثالث والرابع الهجريين بشقيها: [القرآني والشعري] الأول في مستوى المعجز لفظاً ومعنى ونظماً، والثاني في مستوى المقارنات والاستحسان وميله إلى الصناعة النقدية يشكلان حوصلة لما تداخل أو التبس بالبحث البلاغي.

وقد اعتبرت بعض كتب هذين القرنين أساساً لصناعتين هما: الكتابة وعلم الأدب، وإعجاز القرآن، وفي ذلك يقول ابن خلدون: " وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين هي: أدب الكاتب لابن قتيبة، والكامل للمبرد، والبيان والتبيين، وكتاب النوادر لأبي علي القالي، وما سوى هذه الأربعة فتنبع لها وفروع منها"¹⁵.

هذا عن الصناعة الأدبية أو ما يعرف بعلم الأدب، أما عن كتب إعجاز القرآن فقد مثلت سجلاً حافلاً لما عليه الحال في بلاغة القرآن وإعجازه على وجه تنازع الخلاف فيه فريان هما: المعتزلة والأشاعرة، فاشتكت طائفة من المعتزلة بجمعهم للحس الأدبي والفكري كذلك وهم المعتزلة كالجاحظ وابن جني وغيرهما ممن قالوا بالصرفة، وكان للأشاعرة ردودهم ومواقفهم من تلك الطائفة تارة على سبيل التصريح، وأحياناً كثيرة على سبيل التلميح كما سنرى بعد قليل، ومن أشهر كتب إعجاز القرآن في القرن الرابع الهجري ما يأتي:

1- كتب أحكام القرآن للاضي أبي بكر الباقلائي 338هـ.

2- رسالة في إعجاز القرآن للرماني 384هـ.

3- رسالة في إعجاز القرآن للإمام الخطابي 384هـ.¹⁶

وقبل المضي إلى الحديث عن الدرس البلاغي بين يدي عبد القاهر الجرجاني رحمه تجدر الإشارة هنا إلى قضية مهمة وهي أن الدرس البلاغي بقدر ما اكتنفه التداخل والتجاذب بين رافديه الأدب والنقد كما يرى المؤرخون للأدب وعلوم العربية، إلا أن هناك جانباً كبيراً قد أُغفل في بيان المسار التاريخي لأطوار البحث البلاغي عند العرب، هذا الجانب هو البلاغة التفسيرية، أو ما يسمى بالتفسير البلاغي للقرآن يقول أمين الخولي: " العلاقة بين تفسير القرآن وعلوم البلاغة علاقة أصيلة، وكان الأولى بالباحثين في تاريخ البلاغة أن يعودوا بنشأتها إلى رحاب النص القرآني وتفسيره، وليس كما ذهب جلّتهم أنها ولدت وترعرعت في رحاب المتكلمين والفلاسفة وأن هذا لم يتخلف في جميع العصور"¹⁷.

لقد جمعت كتب التفسير علوم العربية وجعلها المفسرون أساساً لفهم معاني الكتاب العزيز، حيث ناقش مؤلفوها معاني الآيات وأعاريبها وتوجيهها اللغوي والبلاغي، وسأضرب لذلك بمثالين قريبين جدا من زمن الشيخ عبد القاهر الجرجاني هما:

- الإمام الواحدي - 468هـ.
- والحاكم الجشمي 494هـ.

وفيما يلي عرضٌ مقتضب لترجمة كل منهما مع ربطها بالطرح المقصود في هذا البحث - التأصيل لعلوم البلاغة. الإمام الواحدي: هو علي بن أحمد الواحدي من بلاد نيسابور، صاحب كتاب أسباب النزول عالمٌ باللغة والأدب والفقه والحديث، بعد أن استكمل أدواته العلمية شرع في التصنيف في التفسير، وكان التفسير عنده على ثلاثة أقسام: الوسيط، والوجيز، والبسيط، فبعد أن حفظ دواوين العرب وأشعارها وأخذها عن شيخه العروضي الضريز¹⁸ قال له: ما أراك رتكت ديواناً للعرب ولا شعراً لشاعر من شعرائها إلا وحفظته، وتركت علم التفسير وأنت لا تذهب إلى عالم الناس في التفسير ويقصد بذلك الإمام الثعلبي المفسر 428هـ¹⁹، فقال له: يا أبتِ إنما أتوسل بذلك إلا لذلك، ثم ذهب للثعلبي وأخذ عنه وأقبل عليه وتعلق به وأحبه؛ لعلمه واجتهاده، فصنف كتابه البسيط في التفسير، وشاع أكثر من كتاب شيخه الثعلبي²⁰.

الكتاب - البسيط في تفسير معاني الكتاب العزيز - كتب ذو مادة واسعة في اللغة والقراءات والإعراب والشواهد وتوجيهات النحوين، وهو من حيث القيمة يأتي بعد تفسير ابن جرير الطبري 310هـ، ومن أكدوا على قيمة هذا التفسيري الأستاذ عبد الرحمن الشهري إذ يقول: "تظهر قيمة كتاب البسيط في كثرة النقول والاستشهادات، وخاصة من الكتب المفقودة ككتاب نظم القرآن لعلي بن عبد العزيز الجرجاني القاضي، ويُعاب تفسير الواحدي البسيط باستشهاده بالأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة بكثرة يقول الحافظ العراقي في ألفيته:

وكلُّ مَنْ أودَعَهُ كِتَابَهُ كَأَلْوَا حِدِيٍّ مُنْخَطِيٍّ صَوَابَهُ²¹.

أما بالنسبة للحاكم الجشمي فهو محسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي، المعروف بـ «الحاكم الجشمي»، أحد المفسرين العظام المتبحرين في علم الكلام، شيخ الزمخشري. قرأ بنيسابور وغيرها. واشتهر بصنعاء «اليمن» وتوفي مقتلاً أولاً بمكة، له تأليف كثيرة في مقدماتها: 1. «التهديب» في تفسير القرآن، في ثمانية أجزاء²²، وهو شيخ الزمخشري الذي أرخ جل دارسى البلاغة لبلاغة التفسير

القرآني به، ولم يأتوا على ذكر شيخه الحاكم الجشمي السابق عليه، والمتأثر كثيراً بمناهج اللغويين والبلاغيين في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

هذان التفسيران الكبيران اعتمداً كلياً على علوم العربية، ناهيك عن علوم البلاغة، وهو أمر لم يلتفت إليه من أروخا لبدائيات البحث البلاغي، أو لم يقفوا عليه وقفة تعطيه حقه من جهتي التأصيل للدرس البلاغي وتطافر علومه وانفتاحها على الدرس التفسيري خاصة في القرن الخامس الهجري الذي فصل فيه الشيخ عبد القاهر الجرجاني 471هـ من خلال كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة بين بلاغة المعجز وبلاغة الممكن، من خلال ابتكاره نظرية النظم القائمة على توخي معاني النحو، والمعتمدة على ربط الأساليب النحوية بعلم التراكيب؛ لتظهر في كتابه دلائل الإعجاز نظريته التي رد بها على المعتزلة تلميحا لا تصريحاً كما بين ذلك الأستاذ المرحوم الشيخ أحمد شاکر في مقدمة تحقيقه لدلائل الإعجاز²³.

ولا يخفى على القارئ أن عبد القاهر الجرجاني نحوي بلاغي ولهذا دور مهم في تكوين عبقريته في ابتكار نظريته البلاغية، إذ إنه شارح كتب شيخه أبي علي الفارسي، فله الإيضاح والمقتصد، وله رأي خاص تميز به عن غيره من النحويين الملتزمين بالعلل والعوامل، فاختر أن يوسع دائرة النحو الضيقة حول العلل لينفتح بها إلى المعاني وكتابه العوامل المائة فضلاً عن كتابيه سالف الذكر دليل على تفوقه نحوياً وبلاغياً، وقد خلص الدكتور فؤاد مجيد محييم بعد قراءته للرؤية الفلسفية للنحو العربي وقواعده عند الجرجاني إلى:

- أن عبد القاهر الجرجاني استطاع أن يضع لنفسه مساراً جديداً في التعامل مع المباحث النحوية، بطريقة ابتكارها تخالف ما عليه سابقوه من النحاة.
 - كما أنه خرج من بالنحو من دائرة العلة إلى محيط المعاني التي تكمن في خصائص التراكيب النحوية فأخرج درراً من المعاني النحوية، أو أنه تخطى بالنحو من مرحلة الجمود عند القاعدة التي وقف عندها بعض النحاة، وقاده فهمه إلى الانطلاق إلى آفاق المعاني التي هي ثمار وضع هذه القاعدة.
 - له فلسفة خاصة في النظم استلهمها من ثقافته النحوية ووجد جذورها عند النحاة الأوائل، ثم انتهج منهجه الفلسفي بأسلوب بعيد عن الجدل والتعقيد، وقد تمثل ذلك في كتابه دلائل الإعجاز.
 - أنه – الجرجاني – قد استعمل القواعد النحوية بمنهج جديد استمد روافده من سابقه، وهو بذلك يعد مجدداً؛ لأن من سبقه من النحاة وقفوا بالقواعد النحوية وفقاً لمقتضيات عصورهم، ولم يضعوا نظرية تحت اسم النظم²⁴.
- لقد أثمرت جهود الشيخ عبد القاهر الجرجاني باعتماده على علم النحو، والقائم على فهم دقائق التراكيب إلى نظرية النظم التي استقى منها من جاء بعده السبل الدقيقة لفهم معاني القرآن برؤية أشعرية، واضعاً بذلك فاصلاً بين بلاغة القرآن وبلاغة الشعر.

هذا عن الدرس البلاغي في مرحلة النشأة والانحسار بدءاً بأبي عبيدة وانتهاء بعبد لقاهر الجرجاني، والسؤال الآن: ما الحال التي صار عليها الدرس البلاغي بعد الجرجاني؟ وهذا ما سيأتي بيانه في القسم الثاني من هذا البحث.

الدرس البلاغي عند العرب [من السكاكي إلى شراح التلخيص] التأطير والاصطلاح المنضبط

إكمالاً للمتواليات التاريخية السالف ذكرها حول مسار الدرس البلاغي في نماذجه الكبرى، ومدرسته الأدبية والكلامية وتداخله أحياناً مع الوجهة النقدية، وارتباطه بالتفسير البلاغي للقرآن الكريم في وجهتها النظرية بشكل واضح جعل كثيراً من الباحثين يقول بأن البلاغة قد تطورت وأخذت عدة أشكال وصور، حتى وصلت إلى أبي يعقوب السكاكي 626هـ "فلم تزل البلاغة تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن مخض السكاكي زبدتها وهذب مسائلها ورتب أبوابها فكان أول من قسّم البلاغة إلى علمين متميزين : علم يتعلق بالنظم سماه "علم المعاني" وعلم يتعلق بالتشبيه، والمجاز، والكناية، أو بالصورة الأدبية سماه "علم البيان" ولم يطلق على الثالث مصطلح "علم البديع"، وإنما هو عنده وجوه مخصوصة يؤتي بما قصد تحسين الكلام، ولهذا عرّف البلاغة تعريفاً لم يدخل فيه البديع فقال : "البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها"²⁵؛ ولم يقف عمله عند هذا الحد من التقسيم فقديبن الدكتور أحمد مطلوب أنه:

"لم يقتصر عمل السكاكي على ما في كتب الجرجاني بل استدرك ما فات عبد القاهر، وتم ما بدأه من تمييز الأنواع الملتبسة، وتقرير القواعد التي جعلت من البلاغة علماً ثابت الأصول، بعد أن رتّب المسائل وبوفاً تبويهاً جعلها أقرب إلى الدقة والإحكام، والملاحظ أنه أحاط ببحثها بالجدل والفروض الخيالية، واستند إلى العقل في استنباط القواعد التي كان يجب استمدادها من الشواهد العربية المختارة"²⁶.

وقد أطلق الدكتور محمد العمري على هذا المزج والإحاطة اسم البلاغة المعضودة بالنحو والمنطق، وأكد أن قراءة مشروع السكاكي مضافاً إليها إسهامات حازم القرطاجني تعتبر قسماً مستقلاً في البلاغة العربية، وأن مشروع السكاكي مهم جداً في بناء العقل العربي وتحولاته الفكرية²⁷.

وخلاصة ما ذكره الدكتور العمري حول مشروع السكاكي بوجهة عامة يتمثل في الآتي:

1. أنتجت قراءة السكاكي للبلاغة العربية ومؤلفاتها السابقة تقسيم مباحثها إلى ثلاثة أقسام: معاني - بيان - بديع؛
2. يُعدُّ مفتاح العلوم أداةً لعلم واحد سماه المؤلف علم الأدب العام الذي يستوعب جملة من المعارف اللغوية منها (الصرف والنحو) ثم تتوسع إلى علم المعاني والبيان؛
3. جعل السكاكي علمي المعاني والبيان تكميلاً للنحو ثم انتبه إلى أن المعاني قائمة على علم الحد والاستدلال؛

4. اعتبر النحو المصّب الذي تُصَبُّ فيه المعاني وتوابعها؛
5. جعل السكاكي النحو والاستدلال على حد سواء في خدمة طرف ثالث موجود بينهما وهو علم المعاني، ثم علم البيان، وهو بذلك يُنطقُ النحو أو يُنحَوُّ المنطق؛
6. دمج علمي المعاني والبيان، وأخذاً عنده صدارة التأليف، وصارت العلوم الأخرى مساعدة لها ابتداءً من النحو وانتهاً بالمنطق والشعر ممثلاً بالعروض والقافية؛
7. ابتداءً من حيث انتهى الجرجاني فوضع المعاني (النظم) عند الجرجاني في المقدمة ثم أوردتها بالبيان (المعنى في الأسرار) بمعنى ابتداءً بمعاني النحو؛
8. بلاغة السكاكي تقع عند تقاطع ثلاثة مباحث متداخلة ومتنافرة في الوقت نفسه هي النحو والمنطق والشعر؛
9. علم المعاني يستعمل المفاهيم، والمصطلحات النحوية في وصف الإجراءات التركيبية التي تتطلبها ملاءمة الكلام للأصول في الغالب وإن كان أساس المخالفة نحويًا، ويحتاج حسب وجهة نظر السكاكي إلى التحديد المنطقي للمفاهيم، أما البيان فهو ينتمي إلى جوهر العمليات الاستدلالية؛
10. يقع علم البيان عند السكاكي في منطقة ما بين الشعر والمنطق بين وظيفة التخيل ووظيفة المعرفة والاستدلال²⁸.
إذن مشروع السكاكي في مفتاح العلوم فريد من نوعه بإدخال المباحث الفلسفية في الدرس البلاغي، وقد نُقِدَ هذا التوجه قديماً وحديثاً، فقد رأى السبكي أن الاعتماد على الذوق أجدى من درس هذا العلم "وأن أهل بلادنا مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله عليه من الذوق السليم، والفهم المستقيم، والأذهان التي هي أرق من النسيم، وألطف من ماء الحياة في الحيا الوسيم، أكسبهم النيل تلك الحلاوة وأشار إليهم بأصابعه فظهرت عليهم هذه الطلاوة، فهم يُدْرِكُونَ بطبائعهم ما أفنت فيه العلماء فضلاً عن الأعمار الأعمار ويرون في مرآة قلوبهم الصقيلة ما احتجب من الأسرار خلف الأستار"²⁹.
- ويستفهم الدكتور بدوي طبانة قائلاً: "لسنا نعرف السحر العجيب الذي سحر العلماء وفتنهم بكتاب السكاكي فجعلهم ينسون أنفسهم، وينكرون ملكاتهم، ليسيروا في ركاب السكاكي، وفي قيد كتابه حتى جعلوه القطب الذي يدورون حوله والغاية التي ييتمونها؟"³⁰
- بل إنه عد المنتوج العلمي الذي أقيم على المفتاح من شروح وتلخيصات "مسوخاً مشوهةً، وصوراً هائلة هي تكرار لهذا الأصل، ومحاولات لزيادة فساد، لا التخفيف منه"³¹.
- ولا يستغرب هذا الرأي من الدكتور طبانه إذ سبقه إلى مثل هذا الرأي بهاء الدين السبكي إذ يقول: "ولقد وصل إلينا من تلك البلاد على التلخيص شروح رحم الله مصنفها، فإنهم ماتوا أخياراً وبيض وجوههم

في الآخرة كما سَوَدَهُم بالمعالي في هذه الدار، لا تنشرح لبعضها الصدور الضيقة، ولا تنفتح عندها مغلقة، ولا ينقدح فيها زاد الفكر عن مسألة محققة يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة، ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره أو استشكل ما اتضح جسارة³².

إن وسم مجهود الأسلاف بالجمود والدوران في حلقة واحدة مفرغة أمر فيه شيء من المباشرة الصادقة، والمفاجأة الغريبة إذا حُمل سلباً، فلكل عصر بواعثه وأحداثه الفكرية والاجتماعية فبمثل ما عاب السبكي على العلماء اشتغالهم بالمفتاح شرحاً وتلخيصاً فإنه يثني معرفياً على أهل عصره الذين وصفهم بأنهم مستغنون عن المناحي الفلسفية والجدلية بفطرتهم السليمة وذائقتهم المستقيمة، والسؤال المطروح هل خلا ذهن السكاكي من فطرة سليمة وذائقة مستقيمة كي يضع **مفتاح العلوم** بمعالجة فلسفية منطقية؟

وقد اعتبر بعض الدارسين "هيمنة **المفتاح** وسيطرته انتصاراً للمدرسة الكلامية على منافستها الأدبية، وهي على ما يظهر النهاية ذاتها التي انتهت إليها هذا الصراع في البيئات المختلفة من المناطق التي استقرت فيها العربية على اختلاف في خطى هذا الصراع وسير الحياة باختلاف المنازل والأمم"³³.

ويجب الدكتور عبد الجليل ناظم عن هذا الحكم قائلاً: "إن ما يجدر التنبيه إليه أن هذه النظرة قد تكون جزئية لأنها تؤدي إلى فصل غير مفهوم لإيقاع التطور الفكري الذي تلعب فيه عوامل متشابهة، ولأن ما وصل إليه **السكاكي** هو حصيلة لجدل أحاط بالثقافة البيانية منذ بداية وعي الأمة بهذه الظاهرة، والنظر إلى هيمنتها يرجع لهذه العوامل الشاملة التي كانت وراء نموذج **السكاكي**، وتمثليته عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار في تقدير حصيلة الدراسة البيانية حتى وصولها إلى **السكاكي**³⁴، وقد حصر هذه العوامل في الآتي:

1. **التداخل**: بين المدرستين البلاغيتين (الأدبية والكلامية) حيث ظهر أثره في بعض الكتابات وأفكار مؤلفيها، فليس من السهل أن تميز بلاغياً أديباً محضاً لم يتأثر بالتفكير والتناول الكلامي، كما أنه ليس من السهل العثور على بلاغي متكلم بَعْدَ تماماً عن الأسلوب الأدبي؛
2. **النشأة**: بما أن نشأة البيان الكلامية فإن فهم أو تفسير العملية البيانية لا بد أن يستند إلى هذه النشأة، وعليه فإن من الضروري العودة والتحقيق في مسائل كلامية وأصولية؛
3. **التجريد**: بمعنى أن محاولة **السكاكي** تكمن في إنشاء جهاز قادر على إعطاء قوانين كلية قابلة للتنفيذ لفهم النص القرآني أولاً، وكل النصوص الأخرى، إما لاستخراج الأحكام أو فهم قواعد التأويل، وهذا أمر يستجيب لحاجة المجتمع الذي هو في أمس الحاجة إلى الجانب التشريعي المتعلق بالجانب الاعتقادي للجماعة المسلمة، وهكذا تجد

أن هذا النموذج كان ينطبق عند الناقد والأصولي والكلامي، وقد انبنى هذا التجريد على إعطاء شكل للأشكال المجازية³⁵.

إذن "فالسكاكي هو الذي هدَّب مسائل البلاغة ومخض زبدتها، ووضعها الوضع الأخير، وعندما جاء القزويني وجد الطريق ممهداً، ووجد أسباب البحث قد كملت أو كادت فوضع كتاب **التلخيص** وشرحه وفك غامضه وعويصه بكتاب "الإيضاح" الذي يعتبر من خيرة كتب البلاغة الكلامية، ولم يقف القزويني عندما ذكره **السكاكي في مفتاح العلوم**، ولم يأخذ كل ما جاء به قضايا مسلماً بها بل وقف عند كل رأي مدققاً، وأخذ ما رآه صواباً قريباً إلى الذوق العربي السليم، ورفض ما لم يجده صحيحاً أو وجد فيه ابتعاداً عن جادة الأدب وسبيل الذوق"³⁶.

ويمكن تلخيص معالجة القزويني **لمفتاح العلوم** بذكر ما بينه الدكتور أحمد مطلوب في ذلك على النحو الآتي:

1. اختصر الخطيب القزويني القسم الثالث من **مفتاح العلوم للسكاكي** شيخ المدرسة الكلامية، وبذلك عرف في الأقاليم الإسلامية الوسطى كالعراق، والشام، ومصر، والمغرب وإن كان بدر الدين قد لخصه بكتايبه "المصباح" و"روض الأذهان" ولكنهما لم ينتشرا ويشتهرا كما اشتهر **تلخيص** القزويني الذي انكب عليه المؤلفون منذ عصر القزويني حتى الآن شرحاً وتهديباً ونظماً وتلخيصاً؛
2. خالف الخطيب القزويني **السكاكي** في المنهج خلافاً قليلاً وقدم وأخر³⁷؛
3. بدأ كتابه بمقدمة في فصاحة المفرد والكلام، وعرف البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال³⁸؛
4. ذكر أن مقامات الكلام متقاربة فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم، والذكر بيان مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبها مقام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن، والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدمها ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب؛
5. البلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحةً، ولها طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل وهو ما إذا غيّر الكلام عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات؛
6. أن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الفصيح من غيره، والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي علم البيان، وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع، وكثير يسمى الجميع علم البيان، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني والأخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع؛

7. قسم البلاغة إلى ثلاثة فنون : الأول المعاني : "وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال"³⁹، وحصره في ثمانية أبواب : أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلقات الفعل : القصر، الإنشاء الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، وعُلِّل هذا الحصر بقوله : "لأن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخير، وإلا فإنشاء والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو في معناه وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو غير قصر، وكل جملة قُرِنَتْ بأخرى إما معطوفة عليهما أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد"⁴⁰.

الثاني : علم البيان : "وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"⁴¹.

دلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له، أو على جزئه أو ما هو خارج عنه، وتسمى الأولى وضعية وكل من الأخيرتين عقلية، وتختص الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام، وشرطه اللزوم الذهني، واعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح، وإلا لم يكن كل واحد دالاً عليه، ويتأتى بالعقلية لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح، ثم اللفظ المراد به لازم ما وُضِعَ له إن قامت قرينة على عدم إرادته فمجاز وإلا فكناية، وقُدِّمَ عليها؛ لأن معناه كجزء معناها، ثم منه ما يبني على التشبيه فتعين التعرض له فاحصر في هذه الثلاثة.

على هذا الأساس قسم علم البيان إلى التشبيه، والمجاز، والكناية، فالتشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، وقد عقد له فصلاً في أركانه وهي:

طرفاه، ووجهه، وأداته، وفي الغرض منه، وفي أقسامه، والحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب، والمجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، وكل منهما لغوي، وشرعي، وعرفي خاص، أو عام، والمجاز مرسل إن كانت العلاقة غير المشابهة وإلا فاستعارة، وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، والكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، وهي ثلاثة أقسام : الأولى مطلوب بما غير صفة ولا نسبة، والثانية المطلوبة بما صفة، والثالثة مطلوب بما نسبة، وختم بحث البيان بقوله "أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة

والتصريح، لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهي كدعوى الشيء ببينة، وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز"⁴².

الثالث : علم البديع "وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة"⁴³، وهي ضربان : معنوي ولفظي أما المعنوي فمنه : المطابقة، مراعاة النظر، والإرصاء، المشاكلة، المزوجة، العكس، الرجوع، التورية، الاستخدام، اللف والنشر، الجمع، التفريق، التقسيم، الجمع مع التفريق، الجمع مع التقسيم، الجمع مع التفريق والتقسيم، التجريد، المبالغة، المذهب الكلامي، حسن التعليل، التفريع، تأكيد المدح بما يشبه الذم، تأكيد الذم بما يشبه المدح، الاستتباع، الإدماج، التوجيه، الهزل الذي يراد به الجد تجاهل العارف، القول بالموجب، الاطراد.

وأما اللفظي فمنه: الجناس، رد العجز على الصدر، السجع، الموازنة، القلب التشريع، لزوم ما لا يلزم، ثم ختم الكتاب ببحث في السرقات الشعرية وما يتصل بها من الاقتباس والتضمن والعقد والحل والتلميح، ثم عقد فصلاً في حسن الابتداء، وحسن التخلص، وحسن الانتهاء"⁴⁴.

وقد قيل إ، من أدخل علم البديع إلى علمي البلاغة المعاني والبيان بدر الدين بن مالك 686هـ يقول البغدادي: " ألف بدر الدين بن مالك كتابين مهمين في البلاغة العربية هما: المصباح في اختصار المفتاح، وروض الأذهان في علم البيان، وذكر ابن حجة الحموي أن له رسالة في البديع يقول: " وقيل إن الشيخ بدر الدين بن مالك أملى كراسة في البديع وأنا بالأشواق إلى رؤيتها"⁴⁵، ثم أدخله القزويني بعده إلى علمي المعاني والبيان فصارت ثلاثة علوم.

وقد هدف القزويني من تلخيص المفتاح إلى إجمال قواعد المفتاح وما يحتاجه طالب العلم من الأمثلة والشواهد الواردة فيه يقول: "ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيباً أقرب تناوياً من ترتيبه ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه"⁴⁶.

ولم يقف القزويني على مبدأ التيسير والاختصار فحسب، وإنما وضع كتابه الآخر الإيضاح ليعود من خلاله إلى توضيح ما غمض في التلخيص لمفتاح العلوم "فالسكاكي هو الذي هذب مسائل البلاغة ومخض زبدتها ووضعها الوضع الأخير، وعندما جاء القزويني وجد الطريق ممهداً، ووجد أسباب البحث قد كُملت أو كادت فوضع كتاب التلخيص وشرحه وفك غامضه وعويصه بكتاب (الإيضاح) الذي يعتبر من خيرة كتب البلاغة الكلامية، ولم يقف القزويني عندما

ذكره السكاكي في مفتاح العلوم ولم يأخذ كل ما جاء به قضايا مسلماً بها، بل وقف عند كل رأي مدققاً وأخذ ما رآه صواباً قريباً إلى الذوق العربي السليم ورفض ما لم يجده صحيحاً أو وجد فيه ابتعاداً عن جادة الأدب وسبيل الذوق⁴⁷ .

والسؤال الآن: ما السمة التي اصطبغ بها الدرس البلاغي على يدي القزويني رحمه الله؟

انحصر الدرس البلاغي في دائرة المفتاح وشروحه وبخاصة التلخيص والإيضاح يقول ابن خلدون عن هذين الكتابين "والتلخيص وهو أصغر حجماً من الإيضاح والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق من الشرح والتعليم أكثر من غيره"⁴⁸ .

هذا الانحصار والتقييد وضعه الدكتور عبد الفتاح كيليطو ضمن حجية النص وحجية مؤلفه "ففي الثقافة العربية الكلاسيكية لا يكفي لقول ما أن يتوفر على انتظام خاص كي يعتبر نصاً ينبغي فضلاً عن ذلك أن يرقى به إلى قائل يقع الإجماع على أنه حجة، حينئذ يكون النص كلاماً مشروعاً ينطوي على السلطة وقولاً مشدوداً إلى مؤلف حجة"⁴⁹ .

وهو في الحقيقة الوضع المنهجي لهذه القضية -قضية النص والشروح عليه- ومن ثم أدى إلى تناسخ هذه الشروح على التلخيص سواءً في مشرق الأمة أم في مغربها.

السؤال المطروح في هذا الحين عن قيمة شرح التلخيص للولالي المسمى بمواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح فما

قيمة هذا الشرح في البلاغة العربية وبخاصة المغربية التي اعتنت بالمفتاح وشروحه في سياق عبارة ابن خلدون السابقة؟ "إن مؤرخي الفكر والأدب ينطلقون في تصورهم لتاريخ البيان من تحقيب تاريخي يبدأ بالنشأة فالنضج فالترجع أو الانحطاط، والمرحلة الثالثة من هذا التحقيب تتميز بتوقف النمو والاكتفاء بالدوران حول نصوص بعينها في مختلف مجالات الفكر، وإذا طبقنا هذا التصور على البيان فإن النشأة كان رمزها الجاحظ، والنضج تمثل في أعمال الجرجاني والسكاكي، والمرحلة الثالثة مثلها القزويني وما عرفه نصه من شروح وحواشٍ"⁵⁰

هذا الطرح في حقيقته تأكيد للمبدأين السابقين (النص، وحجية مؤلفه) حيث إن صورة الجاحظ الأديب والجرجاني النحوي البلاغي حاضرة في الدرس اللغوي لاسيما البلاغية منه، والموقف المنهجي الذي نضع فيه أنفسنا جعله الدكتور عبد الفتاح كيليطو ضمن "عادتين فكريتين متكاملتين هما الاستشهاد الثابت بخطاب الماضي، وذكر الوسطاء الذين بفضلهم شق هذا الخطاب طريقه حتى وصل إلى من يستشهد به"⁵¹ .

بمعنى أننا نضع مقابلة بين كتاب مشرقى بشرح مغربي اتسم بالاتساع والتدقيق وبما أن الحديث الآن ينساق إلى البلاغة العربية ووجهتها المغربية في دائرة شروح التلخيص نوجز القول في جهودهم البلاغية في هذا الصدد فمن ضمن اهتمامات المغاربة بالتلخيص هي شرحهم له على مر الأزمان فمن شروحه:

- شرح للإمام مُجَدِّ المراكشي الأكمه (807 هـ) بعنوان ضياء الأرواح المقتبس من المصباح م خ ح 5210337؛
- وشرح أبي البركات بن أبي يحيى بن أبي البركات (من علماء القرن التاسع) بعنوان المقاصد السننية في شرح المراكشبية وهو شرح على أرجوزة الأكمه المتقدم⁵³؛
- شرح ابن مرزوق الحفيد (842 هـ) له أرجوزة في تلخيص المفتاح⁵⁴؛
- وشرح التلخيص لإبراهيم بن هلال القسنطيني (857 هـ)⁵⁵؛⁵⁶
- وشرحان للقلصادي (891 هـ) على التلخيص شرح كبير وآخر صغير⁵⁷؛
- ومُجَدِّ بن عبد الكريم المغيلي (909 هـ)، واسم كتابه (التبيان في علم البيان)⁵⁸؛
- وأرجوزة الأخضري (920 هـ) المسماة (الجواهر المكنون في الثلاثة فنون)⁵⁹؛
- وتحفة الجلاس في جمع ما جاء في الجناس – للعلامة العربي بن أحمد بدلة (1113 هـ)⁶⁰؛
- وتقايد على المختصر على التلخيص لمحمد بن عبد السلام البناني (1180 هـ)⁶¹؛
- وشرح شواهد التلخيص لمحمد بن الطيب القاديري (1187 هـ)⁶².

وفي قراءة الأيدلوجية الفكرية لشروح التلخيص يفيدنا الدكتور عبد الجليل ناظم في ذلك قائلاً:

" إن الفترة التي طغت فيها الشروح المرتبطة بنص القزويني في ميدان البلاغة والبيان، كانت فترة تاريخية مضطربة، تميزت بتراجع عام سياسي وثقافي، وبمواجهة خارجية مستمرة مع تشتت في الجهة الداخلية، وهذا السياق المختل يعطي لمثل هذه النصوص وظيفة خاصة لا بد من الانتباه إليها تتمثل في الحفاظ على استمرارية ثقافية وتحقيق التواصل، والغاية التعليمية لمبدأ

الشرح لا تعني غياب الوظيفة المعرفية تماماً، فالشروح تتضمن تجميعاً للقضايا والآراء والنظريات، كما تتضمن اجتهادات ومواقف لها معناها بالنسبة للمسألة البيانية⁶³.

وهذا الرأي وسط بين الآراء التي قيلت عن فترة هذه الشروح فقد وردت آراء كثيرة عن فترة الشروح وبخاصة القرن السابع الهجري حيث نُعتَ مجهود أصحابه بالضعف والتردي إذ "يكاد يجمع الباحثون على أن القرن السابع الهجري يشكل بداية الضعف في الأدب العربي؛ لانعدام التأليف الجادة الدالة على الإبداع والابتكار في الأدب وفنونه، ولاتجاه الباحثين نحو جمع أشنات المادة الأدبية الموزعة في الكتب المختلفة أو نحو شرحها والتوسع فيها، وكأنهم باتوا عالمةً على سابقهم، أو قُلُّ ظنوا أن القدماء أتوا على كل شيء في المادة الأدبية، ولا مجال للإضافة أو الزيادة عليهم، وقد ساعد على شيوع هذا الاتجاه ظروف سياسية واجتماعية وثقافية كثيرة"⁶⁴.

هذا الرأي الذي أثبتته صاحبه عن القرن السابع يُرى فيه شيء من التناقض وذلك بأنه اختار نموذجاً تطبيقياً في دراسته للتراث العربي وبخاصة كتاب *خزانة الأدب* للبغدادي حيث وصل في خاتمة دراسته إلى القول بأنه "مع أن المادة الأساسية للكتاب تتصل بالنحو وشواهدة إلا أن الكتاب كتاب أدب ونحو وأخبار"⁶⁵.

وفي هذا دليل على "أن المادة (الشواهد) هي الموحدة والثابتة، والمنهج هو المتغير فَمَنْ أعرب القرآن الكريم في عصرنا سَنَعُدُّهُ مُعَرِّباً من ضمن المعربين في ذاكرة هذه الأمة، وكذلك أشعار الشعراء من العصر الجاهلي إلى الإسلامي وطبقاته ومن جاء بعدهم ويُدمَج في ذلك النحو البصري والكويتي، وباقي معارف الأمة من فقه، وأصول، وكلام وغيرها، ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال منطق الأسر والتقييد حول كتاب بعينه أو مؤلَّفٍ دون سواه إلا أن الفضيلة تُحسَب للهدف التعليمي والبعد المعرفي لذلك الكتاب أو المُؤلَّفِ في موطنه أو خارج موطنه، فكافية ابن الحاجب مثلاً من أكثر مؤلفات العربية شروحاً وبسطاً حيث بلغت شروحها مائة وخمسين شرحاً تقريباً"⁶⁷⁶⁶، وتضافر هذه الشروح مجتمعةً أو بعضها في كتاب واحد مثل *خزانة الأدب* المتحول من جانبه النحوي إلى الأدب والأخبار مفيد لعدة أمور منها:

1- أن دراسة الأدب في فترة القرن السابع يحتاج إليها دارس النحو لاسيما أن مادة الشاهد تستلزم الرجوع إلى بيئة الشاعر سواءً أكان جاهلياً أم إسلامياً إلى غير ذلك؛

2- الهدف التعليمي (التحبيبي) للدرس اللغوي لا يكون إلا بإبراز جماليات القول (الشاهد) ومناسبتها التي تساعد على توضيحه بل ورسوخه.

وينسحب هذا الكلام كذلك على التلخيص وشروحه ولكن وفق مبدئين مضى الحديث عنهما يتخلصان في:

1- أن هذه الشروح تتضمن تجميعاً للقضايا والآراء والنظريات وجملة من الاجتهادات والمواقف الخاصة بالمسألة
البيانية؛

2- أنه تكمن في مقصدية الموافقات والاسترجاع والدفاع عن النفس وهذا يعني أن للمنهج المستخدم فيها دوراً
كبيراً لا يمكن إغفاله أو تناسيه.

"والعلاقة بينها ليست خطية وليست تجميعية فقط، **فالتلخيص** يضمن حياة جديدة للنص الأصل
ويسهل تداوله في أمكنة مختلفة وفي أزمنة مختلفة، وعندما يصبح كياناً مغلقاً يقوم الشرح بإعادة
بنائه وفقاً للشروط المحددة لهذا التأليف واستجابة لنوعية المتلقي"⁶⁸.

وهذه النصوص الثلاثة السابقة هي المرآة الفكرية التي تعكس تاريخ البلاغة العربية "إذ إن النشاط التألفي تركز
على ثلاثة مؤلفات للجرجاني، **والسكاكي**، والقزويني، ورغم أن العلاقة بينهما غير متماثلة إلا
⁶⁹أنها تعطينا قراءة أولية للمرحلة التي انتهت عند القزويني إلا أن كتابه **التلخيص** صار مركزاً
وحجب الأصل"⁷⁰.

إذن تحددت البحث البلاغي عند العرب في القرن الثامن في تلخيص القزويني والشروح عليه، وقد مثل هذا الكتاب
(**التلخيص**) جبهة لأصول البحث البلاغي من لدن أبي عبيدة معمر بن المثنى، وخلصات ما توصل إليه المتكلمون،
وأصحاب التفسير البلاغي للقرآن الكريم، وانتهاءً بالسكاكي في مفتاح العلوم، وهذا ما سماه بعض الدارسين بطور
الجمود وعدم التحول، وهو أمر يحتاج إلى إعادة قراءة نظر!!!

نتائج البحث

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. أن الدرس البلاغي عند العرب قد مر بمرحلتين كبيرتين هما التداخل مع علوم العربية ومباحثات أهل النحو
والتفسير، ثم انفتح انفتاحاً كبيراً على دائرة الأدب والنقد على يدي المتكلمين كالجاحظ ومن عاصره من أهل
الأدب والتأليف في علوم العربية ومباحثها.
2. ربط كثير من مؤرخي الأدب وعلوم العربية نشأة الدرس البلاغي بالأدب والصنعة الشعرية أكثر من اتصاله العميق
بعلوم القرآن والتفسير الأمر الذي ترتب عليه تعميم كبير حال دون تعميق أو اصر هذا الدرس بعلوم القرآن وكتب
التفسير السنية منها والاعتزالية على نحو خاص.
3. انتصر **عبد القاهر الجرجاني** لبلاغة القرآن أما انتصار وأبعد عنها كثيراً من شبه الاعتزال المتعلقة ببلاغة القرآن
الكريم، كما وضع من خلال نظريته النظم فاصلاً منهجياً بين بلاغة الممكن وبلاغة المعجز [بلاغة القرآن وبلاغة
الشعر].

4. ⁷¹ رسم الجرجاني خارطة المباحث الخاصة بعلمي المعاني والبيان ورطهما بالنحو في مستوى خطي يعتمد على معاني النحو من جهة، ويربط هذا الاعتماد بمذاهب العرب في كلامها شعراً ونثراً؛ ليظهر له فيما بعد قيمة التركيب وحسن النظم في التعبير القرآني.
5. استلم السكاكي ريادة البحث البلاغي بعد الجرجاني، فابتدأ من حيث انتهى الجرجاني، فقام بفصل نقاشات اللغويين لمباحث المجاز، وقضايا الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم؛ ليصير مفتاح العلوم قاعدة الهرم في علوم البلاغة جاعلا من علم الأدب مدخلا نظريا يمهد به للبحث في علوم البلاغة الثلاثة.
6. اعتمد السكاكي على خلفية منطقية أضفت على مشروعه صبغة التحديد والاستقرار أسوة بالنحو الذي تحددت مصطلحاته، وصارت معياريته أصيلة منذ سيبويه وحتى يوم الناس هذا، وأعقب هذا الثبات الاصطلاحي بالشواهد والأمثلة التي ترجع في أصولها إلى مدونة الاستشهاد من لدن أبي عبيدة معمر بن المثنى والجاحظ وانتهاء بالجرجاني.
7. لخص الخطيب القزويني مفتاح العلوم للسكاكي حيث اختزل منه المقدمات المطولة التي يحتاجها الممارس البلاغة العربية لكي يصل إليها، فأسقط منه علمي الصرف والجدل وخلصه من المقدمات الأدبية التي لا توصل القارئ للبلاغة العربية وفنونها.
8. صارت علوم البلاغة على يدي القزويني وبدر الدين بن مالك ثلاثة فنون هي: المعاني والبيان والبديع.

* * * * *

الهوامش

1. رشدي فكار، في المنهجية والحوار، المكتبة الجامعية الرباط، الطبعة الرابعة 1996م، ص 25.
2. المصدر نفسه، ص 49.
3. الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمود مرسي عبد الحميد، ومُجَدَّ عوض هيكمل، دار السلام القاهرة، 2010م، 14/1.
4. لمزيد اطلاع حول هذا الموضوع أحيل القاري على: كتاب الدكتور مُجَدَّ حسين آل ياسين الجهود اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري ففيه الحديث عن هذا الطور – طور التأسيس والتنظير لعلوم العربية – من ص 5 إلى ص 43.
5. معجم الأدباء، 7/ 166، والنص بتمامه عند أبي عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق: مصطفى مُجَدَّ حسين الذهبي، تقديم: أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 1999م، ص 7.

6. بحث بعنوان: أبو عبيدة التميمي [منهجه ومذهبه في مجاز القرآن] مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 18، ربيع الثاني 1405هـ، ص 112_ ص113.
7. شوقي ضيف، البلاغة العربية [تطور وتاريخ]، دار المعارف، الطبعة الثامنة، 1990م، ص 62.
8. كتاب البديع، ص 4.
9. ص 32.
10. البلاغة العربية تطور وتاريخ، ص 63.
11. دلائل الإعجاز، ص 222، وينظر كذلك فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م، ص 124.
12. البلاغة العربية [تطور وتاريخ]، ص 63.
13. المقدمة، تحقيق: حجر عاصي، دار الهلال، بيروت، 1983م، ص 343.
14. القول بالصرفة: عند من يرى بإلجام الخصوم عن معارضته، أي أن الله صرف عقول العرب عن الإتيان بمثله سورة أو ما في حكمها ولو آية، لمزيد اطلاع ينظر الرافي، الإعجاز القرآني والبلاغة النبوية، ص 33.
15. البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها، بحث ألقاه الأستاذ أمين الخولي، في الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة، 1349هـ – 1988م، ص 171.
16. أبو الفضل العروضي: أحمد بن محمد بن عبد الله النهشلي المعروف بالصفار، وهو تلميذ أبي منصور الأزهرري صاحب قاموس تهذيب اللغة توفي رحمه الله سنة 416هـ. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 186/2.
17. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي صاحب تفسير الكشف والبيان في تفسير معاني القرآن، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 79/1.
18. السبكي، طبقات الشافعية، 187/3.
19. ألفية الراقي في الحديث، 124/2.
20. خير الدين الزركلي، الأعلام، 234/5.
21. مقدمة تحقيق دلائل الإعجاز، ص 8.
22. المصدر نفسه، ص 237.
23. أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد الطبعة الأولى، 1387 هـ، ص 229.
24. نعيم زرزور، مقدمة مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1403 هـ – 1983 م ص 18.
25. محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، دار أفريقيا الشرق 1999م، ص 477. ص 478 بتصرف.
26. البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 480 وما بعدها

27. بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق الدكتور خليل ابراهيم خليل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 146/1.
28. البيان العربي، دراسة في تطور الفكر البلاغي عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية 1377هـ-1958م، ص 254.
29. المصدر نفسه، ص 254.
30. بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 148/1.
31. أمين الخولي، فن القول، مطبعة دار الكتب العربية القاهرة 1996م، ص 147.
32. عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة في المغرب أحمد بن محمد بن يعقوب الولايلي، دار توبقال للنشر – الطبعة الأولى – 2002م، ص 21، 22.
33. عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة في المغرب أحمد بن محمد بن يعقوب الولايلي، ص 22.
34. أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 229.
35. القزويني وشروح التلخيص، ص 229، ص 230.
36. حمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، لبنان، د.ت، ص 24.
37. التلخيص في علوم البلاغة، ص 37.
38. محمد بن عبد الرحمن (الخطيب القزويني)، التلخيص، ص 235، 236.
39. المصدر نفسه، ص 246.
40. محمد بن عبد الرحمن (الخطيب القزويني)، التلخيص، ص 247.
41. أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 164 وما بعدها.
42. القزويني وشروح التلخيص، ص 147.
43. خزانة الأدب، 48/3.
44. محمد بن عبد الرحمن (الخطيب القزويني)، التلخيص، ص 22- ص 23.
45. أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 229 وهو نص سابق.
46. عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكشاف بيروت، ص 552.
47. الكتابة التناسخ مفهوم المؤلف والثقافة العربية، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1985م، ص 13-14، وكذلك المؤلف نفسه، الأدب والغرابية دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 1998م، ص 20.
48. عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة أحمد بن محمد بن يعقوب الولايلي، ص 48.

49. الأدب والغرابة دراسات بنوية في الأدب العربي، ص33.
50. وقد حقق هذا الكتاب ضمن أطروحة جامعية في كلية الآداب وجدة 2003م.
51. ينظر أحمد بن المقرئ، نوح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1997م -430/5.
52. المصدر نفسه، 430/5.
53. مُجَّد الصغير الإفرائي، درة الحجال في مناقب سبعة رحال، تحقيق حسن جلاب، 193/1
54. أحمد بابا التنبكي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم عبد الحميد الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس الغرب ليبيا، والطبعة الثانية، 2000م، ص340.
55. وقد حقق هذا الكتاب في أطروحة دكتوراة في كلية الآداب، وجدة 2000م.
56. عبارة عن ترجيز مختصر من التلخيص مخ خ ح، 10054610336.
57. توجد منه نسخة مخطوطة لدى مؤسسة علال الفاسي ع 226، وينظر ترجمة المؤلف عند مُجَّد الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، دار الثقافة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م ، 169/3.
58. ينظر ترجمته عند مُجَّد الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، 157/1.
59. ينظر المصدر نفسه 396/2، ومريم الحلو، شرح ياقوتة البيان لمحمد الصغير الإفرائي، مطبعة الشرق وجدة الطبعة الأولى 1426 هـ - 2006م، ص 57 وما بعدها.
60. عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة أحمد بن مُجَّد بن يعقوب، ص50.
61. مُجَّد حُور، المنهج والظاهرة دراسة في التراث الأدبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997م، ص 49.
62. المصدر نفسه، ص 93.
63. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1413هـ، 1992م، 1370/2 ويُعدُّ شرح رضي الدين الاسترابادي أهم الشروح على كافية ابن الحاجب يقول السيوطي: لم يؤلف عليها بل ولا على غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً فتداوله الناس واعتمدوا عليه وله فيه أبحاث كثيرة ومذاهب ينفرد بها" المصدر نفسه، 372/2، وهذا الوضع مشابه إلى حد كبير شروح التلخيص وكثرتها وكون التلخيص الركيزة التي ينظر من خلالها إلى مفتاح العلوم للسكاكي
64. عبد الجليل ناظم، البلاغة والسلطة، ص 53-54.
65. عبد الجليل ناظم، المصدر نفسه، ص 54.

المراجع والأبحاث

أولاً: المراجع:

- البغدادي- (عبدالقادر بن عمر)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب- تحقيق وشرح: عبد السلام هارون- دار الكتاب العربي بيروت- الطبعة الثالثة 1996م.
- التنكي- (أحمد بابا) نيل الإبتهاج- عناية وتقديم عبد الحميد الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس الغرب ليبيا، والطبعة الثانية، 2000م.
- الجرجاني- (عبد القاهر) دلائل الإعجاز- تحقيق أحمد محمد شاكر-
- الحموي (ابن حجة) خزنة الأدب وغاية الأرب- المطبعة الخيرية- مصر- الطبعة الأولى- 1304هـ.
- حور- (محمد) المنهج والظاهرة دراسة في التراث الأدبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
- الخولي- (أمين) فن القول، مطبعة دار الكتب العربية القاهرة 1996م.
- خليفة- (حاجي) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1413هـ، 1992م.
- الرافعي- (مصطفى صادق) الإعجاز القرآني والبلاغة النبوية- دار العلم للملايين- 2001م.
- رززور- (نعيم) مقدمة مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983م.
- الزركلي- (خير الدين)- الأعلام- دار العلم للملايين- الطبعة السابعة- 1984م.
- السيوطي- (عبد الرحمن بن أبي بكر)- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإنتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمود مرسى عبد الحميد، ومحمد عوض هيكل، دار السلام القاهرة، 2010م.
- ضيف- (شوقي) البلاغة العربية [تطور وتاريخ]، دار المعارف، الطبعة الثامنة، 1990م.
- طبانة- (بدوي) البيان العربي، دراسة في تطور الفكر البلاغي عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية 1377هـ-1958م.
- العراقي (عبدالرحيم) الألفية في الحديث (التبصرة والتذكرة).
- العمرى- (محمد) البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، دار أفريقيا الشرق 1999م.
- فكار- (رشدي) في المنهجية والحوار، المكتبة الجامعية الرباط، الطبعة الرابعة 1996م.

- القزويني- (مُجَد الخطيب) التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، لبنان، د.ت.
- الكتاني- (عبد الحي) سلوة الأنفاس ومحاذة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس، دار الثقافة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1425هـ – 2004م مقدم لها وراجعها: د. عبدالله بن عبدالكريم الخضير، تحقيق: العربي الدائر الفرياطي- مكتبة دار المنهاج بالرياض-1428هـ.
- كيليطو- (عبد الفتاح) الكتابة التناسخ مفهوم المؤلف والثقافة العربية، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1985م،
- الأدب والغربة دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 1998م.
- مطلوب- (أحمد) القزويني وشرح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد الطبعة الأولى، 1387 هـ،
- ابن المعتز- عبد الله - كتاب البديع - شرحه وحققه : عرفان ومطرجي - مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت لبنان- 2012م.
- المقري- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1997م.
- ناظم- (عبد الجليل) البلاغة والسلطة في المغرب أحمد بن مُجَد بن يعقوب الولايلي، دار توبقال للنشر - الطبعة الأولى - 2002م.
- آل ياسين - (مُجَد حسين) لجهود اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

ثانياً: الأبحاث:

- السراج (موفق) - أبو عبيدة التميمي [منهجه ومذهبه في مجاز القرآن] مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 18، ربيع الثاني 1405هـ.

* * * * *

موقف فلاسفة الإسلام من علم الكلام

(أبو حامد الغزالي (1) إنموذجاً)

د. سدينة على صالح كريبات - قسم الفلسفة وعلم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة المرقب

الملخص:

كان لعلم الكلام أثر كبير في إطار الفكر الاسلامي إذ تبنته جماعات كثيرة واشتغلت به طوائف عدة من أهمها المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية.

وعلى الرغم أن (الغزالي، 504هـ) ينتمي من ناحية مذهبية إلى مدرسة الأشاعرة الكلامية، فقد كان لتجربته الشكية ومحاولته الكشف عن الحقيقة والوصول إليها، أثراً واضحاً في تحرره من قيد العصبية المذهبية، الأمر الذي أدى به إلى دراسة علم الكلام دراسة نقدية موضوعية، وأن يصل من خلال تلك الدراسة إلى موقف معين يحاول هذا البحث بيانه.

وقد تبين من خلال هذا البحث أن دور علم الكلام عند الغزالي لا يتعدى الدفاع عن العقيدة الإسلامية ضد خصومها، وعلاج بعض الشبهات التي قد تثار لفئة معينة من الناس، ومن ثم يرى الغزالي أن يؤخذ الكلام بقدر معين وفي حدود معينة كما يؤخذ الدواء لعلاج المرض فيقول: ((ينبغي أن يكون كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر إذ لا يضعه إلا في موضعه، وذلك في وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة)) (2).

ABSTRACT

Al-Ghazali was an intellectual of diverse interests, as his work invoked various fields of knowledge such as logic, theology, philosophy and mysticism. Although Al-Ghazali, as we see him, was not a philosopher of the type of Al-Farabi, Avicenna, a theologian like Al-Ash'ari, a jurist as Al-Shafi'i, or a sufi as Al-Muhasibi, but he had a part of what all of these scholars possessed and he was related to what they belonged to, even by degrees

Among the many contributions of Al-Ghazali in the field of the Arab-Islamic culture, the researcher chose to write about the theological contribution made by Al-Ghazali as he believes that this discipline has a defensive mission that is clearly manifested in responding to the suspicions and preserving the beliefs of the common public. For Al-Ghazali, theology is considered to be as a medicine not food; where medicine is only needed for patient. Besides, he spoke about the benefit of theology as well as its harm for that the harm is manifested in arousing suspicions and in confirming the belief of

innovators. Passion and fanaticism seize the speaker's heart and prevent him from realizing the truth or accepting it.

المقدمة

كثرت العلوم التي اعتنت بفهم النص الشرعي، وما يرتبط به من مسائل، ومن تلك العلوم، علم الكلام الذي يرجع إلى البيئة الإسلامية ومصادر المسلمين، وقد مر بمراحل عدة تداخلت فيها أسباب التأثير شأنه شأن سائر العلوم الأخرى، إلا أنه بقي محافظاً على سمته الأساسية وهي الدفاع عن العقائد الإسلامية بالأدلة العقلية ورد الشبهة عنها، وقد تناول العلماء هذا العلم من جوانب عدة، واختلفت الآراء حوله، وسبب ذلك يرجع إلى تاريخ نشأته على يد متكلمي المعتزلة، وإلى استخدام بعض المتكلمين لمناهج فلسفية ومنطقية أبعدت المناقشات الخاصة بمسائل العقيدة عن مصادرها الأساسية، وعن جوهر العقيدة كما عرضتها آيات القرآن بوضوح وجللاء، ومحاوله بعض المتكلمين التقليل من شأن السنة رداً أو تأويلاً، والتشكيك في دلالتها بأساليب عقلية لا تستقيم مع أصول النظر الإسلامي، وأساليب الاستدلال القرآني القريبة من العقل والفطرة.

يبدو أن هذه أبرز الأسباب التي دعت الغزالي إلى أن يهتم بعلم الكلام ويؤلف فيه كتباً وعرض لشبهات المخالفين وأجاب عنها، إلا أنه لم يفرد لهذا العلم كتاباً كبيراً شاملاً لمسائل الكلام وأدلة المتكلمين، ولكنه تعرض لأشهر المسائل الكلامية وخصوصاً في كتابه: (الاقتصاد في الاعتقاد) وهو على صغر حجمه غزير الفوائد عظيم النفع، وقد ألف على طريقة المتكلمين، كما أنه تناول المسائل الكلامية في كتب أخرى، إلا أن اهتمامه به لم يبلغ منزلة تضاوي اهتمامه بالفلسفة أو الأصول أو الفقه والتصوف، ولكن ما كتبه يدل على معرفة واسعة وعمق في الفهم وقدرة على رد الشبهات وإلزام المخالفين.

فالغزالي لم يتخل عن علم الكلام لكونه مذموماً بل لأنه لم يوف بمقصوده، ولم يشف حالته النفسية، لأنه في آخر عمره ألف رسالة في العلم نفسه، مشيراً إلى حقيقة علمية مهمة، وهي كون هذا العلم علم الخواص وليس مناسباً للعوام، ولو كان مذموماً كما يدعي لما فرق بين ذينك النصفين، وهذا جلي من خلال رسالته (إلجام العوام عن علم الكلام).

كل هذه التقديرات لا بد أن تثير سؤالاً مهماً مفاده: إذا كان علم الكلام لم يشف داء الغزالي الشخصي وليس بالعلاج الشافي لكل الأدواء، ولا هو بالعلم الذي يوصل إلى اليقين. فلماذا إذن ألف الغزالي في علم الكلام وعرض بالشرح والبيان لقضاياها؟

تلك هي المشكلة الرئيسية في البحث ومنها تنفرع تساؤلات كثيرة منها:

1. ما المفهوم العام لعلم الكلام؟ وماهي موضوعاته؟ ولماذا سمي بهذا الاسم؟

2.. هل يعد علم الكلام مذموماً؟ وإذا كان غير مذموم فبم نفسر ما ورد عن نهى العلماء عن الاشتغال به، ورجوع بعض العلماء عنه؟

3. ما الفائدة من وضع هذا العلم عند الغزالي؟ وهل له فائدة محددة؟

4. ما المنزلة التي يحتلها علم الكلام عند الغزالي؟ وما هي مشروعية هذا العلم عنده، هل هي حرام أو واجب عيني أم كيفي؟

أما أهمية البحث فتتمثل في توضيح موقف الغزالي من علم الكلام، وبيان الوظيفة الأيديولوجية لهذا العلم بوصفه حارساً لعقيدة عوام الخلق، ومدافعاً عن وحدة الصف الإسلامي.

في حين أن الهدف من وراء هذا البحث هو تكوين تصور عن علم الكلام، وتحديد المسائل التي يتناولها هذا العلم، لما رأينا الكثيرين يزعمون أن الغزالي قد حرّم علم الكلام تحريماً مطلقاً ومنع الناس من الخوض فيه، وتوضيح ما قيل عنه أن موقفه يتراوح ما بين مباح له معتقد فيه الكمال، وبين ذام تارك ناف لأي قيمة له.

أما المنهج الذي اعتمد عليه هذا البحث هو المنهج التحليلي لعرض فكر الغزالي الكلامي من خلال تحليل أفكاره في مؤلفاته المتعلقة بعلم الكلام.

أما البحث فقد جاء في ثلاثة مباحث مسبقة بمقدمة، ومتبوعة بخاتمة ومذيلة بقائمة من المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بعلم الكلام. وتضمن هذا المبحث مفهوم الكلام عند بعض فلاسفة الاسلام من حيث التعريف، وبيان أهم الموضوعات التي يدرسها هذا العلم، والأسماء التي أطلقت عليه.

المبحث الثاني: مناهضة علم الكلام: أردنا أن نوضح في هذا المبحث موقف العلماء من علم الكلام حيث شاع عن كثير من الأئمة كـ (الشافعي، 204هـ) و(مالك، 179هـ) و(أحمد بن حنبل، 241هـ) وغيرهم ذمهم وتحذيرهم من علم الكلام وآراء المتكلمين حيث لم نقف عند كل إمام أو كل قول وإنما سنمثل لمواقفهم بما نسب لأبي حامد الغزالي.

المبحث الثالث: موقف الغزالي من علم الكلام: سنبين في هذا المبحث مقصود الغزالي من علم الكلام، وفائدته ومشروعية هذا العلم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

التعريف بعلم الكلام

إن فهم المصطلحات والمفاهيم في علم من العلوم والوقوف على موضوعاته وأسمائه مدخل مهم وضروري لحل كثير من الخلافات التي نشأت بين العلماء حول ذلك العلم، سواء تعلق الاختلاف بتصوره في ذاته وموضوعه أو بمكانته وفائدته، أو بعلاقته بغيره من العلوم ولهذا أردنا قبل الحديث عن موقف الغزالي من علم الكلام أن نعرف هذا العلم عند بعض العلماء، وبيان موضوعه وأسمائه التي أطلقت عليه.

1. في بيان مفهوم علم الكلام:

قدم فلاسفة الإسلام العديد من التعريفات لعلم الكلام، وهذه التعريفات وإن تباينت في ألفاظها إلا أنها تكاد تتفق على معني واحد، فهي مجتمعة على أن علم الكلام يساعد المسلم على نصره الآراء الدينية الواردة في القرآن والسنة بالفعل، وهذه التعريفات تُبين أن علم الكلام يستطيع المرء من خلاله أن يثبت العقائد الإيمانية إثباتاً صحيحاً وأن يرد كل الانحرافات عن هذه العقائد، ومن هذه التعريفات التي وردت على لسان الفلاسفة والمتكلمين تعريف (الفارابي 339هـ) (3) الذي عرف علم الكلام بأنه: ((صناعة الكلام يقتدر بها الإنسان على نصره الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة وتزيف كل ما خالفها بالأقويل)) (4)، ويعرفه (عضد الدين الإيجي 756هـ) (5) في المواقف بقوله: ((الكلام علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد ﷺ)) (6) وقال (ابن خلدون 808هـ) (7) بأنه: ((هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات في مذاهب السلف وأهل السنة)) (8).

يفهم من التعريفات السابقة أن علم الكلام علم من العلوم الشرعية المصطبغة بصبغة عقلية، تدور مسأله حول أصول العقائد الإسلامية وإثباتها والدفاع عنها ضد الآراء المخالفة لها، وأنه تميز بذلك عن غيره من العلوم الشرعية الأخرى، كالفقه والتصوف وغيره.

كما يتضح أن لعلم الكلام موضوعه الخاص به الذي يميزه عن غيره من العلوم، وهو البحث في أصل العقيدة لا في محورها، وهذا ما سنتناوله الآن.

2. موضوعات علم الكلام.

لكل علم موضوع يختص به، ولكي يصير العلم علماً فلا بد له من موضوع ولا بد له من منهج ولا بد له من نظريات يصل إليها، وبالنسبة لعلم الكلام فإنه كما سبق القول في تعريفه بأنه يقوم على إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية، فإن موضوعه يتناول العقيدة الدينية، والدين يقوم على جملة من الأحكام بعضها يتعلق بالأمور الاعتقادية وبعضها يتعلق بالأمور العملية، من العبارات والمعاملات أما موضوعات العقائد الدينية التي يتناولها علم الكلام فهي:

1- ذات الله سبحانه وتعالى: أن يبحث فيه عن عوارضه الذاتية التي هي صفات الثبوتية والسلبية، وعن أفعاله: إما في الدنيا كحدوث العالم وإما في الآخرة كالخشر، وعن أحكامه: كبعث الرسل ونصب الإمام في الدنيا من حيث أئمتها واجبان عليه تعالى أو لا والثواب والعقاب في الآخرة من حيث أئمتها يجبان عليه أم لا (9).

2. العالم من حيث دلالة على الله تعالى: من الموضوعات التي تكلم فيها المتكلمون واعتبرت من موضوعات علم الكلام هي حدوث الأجسام، والرد على الدهرية اللذين يقولون بقدوم الدهر، والدلالة على أن للعالم محدثاً وهو الله تعالى والرد على المعطلة (10).

3- وإلى جانب الموضوعات السابقة هناك موضوعات أخرى تناولها علم الكلام منها على سبيل المثال: القضاء والقدر، وحرية الإدارة الإنسانية التي عرفت بمسألة الجبر والاختيار (11).

4- الإمامة: اختلفت الآراء حول هذا الموضوع (الإمامة) على أن تكون من موضوعات علم الكلام أنهم يعتقدون أن الإمامة ليست من الأصول بل هي من الفروع وعلى هذا تكون الإمامة من المتممات لموضوعات علم الكلام لأنها هي من الفروع وليست من الأصول.

3. أسماء علم الكلام وأسباب التسمية.

أطلقت على علم الكلام الباحث في المسائل الاعتقادية العديد من الأسماء التي منها:

1 - سُمي علم الكلام بعلم أصول الدين حيث تشمل هذه التسمية عدة أمور منها ما هو الدين؟ وما المراد منه؟ كما سمي بهذا الاسم لأن موضوعه يتناول أصول الدين، وهي الإيمان بالله تعالى ووحدانيته تعالى، وصفاته وأفعاله والإيمان بالوحي وإرسال الله تعالى الرسل والإيمان بالبعث ... الخ،

2. سماه (أبو حنيفة، 150هـ) بالفقه الأكبر، من حيث أنه يتعلق بالأحكام الاعتقادية الأصلية في مقابل علم الفقه الأصغر الذي يتعلق بالأحكام الفرعية العملية كالصوم والصلاة والزكاة وغيرها من الأحكام (12).

3. أطلق عليه (الفتازاني، 793هـ) (13) علم التوحيد والصفات.

4- وسمي بعلم الكلام حيث يعتبر هذا الإسم هو الإسم المشهور له وذلك لعدة أسباب.

1. إن مسألة الكلام الإلهي، كانت أشهر مباحثه، فسمي الكل باسم أشهر أجزائه.
2. سمي بذلك أنه يورث قدرة على الكلام فسمي به تسميته باسم المسبب، وأيضاً لأن نسبة هذا العلم للعلوم الإسلامية، كنسبة المنطق إلى الفلسفة، فسمي بالكلام.
3. سمي بعلم الكلام، لأن مباحثه نظرية فهو يبحث في الأمور الاعتقادية التي لا يندرج منها فعل، وعلى هذا فالكلام مقابل الفعل، وكلام المتكلمون نظري لفظي لا يتعلق به فعل، بخلاف الفقهاء الباحثين في الأحكام الشرعية العملية (14).
4. قد ترجع تلك التسمية إلى أهم الموضوعات التي تناولها هذا العلم وهو كلام الله تعالى من حيث القدم والحدوث.
5. وقد سمي بعلم الكلام، لأن أصحابه تكلموا فيما سكت عنه الصحابه والتابعون لهم بإحسان.
6. هناك رأي، يرى أنه سُمي بهذا الإسم حيث جرت العادة عند علماء الدين الباحثين في الأصول بالعقل حينما أرادوا أن يعنونوا بأبحاثهم بالكلام فيه فقالوا: الكلام في الصفات والأفعال، الذات، العقل(15).

مما سبق يلاحظ أن أصح الأقوال في ذلك هو الرأي الرابع، لأن مسألة خلق القرآن هي أشهر المسائل التي ثار حولها الخلاف بين المتكلمين زمن (المأمون 218هـ)، إذ احتدم الصراع إلى حد الاضطهاد وسفك الدماء بين المعتزلة والحنابلة حول قضية: هل القرآن مخلوق أم غير مخلوق؟ هل كلام الله محدث أم قديم؟ فأطلقت التسمية على العلم بأكمله.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا الشكل الذي يتخذه علم الكلام هو الشكل التعليمي والشكل الدفاعي، ويقتضي الدفاع التسلح بالحجج المختلفة، وتلك الحجج تعتمد على العقل كما في تعريف (ابن خلدون، 1404م) وتعتمد على النقل كما في تعريف (الإيجي، 680هـ)، لأن الإثبات يحتاج إلى النقل عن صاحب الشرع، ومن هذا يتضح أن المنهج العقلي والمنهج النقل لصبقان بعلم الكلام فهو لا يستغني عنهما، لأنه لا يقوم بغيرهما، ومن هنا نستطيع أن نجعل العقل والنقل المنهجان الأساسيان في علم الكلام، ثم يتفرع عنهما أو يلحق بهما مناهج أخرى تابعة.

المبحث الثاني

مناهضة علم الكلام

كثرت العلوم التي اعتنت بفهم النص الشرعي وما يرتبط به من مسائل، ومن تلك العلوم علم الكلام الذي يرجع إلى البيئة الإسلامية ومصادر المسلمين، وقد مر بمراحل عدة تداخلت فيها أسباب التأثير شأنه شأن العلوم الأخرى، إلا أنه بقي محافظاً على سمته الأساسية وهي الدفاع عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، ورد الشبه عنها، وقد تناول العلماء هذا العلم من جوانب عدة، واختلفت الآراء حوله، وسبب ذلك يرجع إلى تاريخ نشأته على يد متكلمي المعتزلة، وإلى استخدام بعض المتكلمين لمناهج فلسفية ومنطقية أبعدت المناقشات الخاصة بمسائل العقيدة عن مصادرها الأساسية وعن جوهره العقيدة كما عرضتها آيات القرآن بوضوح وجلاء، ومحاوله بعض المتكلمين التقليل من شأن السنة رداً أو تأويلاً، والتشكيك في دلالتها بأساليب عقلية لا يعرفها أهل العربية ولا تستقيم مع أصول النظر الإسلامي وأساليب الاستدلال القرآني القريبة من العقل والفترة.

ويبدو أن هذه هي أبرز الأسباب التي أدت إلى مناهضة علم الكلام من قبل مجموعة من رجال الحديث من السلف، الذين قاوموا أيّة محاولة لتدبر النصوص المتشابهة وتأويلها، وأسرفوا في إلصاق شتى التهم بمن يحاول ممارسة هذا اللون من التفكير، بغض النظر عن النتائج التي ينتهي إليها، حيث أمسى شعارهم: ((فرمن الكلام، في أي صورة يكون، كما تفر من الأسد)) (16). بل نقل عن الإمام (مالك بن أنس 179هـ) خطر السؤال في بعض المسائل، واعتبار مثل هذا السؤال بدعة، فحين سئل عن كيفية الإستواء على العرش؟ أجاب: "الإستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة" (17). ولهذا وصف الإمام مالك بن أنس جميع الذين يتناولون التفكير والحديث في ذات الله وصفاته بالمبتدعين، وكان يحذر من هذه البدع فيقول: ((إياكم والبدع، قيل يا أبا عبد الله وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وكان يقول: من طلب الدين بالكلام فقد ترندق)) (18).

وعقب مالك ناهض الإمام (الشافعي 204 هـ) أيضاً المنحى الكلامي في التفكير، فشن حملة عنيفة على المتكلمين وبالغ في التشنيع على هذا النوع من التفكير فقال: ((لويلعلم الناس ما في علم الكلام من الأهواء لقرؤا منه فرارهم من الأسد، وقوله أيضاً: حكمي في أهل الكلام، أن يضربوا بالجرید، ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على علم الكلام)) (19).

يتضح من ذلك أن الشافعي دعا إلى التحذير من علم الكلام ومن مناهج المتكلمين وبالتالي لم تكن دعوته هدماً لأسس هذا العلم، وإنما هي دعوة إلى تصحيح أساليبه وتغيير وجهته وفق قواعد منضبطة تعتمد على المصادر الشرعية، والأساليب القرآنية وقواعد البيان في اللغة العربية.

ثم جاء بعده الإمام (أحمد بن حنبل 241 هـ) فاتبع السبيل نفسه . وأسرف في مقارعة التفكير الكلامي، حتى زج نفسه في سجالات ومماحكات صاحبة مع المتكلمين، قادته في نهاية المطاف إلى أن يضرب بالسوط في مناظرته مع (ابن أبي دوؤاد ق. الثالث الهجري) حول مسألة خلق القرآن(20).

لذلك أعتبر موقف أحمد بن حنبل من علم الكلام موقفاً قاسياً فقد كان ينهى الناس عن علم الكلام، وعن التفكير في العقيدة بالتفلسف فيها فكان يقول : لا يفلح صاحب الكلام أبداً ولا ترى أحداً ينظر في الكلام إلا وفي قلبه مرض(21)، وقوله: ((علماء الكلام زنادقة)(22).

وواصل الحنابلة من بعده مناهضة علم الكلام تبعاً لمنهج إمامهم، فخاصوا صراعات حادة مع أصحاب الكلام، واعتمدوا سلاح التفكير في هذا الصراع، وبات تراثهم رافداً تستقى منه فتاوى تكفير فرق المسلمين، تلك الفتاوى التي عملت على تعميق انقسامات الأمة، وظلت إلى الآن تُجهض مساعي الحوار والتفاهم بين المذاهب الإسلامية.

وبذلك تغلغت أفكار التيار المناهض للكلام في وعي عامة المسلمين، فبدأ كثير منهم ينظر بإرتياب للفكر الكلامي، بل تنامت هذه الحالة، وصارت العلوم العقلية برمتها ينظر إليها بتوجس وريبة، وأشيع مناخ مشبع بالتهمة حول هذه العلوم حتى اضطر ذلك بعض المهتمين بما للتمسك بالثقية والتكتم على معارفه، خشية إثارة حنق العامة، خاصة وأن بعض خصوم الكلام عمدوا إلى صياغة خطاب تحريضي ضد علم الكلام ومن يتعاطه، وهذا ما ظهر في أسماء كتبهم، فمثلاً كتب (أبو اسماعيل الأنصاري الهروي 481 هـ) كتاباً بعنوان (ذم الكلام وأهله)، وكتب الغزالي كتاب (إلجام العوام عن علم الكلام)، وكتب (موفق الدين المقدسي 620 هـ) كتاب (تحريم النظر في كتب علم الكلام)(23).

ومن خلال اطلاعنا على كتاب حسن الشافعي المعنون بـ (المدخل إلى دراسة علم الكلام) أننا نوافق رأيه حينما قال ((وأما نهي السلف عن الكلام والاشتغال به فلعل مقصودهم كلام أهل البدع المخالفين للكتاب والسنة، وهذا ما يشهد لهم اشتغالهم هم أنفسهم بلون من الكلام يتفق في رأيهم مع القرآن ويعتمد على السنة الصحيحة ومدارك العقول السليمة، فألف (أبو حنيفة، 150 هـ) فيما يروى عنه الفقه الأكبر، والفقه الأبسط، والوصية، والعالم والمتعلم، وناظر الشافعي حفصاً الفرد وغيره ورد على المرجئة، وألف أحمد بن حنبل الرد على الجهمية وكلها مؤلفات في الكلام)(24).

خلاصة ذلك أن نهي العلماء في النصوص السابقة كان منصبا على من استخدم علم الكلام على طريقة الفلاسفة، وعلى طريقة أهل الأهواء والبدع الذين غلبوا الجانب العقلي، وتركوا الكتاب والسنة، وأكثروا من إيراد الشبه الواردة على عقائد أهل السنة، وشددوا النكير على من يفتح باب الجدل، مستدلين بقول النبي ﷺ . فيما رواه مسلم وأحمد ((هَلِكِ الْمُتَنَطِّعُونَ*)) أي المتعمقون في البحث والاستقصاء، وذلك لاشتمال هذا النوع من الكلام الفلسفي المعقد على كثير من الخبط والتضليل وعدم وفائه بكشف الحقائق، وعمارة القلوب باليقين، بل إنه يورث الزعزعة في العقيدة.

والجدير بالذكر أن مناهضة علم الكلام لم تسر على جميع العلماء المسلمين وإنما نجد فريقاً منهم أيد الاشتغال بعلم الكلام، ومن هؤلاء الذين رأوا ضرورة النظر في أصول الدين وإثباتها بالعقل، استهلال (الماتريدي، 333هـ) كتابه التوحيد ببيان أن سبيل معرفة الدين تتم بالنظر بجانب العقل، و(الأشعري، 321هـ) في كتابه استحسان الخوض في علم الكلام يبين فيه ضرورة النظر في الدين، ومن بعده (الباقلائي، 02هـ)، حيث قدم العلماء المؤيدين لعلم الكلام أدلة نقلية وعقلية نذكر منها على سبيل المثال :

- الترتيبي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان مستدلين بقول الله تعالى: **يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ**

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (25).

- إرشاد المسترشدين بإيضاح الحجة وإلزام المعاندين بإقامة الحجة.
- حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين.
- أنه تُبْنَى عليه العلوم الشرعية فإنه أساسها وإليه يؤول أخذاً واقتباساً.
- صحة النية والاعتقاد إذ بما يرجى قبول العمل وغاية ذلك كله الفوز بسعادة الدارين (26).

فبالإضافة إلى فريق المناهضين والمؤيدين لعلم الكلام نجد فريقاً توسط المعارضة المطلقة والتأييد المطلق، وهؤلاء يميزون بين موضوعات علم الكلام، فمنه الكلام المحمود ومنه الكلام المذموم، وأيضاً من حيث المشتغلين به والممنوعين من الاشتغال به، والكلام المحمود هو المباحث الخاصة بأثبات الواجب لله تعالى وصفاته والنبوة والمعاد على قانون الإسلام، وهذه المسائل أصل العلوم الشرعية وأساسها وهي:- تفصيل الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله... الخ، وهذه المباحث المذكورة لتقوية الكتاب والسنة لا لمخالفتها فلا حرمة ولا كراهة، فمعرفة هذه المباحث على وجه الإجمال فرض عين على كل مسلم، وعلى وجه التفصيل من فروض الكفايات كما يقول الغزالي الذي رأى أن دراسة علم الكلام من فروض الكفايات كالقيام بحراسة الأموال وسائر الحقوق كالتقضاء والولاية.

وعلى هذا فإن علم الكلام مباح عند الحاجة إليه في إزالة الشكوك في أصول العقائد، ويكون مذموماً حينما يكون الكلام مخالفاً للكتاب والسنة (27).

أما المذموم من الكلام فهو المخالف للكتاب والسنة كإدخال مسائل لا توافق الكتاب والسنة، أو إثباتها على وجه لا يوافق الكتاب والسنة.

وعليه فإن الموقف السليم من علم الكلام هو الاعتراف بأن إطلاق ذمه في كل حال أو مدحه في كل حال خطأ، إذ فيه منفعة من جانب وفيه مضرة من جانب آخر، أما مضرته ففي إثارة الشبهات وتأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة وتثبيتته في صدورهم، وأما منفعته فقد يُظن في تصور الغزالي أن علم الكلام قادراً على كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه. يقول الغزالي: ((إن فيه منفعة وفيه مضرة فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام)) (28) فما مقصود علم الكلام عند الغزالي؟ وما فادته؟ وما حكم مشروعيتها عند الغزالي؟ هذا ما سننفضله في المبحث التالي.

المبحث الثالث

موقف الغزالي من علم الكلام

1. مقصود علم الكلام عند الغزالي: عن مقصود علم الكلام يقول الغزالي: ((صادفته علماً وافياً بمقصوده، غير واف بمقصودي، وإنما المقصود منه حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة)) (29) يقصد الغزالي أن مقصود علم الكلام هو حفظ العقيدة على مسلم أخذ مبادئه من القرآن والسنة أي حفظهما من كل شكوك يضعها أعداء الإسلام حول مبادئ وأصول الدين... هذا هو مقصود علم الكلام فهو علم لا يعتقد بصحة قضاياها إلا المؤمن بعقائده أصلاً.

أما مقصود الغزالي فقد كان إدراك قواعد الدين إدراكاً يقينياً واضحاً يستند إلى العقل فيقول: ((وهذا قليل النفع في حق من لا يسلم سوى الضروريات شيئاً أصلاً، فلم يكن الكلام في حقي كافياً، ولا لدائي الذي كنت أشكوه)) (30).

هذا النص الذي قاله الغزالي يفهم منه أن الغزالي كان موضوعياً في تفكيره فيقول: ((لما نشأت صنعة الكلام وكثر الخوض فيه وطالت المدّة، تشوق المتكلمون إلى محاولة الذب عن السنة بالبحث عن حقائق الأمور، وخاصوا في البحث عن الجواهر والأعراض وأحكامها ولكن لما لم يكن ذلك مقصود علمهم، لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى فلم يحصل منه ما يحو ظلمات الخيرة في اختلافات الخلق ولا أبعد أن يكون قد حصل ذلك لغيري، بل لست أشك في حصول ذلك لطائفة، ولكن حصولاً مشوباً بالتقليد في بعض الأمور التي ليست من الأولويات والغرض الآن حكاية حالي، لا الإنكار على من استشفى به فإن أدوية الشفاء تختلف باختلاف الداء وكم من داء ينتفع به مريض ويتضرر به آخر)) (31).

إذا أمعنا النظر في النص السابق وحاولنا فهمه أتضح عندنا أن الغزالي يرى أن المتكلمين حججوا عن إدراك الحقيقة لسببين هما: التقليد المذهبي الذي يعتبر حجاباً كثيفاً يحول بين القلوب وبين تجلي الحقائق فيها فإذا لم يستطع الإنسان كسر قيد التقليد فلا يمكن ان تنكشف له الحقيقة.

السبب الآخر يتعلق بالمنهج الكلامي ذلك أن المتكلمين لم يستخدموا في مجادلاتهم براهين منطقية محققة، بل استندوا إلى مقدمات تسلموها تقليدياً ولم يحصوها، ومن ثم جاءت براهينهم ضعيفة لا توصل إلى اليقين ولا تبلغ إلى الحق.

هكذا يقرر الغزالي أن أدلة المتكلمين ومناهجهم ضعيفة لا تقوم على أسس صحيحة أو مبادئ محققة، ومن ثم فإنها تثير الحيرة والشك أكثر مما تفيد اليقين، ونتيجة لذلك فإن علم الكلام لا يمكن أن يقود إلى الإيمان أو يكشف عن حقائق الأمور، بل إن غاية ما يفيد هذا العلم هو رد الشبهات والدفاع عن العقيدة ضد خصومها، صحيح أن بعض الناس قد يفيد علم الكلام وتنفع معه أدلة المتكلمين وتكون سبباً من أسباب إيمانه، ولكن هؤلاء قلة وفئة معينة فينبغي أن يحدد الكلام في دائرتها وأن يستخدم بالقدر الذي يفيد معها، أما عامة المسلمين وجمهورهم وأصحاب الفطرة السليمة فإن الكلام قد يضرهم أكثر مما يصلح، ولهذا ألف الغزالي كتابه إجماع العوام عن علم الكلام، وأكد في كتاب الإحياء أن العامي ينبغي أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة، فإن ما يشوشه الجدل أكثر ما يمهده، وما يفسده أكثر ما يصلحه (32).

بناء على ما تقدم ينبغي أن ينظر إلى علم الكلام كما قصده الغزالي بوصفه دواءً يعالج به المرضى، والدواء لا بد أن نراعي فيه مقادير معينة وأن يتحقق من إمكانية نفعه للمريض وإلا كان ضرره أكبر من نفعه. فيحصر الغزالي أصناف من يمكنهم الاستفادة من علم الكلام في اثنين: مريض وطبيب . فالأول رجل وقعت له شبهة ليست تزول عن قلبه بكلام قريب وعظي ولا بخبر نقلي عن الرسول، فيجوز أن يكون القول المرتب الكلامي دافعاً شبهته ودواء له في مرضه، والثاني: شخص كامل العقل راسخ القدم في الدين ثابت الإيمان يريد أن يحصل هذه الصنعة ليداوي بها مريضاً إذا وقعت له شبهة وليفحم به مبتدعاً إذا نبغ، وليحرص به معتقده إذا قصد مبتدع إغواءه(33).

ومن زاوية أخرى يعد الغزالي علم الكلام من العلوم التي لها لباب وجواهر لا علوم القشور حيث قسم في كتابه (جواهر القرآن) العلوم إلى علوم هي قشور وعلوم هي لباب ومن العلوم القشور عنده النحو، وقسم علوم اللباب طبقتين، إحداها أقل قيمة من الأخرى، وقسم الأقل قيمة إلى ثلاثة جعل القسم الثاني هو محاجة الكفار ومجادلتهم، ومنه يتشعب علم الكلام(34).

2. فائدة علم الكلام والحاجة إليه عند الغزالي:

أقصر الغزالي مهمة علم الكلام في الدفاع عن العقائد الدينية ورد الشبهات، ويرتبط ذلك بوجود مبتدعة وتشويشهم لعقائد المسلمين، لذلك كان يرى الغزالي أنه لم تكن هناك حاجة لوجود علم الكلام لولا وجود المبتدعة، فعلم الكلام حارس لقلوب العوام عن تشويش المبتدعة، لذلك شبهه الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين علم الكلام بالحارس فيقول: ((الذي دعا الناس لاستئجار الحراس لحراسة طريق الحج هو رد العدوان ووجود الخوف، ولو لم تقم طائفة بالعدوان على الحجاج لما احتجنا إلى الحراسة)) (35).

يفهم من ذلك أن الغزالي يشبه دور المتكلم تجاه العقيدة، بدور الحارس الذي يحرس الناس في طرق الحج، فالناس اضطروا إلى اتخاذ الحراس خوفاً من تعدي الأعراب اللصوص عليهم، فإن قصر الحارس وظيفته على الحراسة فقط، لا يُعتبر من جملة الحجيج، وكذلك المتكلم فإن الناس احتاجوا إليه لحراسة العقيدة. فإن تجرد للمناظرة والمدافعة ولم يسلك طريق الأخرة ويشتغل بما يصلح قلبه، لم يكن من جملة علماء الدين، ولا يعتبر عارفاً بالله لأن معرفة الله تعالى، كما يقول الغزالي، لا تحصل من علم الكلام، بل إن الكلام قد كان حجاباً عنها ومانعاً منها، وإنما الوصول إلى المعرفة بالمجاهدة، التي جعلها الله سبحانه وتعالى مقدمة للهداية حيث قال تعالى: **(وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْحُسَيْنِ)** (36)، ويؤكد الغزالي أن منهج الكلام ومجادلات المتكلمين ومعرفة التفاريع الغريبة لا تزيد المتجرد لها، مع الإعراض عن غيرها إلا قسوة في القلب، وغفلة عن الله تعالى، وتمادياً في الضلال وطلباً للجاه، إلا ما تداركه الله تعالى برحمته، أو مزج مع الكلام غيره من العلوم الدينية (37).

كما يفهم من ذلك أن موقع علم الكلام حسب رأي الغزالي من الدين كموقع الحارس من طريق الحج ولهذا لخص الغزالي فائدة علم الكلام بكلمات قليلة وهي:

(حراسة عقيدة العوام عن تشويش المبتدعة) فالغزالي يؤكد على العامي أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة، فإن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهدده، وما يفسده أكثر ما يصلحه، لأن الكلام قد يثير الشبهات ويحرك العقائد ويزيلها عن الجزم والتصميم، وقد يصعب رجوع العقيدة وتأكيداها بالدليل الكلامي أو بأدلة المتكلمين، فعلم الكلام عند الغزالي إذاً لا يحتاجه أصحاب الفطر السليمة ومن لم تطرأ لهم شبهة كالصغار مثلاً، وهذا ما صرح به الغزالي، وهو يوضح الطريقة الصحيحة في تعليم الصبيان، فذكر أنه ينبغي تلقينهم العقيدة بعيداً عن علم الكلام وأدلة المتكلمين، فيبدئون بحفظ القرآن ثم فهمه وتفسيره (...) (38).

فجميع عقائد العوام ومبادئها التلقين المجرد والتقليد المحض، وقد يكون الاعتقاد الحاصل بالتقليد المحض ضعيفاً في البداية، فلا بد من تقوية إثباته في نفس الصبي والعامي حتى يترسخ ولا يتزلزل، وليس الطريق لذلك تعلم صنعة الكلام والجدل، بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الأحاديث ومعانيه ويشتغل بوظائف العبادات، فالأمر عند

الغزالي لم يقتصر على الصغار، بل يشمل العوام أيضاً من سائر الناس لذلك ألف كتابه (إلجام العوام عن علم الكلام) الذي بيّن فيه اعتقاد السلف وما يجب على عوام الخلق أن يعقدوه في الإخبار عن ذات الله تعالى وصفاته، من أجل التمييز بين ما يجب البحث عنه وما يجب الإمساك والكف عن الخوض فيه، فلخص مذهب السلف في عدة نقاط، فكل من بلغه حديث من هذه الأحاديث الموهمة للتشبيه من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور وهي: ((التقديس، ثم التصديق، ثم الإعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة)) (39).

فهذه سبع وظائف اعتقد السلف كافة وجوبها على كل العوام، فلا يجب على العامي أن يخوض في تلك الأخبار بالتأويل كما هو عند المتكلمين، بل ينبغي الاعتقاد بالأمور السبعة التي ذكرها، وقد قصر التأويل على فئة العارفين، أما سائر الخلق فهم من العوام الذين لم يكلفوا بالخوض في سلوك منهج المتكلمين.

بهذا النحو نخلص جزئياً إلى أن ماهية الكلام في تصور الغزالي تنحصر في مستوى أول، في نقض أقوال الخصوم (40)، ثم في مستوى ثان، في الدفاع عن عقيدة العوام (41)، ولهذا صار لعلم الكلام مع الغزالي وظيفة إيديولوجية تبريرية باعتباره محافظاً على وحدة الصف الإسلامي، لكن بالرغم من الأهمية البالغة لعلم الكلام فهو في حق البعض ليس بهم في حكم الغزالي، لأن المقصود بالكلام الخاصة فقط (42)، وإن فائدة علم الكلام هي معرفة أصول الدين، والقدرة على إثبات قواعد العقائد بالدليل والحجة، والقدرة على إبطال الشبهات التي تثار حول قواعد العقائد.

3. مشروعية علم الكلام عند الغزالي:

بيّننا فيما سبق أن مقصود علم الكلام عند الغزالي: (حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة)، كما بيّننا رأي الغزالي في علم الكلام من جهة القصد والوظيفة والغاية حيث حصر مقصود هذا العلم في الهوية الدفاعية، وبيننا أيضاً كيف درج علم الكلام ضمن العلوم الإسلامية الظرفية التي هي من إختصاص الخاصة من العلماء، وليس من شأن العوام حيث بين الغزالي ذلك في كتابه (إلجام العوام عن علم الكلام)، فيرى إن الاشتغال بهذا العلم.. من فروض الكفايات، لأنه لا يجب على كافة الخلق إلا التصديق وتطهير القلب عن الريب والشك بالبرهان، وهو فرض عين في حق من اعتراه الشك لإزالته وإن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجبة والشك غير مستحيل وإن كان لا يقع إلا في الأقل والدعوة بالبرهان مهمة في الدين، وقد يثور مبتدع و يتصدى لإغواء أهل الحق بإفادته الشبهة فيهم فلا بد ممن يقاوم ويعارض إغواءه بالتقبيح ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم (43).

فعلم الكلام عند الغزالي هو علم للنوازل والأمور الطارئة، لذلك لا يكلف الناس جميعاً به، بل حكمه كحكم أي صناعة أو علم لا يحتاجه سائر الخلق وفي كل وقت، فلا يطالب الناس جميعاً بالإطلاع عليه والتمرس بأدلته بل ينبغي أن يشتغل به بعض العلماء رفعا للحرص عن الأمة وحراستها عقائدها ودفعاً للشبهات عنها.

بناءً على ذلك فإن الغزالي يشدد الحرص عن التقليل من أهمية الدليل الكلامي لذلك حصر مهمته في دفع الشبهات، ويؤكد ذلك إطلاقاً حكم التحريم على علم الكلام إلا لبعض الأشخاص حيث وضعنا ذلك في العنصر السابق.

والجدير بالذكر أن الغزالي يحكم على علم الكلام عدة أحكام مختلفة، فهو واجب كفائي، وحرام، وواجب عيني، ولو قرأنا تلك الأحكام منفردة بعيداً عن صلتها بما قبلها وما بعدها من كلام لوجدنا موقفاً متناقضاً مختلفاً غاية الاختلاف، ولكن من خلال الفهم لجملة كلامه نجد أنه يصرح مرة بالتحريم لشدة ضرره على عوام الخلق وكثرة آفاته التي ذكرناها سابقاً، وعندما وصف تعلمه بالواجب العيني فهو يتكلم عن حالة خاصة لشخص تمكنت البدعة منه ولم يستطع أن يزيلها ويعيد الطمأنينة لنفسه إلا بممارسة نوع من الكلام وما هو من جنس أدلة المتكلمين، فهي حالة قليلة الوقوع لشخص ليس أمامه أي طريق إلا طريق الكلام فهو في حقه واجب عيني، أما وصف الكلام بأنه واجب كفائي فهو الغالب في عباراته، لأن الغزالي يرى أن هذا العلم ليس من مهمته إلا دفع الوسواس والشبهات وقمع المبتدعة وحراسة العقيدة وهي مهمة دفاعية لا يحتاج إليها سائر الخلق ولا ينتفع بها عوام الناس، ويستغنى عنها جمهور العلماء، فكل الناس لا يطالبون إلا بالإيمان الجازم، ويجب على بعض العلماء أن يتمرسوا بعلم الكلام وأن يجرروا أدلة المتكلمين لحفظ العقيدة ورد الشبهات عنها إذا وقعت، فعلم الكلام دواء لا غذاء كما وصفه الغزالي في أكثر من مكان والدواء لا يحتاجه إلا المريض، وهذه هي حقيقة الواجب الكفائي(44)، وتفصيل تلك الحالات نجده بوضوح من خلال ما ذكره في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) حين قسم الناس إلى أربع طوائف:

الأولى: آمنت إيماناً بسيطاً من غير تعقيد أدلة وبراهين كإيمان من سبق بأجلاف العرب، فهؤلاء مؤمنون حقاً فلا ينبغي أن تشوش عليهم عقائدهم، بل يجب أن يتركوا وحالهم فلا يتعرض لهم.

الثانية: طائفة لم تتبع الحق ومالت عنه كالكفرة والمبتدعة فهؤلاء أيضاً لا جدوى من استخدام الكلام معهم، بل إن الكلام لا يزيد أمثال هؤلاء إلا تعصباً وبعداً عن الحق.

الثالثة: بعض الأذكياء بالفطرة، الذين وقعت في نفوسهم بعض الشكوك في العقيدة، وبعض الإشكالات حولها، فهؤلاء يجب التلطف معهم والرفق بهم في العلاج حتى تماط هذه الشكوك وتزول الشبهات.

الرابعة: طائفة من الأذكياء الذين ضلوا، فهؤلاء أيضاً يجب أن يرفق بهم حتى يستمالوا إلى الحق ويرشدوا إلى الهدى وذلك من غير إثارة العصبية في نفوسهم، فالكلام إذن يمكن أن يستخدم مع الفرقتين الثالثة والرابعة إذا ما وجد معلم بارع خبير بمداواة النفوس وأمراض القلوب(45).

يتضح من هذا التقسيم أن الغزالي حدد طبيعة الكلام من خلال ثلاثة اتجاهات تجري مجرى المقدمات، تمهيد أول في بيان أن علم الكلام من المهمات في الدين، وتمهيد ثان في بيان أنه ليس مهماً لجميع المسلمين بل لطائفة منهم مخصوصين، وتمهيد ثالث في بيان أنه من فرض الكفايات لا من فرض الأعيان(46).

وبناء على ما تقدم نرى أن الغزالي لا يحرم علم الكلام تحريماً مطلقاً، بل يرى أنه حرام في حق أكثر الناس، إلا أنه قد يكون واجباً كفايياً أو عينياً، لذلك شبّه المتكلم بالطبيب فقال: (ينبغي أن يكون كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر إذ لا يضعه إلا في موضعه، وذلك في وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة)(47).

هذا هو موقف الغزالي من علم الكلام وهو قد كان ملازمه في بداية حياته العلمية، لكنه أدرك بعد ذلك أنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للاستقرار لدى بعض الناس وذلك حسب الأمراض التي قد يصاب بها البعض دون البعض الآخر، قد يكونوا من العامة أو من شبه الخاصة، ومن هنا أضاف مدعماً طبيياً بامتياز ألا وهو التصوف السلوكي بالدرجة الأولى.

فعلم الكلام أذن حسب رأيه لا يتوجه إلى المقلد القاصرة فطرته، ولا إلى ضعيف العقل الذي أخذ عقيدته الباطلة بتقليد أو سماع، بل يتوجه إلى الخواص بما هم ذو فطنة وذكاء سواء أكانوا مؤمنين أو مبتدعين أو كفرة.

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه وتحليله يمكن لنا أن نسجل بعض النتائج خلص إليها البحث.

1. ابتدأ الغزالي حياته الفكرية فقيهاً، وصار أصولياً، وأضحى متكلماً، وجاهد فيلسوفاً، وأنهى صوفياً، حيث وصفه أستاذه (أبو المعالي الجويني، 478هـ) بالبحر الغريق، وعوضاً عن أن يكون مغرماً للآخرين غرق هو في ذاته.
2. أن البحث عن اليقين شكّل همّ الغزالي في مختلف مراحل حياته الفكرية، حيث أن التغير الدائم في فكره ما هو إلا تطور لأسلوب البحث عن اليقين، وبهذا المعنى لن تكون التحولات والتقلبات سوى عوارض ضرورية شكلت بدورها العناصر الجوهرية في تأليف الغزالي الفكري، بل إن تلونه هذا بين المذاهب وعدم استقراره على قول واحد طوال حياته قد يحسب أنه مظهراً من مظاهر عبقريته وعظمة فكره.
3. أن ما ورد عن العلماء من السلف والمحدثين من نصوص تناهض علم الكلام محمولة على من استخدم هذا العلم على طريقة الفلاسفة، وعلى طريقة أهل الأهواء والبدع الذين غلبوا جانب العقل وتركوا الكتاب والسنة، وليس النهي الوارد على الإطلاق، بل إنه قد يتحتم. على سبيل الكفاية. للرد على غلو المبتدعة ونحوهم، وبهذا يعلم المذموم من علم الكلام والواجب منه.

4. بين الغزالي أن علم الكلام له دور محدود لا يتعداه وهو الدفاع عن العقيدة ضد خصومها، وعلاج بعض الشبهات التي تحدث لفئة معينة من الناس، ومن ثم يرى الغزالي أن يؤخذ الكلام بقدر معين وفي حدود معينة، كما يؤخذ الدواء لعلاج المرض.

5. علم الكلام عند الغزالي له ضرر وله فائدة، فضرره يتجلى في إثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وفي تأكيد اعتقاد المبتدعة فاهوى والتعصب وبغض الخصوم يستولى على قلب المتكلم ويمنعه من إدراك الحق والتسليم به، أما منفعته فتظهر في نوع واحد وهو حراسة العقيدة على العوام وحفظها عن تشويش المبتدعة بأنواع الجدل، فإن العامي ضعيف يستفزه جدل المبتدع وإن كان فاسداً ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه.

6. الإمام الغزالي يحكم على علم الكلام عدة أحكام مختلفة، فهو واجب كفائي، وحرام، وواجب عيني، فمرة يصرح بالتحريم لشدة ضرره على عوام الخلق وكثرة آفاته، ومرة واجب عيني في حالة خاصة لشخص تمكنت البدعة منه ولم يستطع أن يزيلها، ويعد الطمأنينة لنفسه، لا بممارسة نوع من الكلام، ومرة واجب كفائي لأن الغزالي يرى أن هذا العلم ليس من مهمته إلا دفع الوسوس والشبهات، وقمع المبتدعة وحراسة العقيدة وهي مهمة دفاعية لا يحتاج إليها سائر الخلق.

ختاماً لذلك يمكننا القول من وجهة نظرنا إن علم الكلام علم يتضمن الدفاع عن العقيدة بالحجج العقلية، وقد ارتبط ظهوره بأحداث سياسية وتطورات اجتماعية (الخلافة ومسألة القدر) وعوامل خارجية تتجلى في احتكاك المسلمين بشعوب وحضارات وديانات وثقافات أخرى، هو الشيء الذي حتم على المتكلمين النهوض للحفاظ على سلامة العقائد الإيمانية وإثباتها ودحض الشبهات المثارة حولها، وقد تم الدفاع عن عقيدة الإسلام بمنهج عقلي، إضافة إلى الاستناد إلى النقل والاعتماد على الكتاب والسنة، ونظراً لأهمية هذا العلم والدور الذي لعبه في فترة أوجه حتى عُدد من أهم العلوم الإسلامية، وقد اصطلح على تسميته بعدة أسماء منها على سبيل المثال علم أصول الدين والفقهاء الأكبر في مقابل الفقه الأصغر (الفقه).

الهوامش والتعليقات:

1. الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ولد في مدينة طوس في خراسان، 1059م - 450هـ/1111م - 505هـ) درس مبادئ العلوم في بلده، ومن مؤلفاته جواهر القرآن، بداية الهداية، البسيط، الوسيط المحيط بالبسيط (موسوعة أعلام الفلسفة، ج2، ط1، بيروت، ص93-94).

2. الغزالي: إحياء علوم الدين، مج1، دار المنهاج ، السعودية، ط1، 2011م، ص19.
3. الفارابي: أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي، ولد بقرية وسييع من أعمال فاراب الجمهورية تركستان وشما فارس، ومن مؤلفاته: مبادئ آراء أهل المدينة الفاضلة والجمع رأى الحكمين أفلاطون وأرسطو أحصاء العلوم. (عبد المنعم موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، ط1، مكتبة مدبولي، 2000م، ص941).
4. الفارابي: إحصاء العلوم، ط1، بيروت، 1996م، ص86.
5. عضد الدين الإيجي: هو الأمام العلامة القاضي عضد الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن ركن الدين بن عبد الغفار بن أحمد الايجي ولد في بلده إبيج في أقصى بلاد فارس، (680هـ: 1281م) درس علوم متعددة، الفقه والمنطق وعلم الكلام، ومن مؤلفاته، عيون الجواهر، بحجة التوحيد، إشراف التواريخ.
6. عضد الدين الإيجي: المواقف، ج3، ط1، دار الجيل، بيروت، ص31.
7. ابن خلدون: (هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولد في تونس عام 1332م وتوفي في القاهرة مصر 1404، وهو من أسرة أندلسية ومن أهم مؤلفاته: المقدمة وكتاب العبر والديوان، المبتدأ والخبر،) (عبد المنعم الحنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، ص45)
8. ابن خلدون، المقدمة، دار الشعب د.ط، د.ت، ص511.
9. عبد الرحمن بدوي: مذاهب الاسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت، د.ط، 1997م، ص10.
10. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1995م، ص14.
11. عبد الهادي الفضلي، خلاصة علم الكلام، شبكة الفكر، ط، 2007م، ص21.3
12. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، ص15، وعبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين، ص12.
13. التفتازاني: هو أبو الوفا، من مواليد كفر الغنيمي شرقية (1930-1994م) رأس أقسام الفلسفة بجامعة عدة، ومن مؤلفاته " ابن سبعين) ابن عطاء الله ، والانسان والكون في الإسلام، المدخل إلى التصرف (عبد المنعم الحنفي: موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ص397).
14. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، ص16.
15. فيصل بدير عون، علم الكلام ومدارسه، مكتبة الانجلو، د.ط، 2008 م، ص49-50.
16. جولد تسبير: العقيدة والشريعة في الاسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وصاحبيه، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1946م، ص114.
17. عبد الوهاب السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج3، القاهرة، 1909م، ص126.
18. جلال الدين السيوطي: صون المنطق والكلام عن في المنطق والكلام، تعليق: علي سامي النشار، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، د.ط، ص96.

19. طاش كبره زاد: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م. ج2، ص26.
20. أحمد بن يحي المرتضى: طبقات المعتزلة: تحقيق: سوسنة ديلفد، دار المنتظر، بيروت، ط2، 1988م، ص124 – 125.
21. طاش كبري زاد: مفتاح السعادة ، ج2، ص26.
22. الغزالي: قواعد العقائد، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي ، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985م، ص87.
*رواه العسقلاني في فتح الباري 267:13، والعراقي في المغني 95:1 و2:111.
23. عبد الجبار الرفاعي: علم الكلام الجديد (مدخل لدراسة اللاهوت الجديد وجدل العلم والدين) ج3، دار التنوير ، تونس، ط1، 2016م، ص14 – 15.
24. حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الاسلامية، باكستان، ط2، 2001م، ص36.
25. سورة المجادلة: الآية 11.
26. عضد الدين الإيجي: المواقف، مج1، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجبل، بيروت، ط1، 1997م، ص40-41.
27. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية، ص108.
28. الغزالي: إحياء علوم الدين ، مج1، ص97.
29. أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، عنى به: أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج، د.ط، د.ت، ص: 8
30. الغزالي : المنقذ من الضلال، تحقيق : جميل صليبا وكامل عياد، ط7، دار الاندلس، بيروت، 1967م، ص8
31. الغزالي : احياء علوم الدين، مج1، ص18 – 19.
32. الغزالي: إحياء علوم الدين، مج1، ص83.
33. الغزالي: فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة، تعليق وقراءة وتخريج حديث: محمود بيجو، ط1، 1990م، ص78.
34. عامر النجار: نظرات في فكر الغزالي، دار المعارف، ط2، 1992م، ص88.
35. ابو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين ، مج، ص86.
36. سورة العنكبوت، الآية69.
37. الغزالي: إحياء علوم الدين، مج1، ص50.

38. الغزالي: المصدر نفسه، ص 78-79.
39. من أراد الاطلاع على تفاصيل الامور السبعة يراجع: الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام، ص 42.
40. الغزالي: المنقذ من الضلال، ص 63.
41. الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 16.
42. الغزالي: فضائح الباطنية: تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار الكتاب الثقافية، الكويت، ط1، د. ت، ص 93.
43. أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص: 8.
44. يراجع: سعيد فودة: موقف الامام الغزالي من علم الكلام وويله تأملات كلامية في كتاب المنقذ من الضلال، ط1، دار الفتح، 2009م، ص 76 وما بعدها، وعامر النجار: نظرات في فكر الغزالي، ص 89 وما بعدها، وسعيد البوسكلاوي: قضايا في علم الكلام، سلسلة الندوات والايام الدراسية، رقم 1، فريق البحث في الفلسفة الاسلامية، كلية الآداب والعلوم الانسانية بوجدة، مكتبة الطالب، وجدة، 2015م، ص 165 وما بعدها.
45. الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 74-75.
46. أحمد حمدان العلمي: الكلام كجنس، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2007م، ص 42.
47. الغزالي: إحياء علوم الدين، مج 1، ص 19.

المصادر والمراجع:

1. أحمد بن يحيى المرتضى: طبقات المعتزلة: تحقيق: سوسنة ديلفد، دار المنتظر، بيروت، الطبعة الثانية، 1988م.
2. أحمد حمدان العلمي: الكلام كجنس، دار ما بعد الحداثة، فاس، الطبعة الاولى ، 2007م.
3. أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين ، ج 1، دار المنهاج ، السعودية، الطبعة الأولى، 2011م.
4. الاقتصاد في الاعتقاد، عنى به: أنس مُجَّد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج، بدون طبعة وتاريخ.
5. المنقذ من الضلال، تحقيق: جميل صليبا، وكامل عياد، الطبعة السابعة، دار الاندلس، بيروت، 1967م.
6. فضائح الباطنية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتاب الثقافية، الكويت، بدون طبعة وتاريخ.
7. فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة، تعليق وقراءة وتخرّيج حديث: محمود بيجو، الطبعة الاولى ، 1990م.
8. قواعد العقائد، تحقيق وتعليق: موسى مُجَّد علي ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1985م.
9. أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم، الطبعة الاولى ، بيروت، 1996م.

10. جلال الدين السيوطي: صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تعليق: علي سامي النشار، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الاولى، بدون تاريخ.
11. جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الاسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وصاحبيه، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1946م.
12. حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الاسلامية، باكستان، الطبعة الثانية، 2001م.
13. روني ايلي الفا: موسوعة أعلام الفلسفة العرب والاجانب، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، بيروت، 1992م.
14. سعيد فودة: موقف الامام الغزالي من علم الكلام وويليه تأملات كلامية في كتاب المنقذ من الضلال، الطبعة الأولى، دار الفتح، 2009م.
15. سعيد البوسكلاوي: قضايا في علم الكلام، سلسلة الندوات والايام الدراسية، رقم 1، فريق البحث في الفلسفة الاسلامية، كلية الآداب والعلوم الانسانية وجدة، مكتبة الطالب، وجدة 2015م.
16. طاش كبره زاد: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
17. عامر النجار: نظرات في فكر الغزالي، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1992م.
18. عبد الجبار الرفاعي: علم الكلام الجديد (مدخل لدراسة اللاهوت الجديد وجدل العلم والدين)، دار التنوير، تونس، الطبعة الأولى، 2016م.
19. عبد الرحمن بدوي: مذاهب الاسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت، بدون طبعة، 1997م.
20. عبد المنعم موسوعة الفلسفة والفلاسفة، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، 2000م
21. عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الشعب بدون طبعة وتاريخ.
22. عبد الهادي الفضلي، خلاصة علم الكلام، شبكة الفكر، بدون طبعة ، 2007م.
23. عبد الوهاب السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، القاهرة، 1909م.
24. عضد الدين الإيجي: المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الاولى، دار الجيل، بيروت، 1997م.
25. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1995 م.
26. فيصل بدير عون، علم الكلام ومدارسه، مكتبة الانجلو، بدون طبعة ، 2008م.

تبنى سياسة مؤشرات القياس للمدن في تحسين جودة الحياة للمدن الليبية

د. فتحية عبد العزيز جمعة العربي-قسم العمارة وتخطيط المدن- كلية الهندسة- جامعة بنغازي

الملخص

يعتمد معدل الأداء في المدن على جودة الحياة، والإدارة الفاعلة وحسن صناعة السياسات والقرارات القائمة في عصر التحضر هذا إذ يعتبر استخدام وتبنى مؤشرات قياس المدن أدوات حاسمة لمديري المدن، والسياسيين، والباحثين، وقادة الأعمال، والمخططين، والمصممين وغيرهم من المهنيين، والمجتمعات المحلية؛ أمراً ضرورياً لتقييم حالة المدن وقياس معدلات جودة الحياة فيها.

وذلك للمساعدة في ضمان وضع السياسات موضع التنفيذ التي تعزز مبادئ المعيشة، والمساواة، والشمولية، والاستدامة، والمرونة للمدن وجعلها مستقرة وآمنة ومزدهرة اقتصادياً وجذابة عالمياً.

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على أهمية تبني مؤشرات قياس المدن في تحسين جودة الحياة للمدن الليبية، وفي صناعة القرارات والسياسات المتعلقة بتنظيم وتخطيط وتنفيذ المدن، وإدارة مخططاتها الحضرية.

الكلمات الدالة: مؤشرات قياس المدن، جودة الحياة، المؤشرات الذاتية، المؤشرات الموضوعية.

ABSTRACT

Numerous studies indicate that **70%** of the world's population will live in cities by 2050. This means that the role of cities lies in providing a more sustainable future. This has become more important than before. Cities constitute a group of urban centers with different urban, economic and social aspect in which the rate of performance depends on effective management and good policy-making and existing decisions. In this urban era, city measurement indicators can be used as critical tools for city managers, politicians, researchers, business leaders,

planners, designers and other professionals. This is to help ensure that policies are put into place to enhance the principles of living, tolerance, inclusiveness, sustainability and resilience and to make cities prosperous Economically attractive globally.

This research paper came to highlight the indicators for measuring cities and their role in providing services and improving the quality of life for cities, and their importance in making decisions and policies related to city regulation.

Keywords: Measurement Indicators of Cities- Urban Centers- Quality of Life- Effective Management.

المقدمة

يعد مفهوم جودة الحياة مفهوماً واسعاً ومعقداً يحتمل عدة تعريفات، ويمكن القول بأن مفهوم جودة الحياة يقيس مستوى الرضا فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية بحياة الفرد، وقد اعتبر مفهوم مصطلح جودة الحياة مفهومها واسعا النطاق يتأثر بطريقة معقدة بالصحة البدنية للشخص والحالة النفسية والمعتقدات الشخصية والعلاقات الاجتماعية وعلاقتها بالسماوات البارزة لبيئته، حيث عرفت منظمة الصحة العالمية جودة الحياة (**Quality of Life**) -: بأنها تصور الأفراد لموقفهم في الحياة في سياق الثقافة وأنظمة القيم التي يعيشون فيها وفيما يتعلق بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واهتماماتهم في الحياة (**The International Organization for Standardization**، 2018)، إلا أنه لا ينبغي الخلط بين نوعية الحياة وبين مفهوم مستوى المعيشة، الذي يعتمد بشكل أساسي على الدخل.

ومن أجل تقييم جودة الحياة يجب توفر مجموعة من المؤشرات لقياسها، التي على أساسها يمكن تحديد مدى تحقيق المدن لأهدافها الشاملة كمدينة مستدامة ومستقرة؛ والمتعلقة بالتنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها المحلية.

فالمدن تشكل مجموعة من المراكز الحضرية المختلفة الجوانب العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والحركة والتنقل، التي يعتمد معدل الأداء فيها على جودة الحياة، والإدارة الفاعلة وحسن صناعة السياسات والقرارات القائمة.

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على أهمية تبني مؤشرات قياس المدن في تحسين جودة الحياة للمدن الليبية، وفي صناعة القرارات والسياسات المتعلقة بتنظيم وتخطيط وتنفيذ المدن، وإدارة مخططاتها الحضرية.

أهداف الدراسة

الهدف من هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دراسة أهمية مؤشرات قياس المدن باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لتقييم أداء المدن وتحسين جودة الحياة فيها، وقياس التقدم المحرز لأدائها على مر الزمن، وعلى اعتبار أن هذه الأدوات هي أدوات رئيسية وحاسمة في توجيه السياسات والقرارات الخاصة بتنظيم المدن وتطويرها نحو الأفضل.

هيكلية الدراسة

هذه الدراسة البحثية تنحصر في النقاط الأساسية التالية:

- ✓ مفهوم جودة الحياة.
- ✓ مؤشرات قياس المدن.
- ✓ نموذج تطبيقي لتبني مؤشرات القياس للمدن في تحسين جودة الحياة للمدن (وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م) لتحقيق رؤية السعودية.
- ✓ أهمية تبني مؤشرات قياس المدن في تحسين جودة الحياة في المدن الليبية.
- ✓ الخلاصة.

■ مفهوم جودة الحياة

عرفت جودة الحياة (Quality of Life): - بأنها الدرجة التي يستمتع فيها السكان في إطار حياتهم الحضرية، وأنها التعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية والنفسية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإمكانية المدينة على القيام بوظائفها المستهدفة في توفير الخدمات في كافة جوانب الحياة المختلفة لمجتمعاتها الحضرية، التي من شأنها تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار لسكانها (عبدالحكيم، 2017م).

ويعد مفهوم جودة الحياة مفهوماً واسعاً ومعقداً يتضمن عدة تعريفات، ويمكن القول بأن مفهوم جودة الحياة يقيس مستوى الرضا فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية بحياة الفرد، وهذا المفهوم الواسع يشمل عدداً من الأبعاد المختلفة (التي نفهم من خلالها العناصر أو العوامل التي تشكل كياناً كاملاً، التي يمكن

قياسها من خلال مجموعة من الأبعاد الفرعية مع عدد من المؤشرات المرتبطة بكل منها).

وقد تطور مفهوم جودة الحياة بارتباط وجود الإنسان واستمرار بقاء حياته واستقرارها بحقه في الحياة الكريمة، واستمر هذا المفهوم في التوسع والتطور إلى أن أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحقوق والمكتسبات الإنسانية في الحياة، حيث تعاملت معه كافة الحضارات منذ القدم بداية من الفلسفة الشرقية القديمة وحتى اليونانية؛ حيث نشأت الفكرة الأولية لجودة الحياة في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، أفلاطون) حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها، من منطلق فكرة المدينة الفاضلة حيث ذكر (أرسطو) أن جميع البشر من العامة أو الدهماء أو الطبقة العليا يدركون مفهوم جودة الحياة بطريقة واحدة وهي أن يكونوا سعداء مع الاختلاف في مكونات الحياة؛ فبعضهم يدركه في الصحة، والبعض الآخر يدركه في المال، في حين هناك آخرون يدركونه في الاستقرار والأمن،... الخ (عفت، 2019م).

وتطرق مفهوم جودة الحياة للاستخدام في العديد من العلوم المختلفة؛ ما نجم عنه صعوبة في تحديد مفهوم جودة الحياة، وذلك لأنه ناتج عن عدم ارتباطه بمجال محدد من مجالات الحياة، أو بفرع معين من فروع العلم، وإنما هو مفهوم موزع بين الباحثين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم (غضبان، 2015م)، حيث ركزت العديد من الدراسات الأولية على تحديد مفهومه من خلال البعد الذاتي (Subjective Quality of Life): المتضمن للرفاهية الشخصية، والرضا عن الحياة ومدى السعادة وتقييم الشخص لحياته، إلا أنه لا يمكن قياسها بسهولة. والبعد الموضوعي (Objective Quality of Life): الذي يعتمد على تلبية الاحتياجات الأساسية والاجتماعية مثل: (مستوى الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتوفير العمل وغيرها من الخدمات)، التي يمكن قياسها وتقييمها بسهولة (عفت، 2019م).

■ أهمية جودة الحياة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضايا جودة الحياة وطرق تقييمها، لأنها تغطي اهتمامات عديدة لجوانب الحياة المختلفة، حيث تشمل المجال الاجتماعي والنفسي والجغرافي والاقتصادي والتاريخي والطبي والتعليمي وعلم دراسة الجريمة والعمارة والنقل والفنون والدخل والتوظيف والمجتمع وقضايا البيئة والتسويق في مجال المشروعات التجارية. وبذلك أصبحت جودة الحياة مهمة، لأن عدداً كبيراً من المنظمات في مختلف القطاعات تهتم بقياسها

كنوع من التقييم لمعدلات أدائها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، لطالما كانت جودة الحياة هدفاً سياسياً صريحاً، أو ضمناً لدى كثير من صناعات القرار، إلا أن التعريف والقياس المناسبين لهما بعيد المنال، كما أن هناك اهتماماً متجدداً يدفعه ويجفزه تطور استخدام المؤشرات الموضوعية والذاتية عبر مجموعة من التخصصات والمقاييس (طه، 2018م)، ففي القطاع الطبي مثلاً يتزايد الاهتمام بتعريف الصحة بالمفهوم الواسع بمعنى الإكتمال البدني والذهني والاجتماعي، أي أن مفهوم الصحة هو أكبر من مجرد غياب المرض، وعلي الرغم من أنه مكون واحد ولكنه يشمل النواحي النفسية والمادية وأيضاً الشعور بالحياة، ومن المعروف أيضاً أن النواحي الصحية تشمل أكثر من النواحي الطبية لأنها تحتاج دعم شبكة العلاقات العائلية والأصدقاء والجيران والبيئة الآمنة الصحية وظروف معيشية جيدة والرضا بالوظيفة وكذلك الوعي السلوكي والإحساس بالهدف وكذلك النواحي الروحية (Jones، 2002).

■ مؤشرات جودة الحياة

مؤشرات جودة الحياة هي الطريقة لقياس وتقييم حياة المجتمعات، التي من خلالها يمكن التعرف على المشاكل التي تعاني منها المجتمعات وإمكانية إيجاد الحلول المناسبة لها، ويعد مؤشر جودة الحياة لمختلف السكان والبلدان بطريقة قابلة للمقارنة مهمة معقدة، ويلزم وجود لوحة نتائج للمؤشرات التي تغطي عدداً من الأبعاد ذات الصلة لهذا الغرض، ومن خلال ما تم ذكره سابقاً عن مفهوم جودة الحياة من خلال البعدين الذاتي والموضوعي فإن هناك نوعين من المؤشرات لجودة الحياة على النحو التالي:

أ. المؤشرات الذاتية

هي مؤشرات تستخدم لقياس درجة رضا السكان عن الخدمات المتواجدة بالمدينة، كما تعبر عن مدى كفاءة هذه الخدمات.

ب. المؤشرات الموضوعية

هي المؤشرات القابلة للقياس المستخدمة في تقييم نوعية الحياة، أي المؤشرات الكمية، كتلك التي تعبر عن حجم ومدى توافر الخدمات بمنطقة سكنية ما (الجوهري، 2013م).

1. مؤشرات قياس المدن

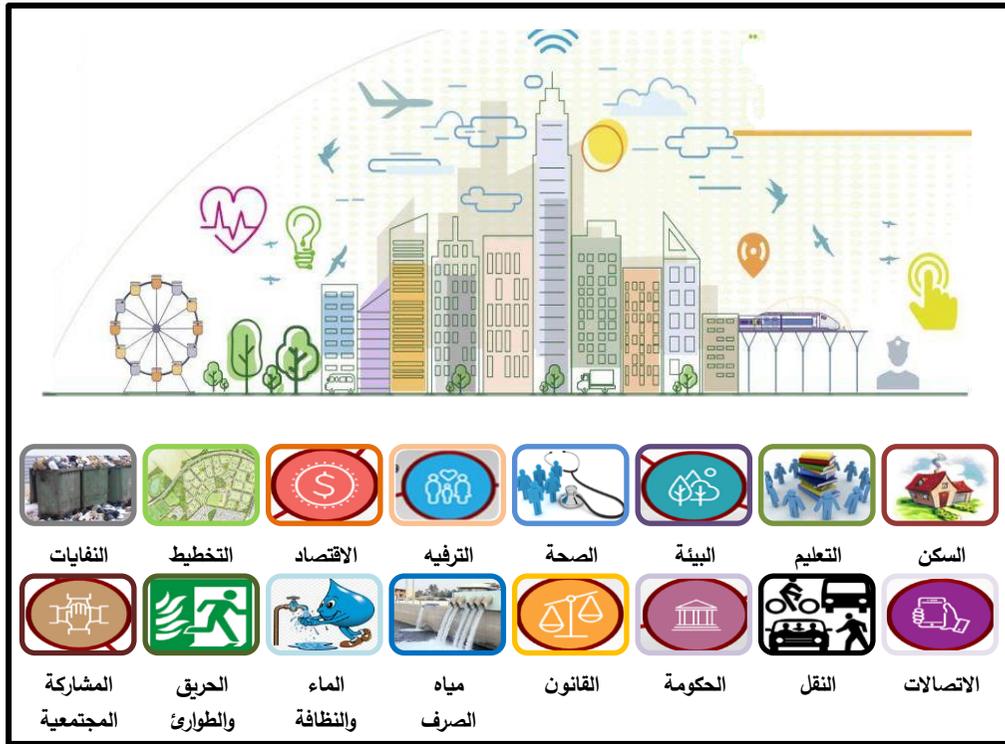
تحتاج المدن إلى مؤشرات لقياس أدائها من أجل تحسين نوعية الحياة على الصعيد العالمي، وبما أن المدن تمثل محاور الابتكار التي تقود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، فالمؤشرات القياسية تمثل مدخلاً رئيسياً في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات، حيث إنها تؤدي دوراً مهماً في وصف واقع حال مختلف المجالات في الدولة، بالإضافة إلى أنها تعطي تصوراً حول أثر السياسات والقرارات التي يتم تبنيها واتخاذها، وتصدر غالبية هذه المؤشرات عن مؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني عالمية غير ربحية تتمتع بالاستقلالية والحيادية بالاعتماد على أسس علمية وإحصائية وفي بعض الأحيان على قياس المدركات والانطباعات العامة.

وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات ودقتها إلى حد ما والتوافق الدولي عليها، إلا أن درجة موثوقيتها والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاستناد إليها في الحصول على النتائج والتحديث المستمر للمعلومات، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بألية قياس المؤشر والأوزان النسبية لمعايره (وزارة تطوير القطاع العام، 2016م)، ومن أهم المؤشرات الشاملة المعروفة عالمياً كمراجع أساسية لمؤشرات قياس جودة الحياة:

- **التصنيف العالمي لقابلية العيش:** حيث يُصنف المدن في 140 دولة حسب جودة الحياة الحضرية فيها بناء على تقييم الاستقرار والرعاية الصحية والثقافة والبيئة والتعليم والرياضة والبنية التحتية.
- **مسح ميريس (Mercer) لجودة الحياة:** يُصنف جودة الحياة لحوالي 231 مدينة بناء على الجوانب الآتية: النقل والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة والصحة والبيئة الاقتصادية والمدارس والتعليم والبيئة الطبيعية والسكن وتوفير وسائل الراحة والترفيه والاستجمام.
- **قائمة مجلة مونوكل (Monoc) لنمط الحياة:** وهي قائمة سنوية تضم 25 من أفضل المدن للمعيشة في العالم، ويكون التقييم بناء على الجوانب الآتية: الاتصال العالمي والقضايا البيئية وإمكانية الوصول للأماكن الطبيعية والجودة المعمارية والتصميم الحضري والرعاية الصحية وبيئة الأعمال والجريمة والأمن والثقافة والمطاعم والتسامح وتطوير السياسات المبادرة.
- **مؤشر السعادة العالمي 2017م:** الذي يصنف 155 دولة وفقاً لمستويات السعادة وذلك بناء على الجوانب الآتية: الفساد وحرية الاختيار ومتوسط العمر المتوقع وإجمالي الناتج المحلي للفرد والدعم الاجتماعي والعتاء.

- مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة: هو مؤشر يقارن جودة الحياة بين البلدان بناء على أحد عشر جانباً أساسياً في نظر المنظمة: الأمن والصحة والدخل والوظائف والتوازن بين الحياة والعمل والتعليم ومستوى الرضا والسكن والبيئة والمجتمع والمشاركة المدنية.
- مؤشر ارب (ARRP) لجودة المعيشة: هي مبادرة متميزة من معهد السياسات العامة لقياس جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناء على الجوانب الآتية: النقل والصحة والاقتصاد والتعليم والإسكان والأحياء السكنية والبيئة والمشاركة المجتمعية والتساوي في الفرص (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2020م).¹

شكل (1): جوانب مؤشرات القياس لجودة الحياة



المصدر: الباحثة

■ أهمية وفوائد مؤشرات القياس للمدن

تشير العديد من الدراسات الى أن 70% من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام 2050م، وهذا يعني أن دور المدن يكمن في توفير مستقبل أكثر استدامة وأصبح أكثر أهمية من ذي قبل. فالمدن

تشكل مجموعة من المراكز الحضرية المختلفة الجوانب العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي يعتمد معدل الأداء فيها على الإدارة الفاعلة وحسن صناعة السياسات والقرارات القائمة، وبالتالي فإن مؤشرات القياس تساعد المدن في أن تكون ضمن محور المساواة في وصول كافة خدمات المدينة لجميع مواطنيها، وتشجيع إثراء التفاعل الذي تعتمد عليه المدن، ورعاية ثقافة القبول، وبناء جودة عالية من الحياة لسكان المدينة لضمان مدينة مستدامة ومرنة وشاملة ومزدهرة في المستقبل (ISO 37120، 2018). ويمكن تلخيص أهم فوائد مؤشرات القياس للمدن في تحقيق الأهداف التالية:

1. حوكمة أكثر فعالية في تقديم كافة الخدمات والمتطلبات للمجتمعات المحلية.
2. تحقيق المقاييس والأهداف الدولية والدخول في المنافسة العالمية.
3. وضع معايير مرجعية وتخطيط محلي على كافة المستويات.
4. اتخاذ قرارات مدروسة لصانعي السياسات ومديري المدن في تنظيم وإدارة وتخطيط مخططاتها.
5. التعلم عبر المدن.
6. الدعم المالي للتمويل من قبل المدن ذات المستويات العليا من الحكومة.
7. وجود إطار شامل لتخطيط مستدام للمدن.
8. الشفافية والبيانات المفتوحة لجذب الاستثمار.
9. إعطاء المدن أساساً موثقاً من البيانات الموحدة عالمياً من شأنها أن تساعد المدن في بناء المعرفة الأساسية لاتخاذ القرارات في المدينة، وتمكين رؤية المقارنة والمعايير العالمية (التكنولوجيا ومستقبل المدينة الحضري (مدخل لإعادة إعمار مدينة بنغازي، 2019م).

■ مبادئ مؤشرات قياس المدن

1. الشمولية: ينبغي أن تشمل مؤشرات القياس جميع جوانب المدن الخاصة بتحسين جودة الحياة، وينبغي أن تتماشى مؤشرات التقييم مع الموضوع الخاضع للقياس.
2. المقارنة: ينبغي أن تحدد مؤشرات القياس الرئيسية على نحو يتيح مقارنة البيانات بصورة علمية بين المدن المختلفة وفقاً لمراحل مختلفة من التنمية الحضرية، وهو ما يعني أنه يجب أن تكون مؤشرات القياس الرئيسية قابلة للمقارنة زمنياً ومكانياً.

3. الإتاحة: ينبغي أن تكون مؤشرات القياس الرئيسية كمية، وينبغي أن تكون البيانات القديمة والحالية إما متاحة أو سهلة المنال.
4. الاستقلالية: ينبغي أن تكون مؤشرات القياس الرئيسية بنفس البعد مستقلة أو متعامدة تقريباً، أي ينبغي تجنب تداخل مؤشرات القياس الرئيسية قدر الإمكان.
5. البساطة: ينبغي أن يكون مفهوم كل مؤشر بسيطاً وسهل الإدراك لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وينبغي أيضاً أن يظل تقدير البيانات المصاحبة بديهياً وبسيطاً.
6. ملائمة التوقيت: يشير هذا المبدأ إلى القدرة على إنتاج مؤشرات قياس رئيسية بما يتناسب مع القضايا الناشئة في بناء المدن المستدامة والصالحة للحياة (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017م).

نموذج تطبيقي لتبنى مؤشرات القياس للمدن في تحسين جودة الحياة للمدن (وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م) لتحقيق رؤية السعودية 2030م

تعتبر وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م لتحقيق رؤية السعودية 2030م بوصفها نموذجاً تطبيقياً لاستخدام مؤشرات القياس التي سبق ذكرها في الدراسة، التي اعتمدت عليها مراجع أساسية في الوثيقة. حيث جاءت وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م ضمن مجموعة من البرامج الاستراتيجية التي حددها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للمملكة العربية السعودية، من أجل تحقيق الأهداف التي تضمنتها رؤية السعودية 2030م، حيث يركز بشكل أساسي على جعل المملكة أفضل وجهة للعيش للمواطنين والمقيمين على حد سواء، ويعني برنامج تحقيق الرؤية بناءً على وصف بطاقة البرنامج على وجه التحديد بالجانبين التاليين:

- أ. تطوير نمط حياة الفرد عبر وضع منظومة بيئية تدعم وتسهم في توفير خيارات جديدة تعزز مشاركة المواطنين والمقيمين في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية.
- ب. تحسين جودة الحياة من خلال تطوير أنشطة ملائمة تسهم في تعزيز جودة حياة الأفراد والعائلات، وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى رفع مستوى مدن المملكة لتتبوأ مكانة متقدمة بين أفضل المدن في العالم.

وتوضح الوثيقة خطة تنفيذ برنامج جودة الحياة 2020م لتحقيق أهداف واسعة النطاق تتماشى مع التركيز على جودة الحياة كمفهوم أساسي للبرنامج، ومن أجل الوصول إلى تعريف محدد لجودة الحياة في المملكة أجرى

البرنامج بحثاً متكاملاً لتحديد أكثر التعريفات شيوعاً، وقد حدد البحث المبدئي عدداً من المؤشرات العالمية للقياس كمراجع أساسية التي تعرف وتقيس جودة الحياة من عدة جوانب، وتم تناول كل واحد من هذه المؤشرات بشكل تفصيلي من أجل تحديد العناصر المشتركة في برنامج الوثيقة (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2020م).

■ أهداف وثيقة برنامج جودة الحياة السعودي 2020م

تم تحديد مجموعة من الأهداف لبرنامج الوثيقة مرتبطة بمفهومين أساسين لجودة الحياة بهدف تعزيزها على النحو التالي:

أ. مفهوم مرتبط بقابلية العيش

وهي تهيئة ظروف العيش من أجل حياة مرضية، ويغطي مفهومه الجوانب الرئيسية للحياة، وهي الجوانب الضرورية لتحقيق مستوى مرضٍ من العيش ويشمل التالي:

- الإسكان والتصميم الحضري والبيئة: توفير أفضل التجمعات السكنية التي تتيح فرص السكن للأفراد على اختلاف أعمارهم ومستويات دخلهم وقدراتهم، بحيث يكون يوسع الجميع العيش في أحياء عالية الجودة، كما يمكن للمواطنين والمقيمين عبر التصميم الحضري الجيد والسياق البيئي المناسب الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات وفرص العمل، مع إمكانية تعزيز الممارسات الصحية مثل المشي.
- الرعاية الصحية: تعد الصحة جزءاً أساسياً لضمان جودة حياة السكان، وتقاس الظروف الصحية إجمالاً بالإعتماد على مؤشرات النتائج الصحية، مثل متوسط عمر الفرد، وأعداد أسرة المستشفيات، ومدى انتشار مرض السكري والبدانة، وتكاليف الإنفاق الصحي على الأسر.
- الفرص الاقتصادية والتعليمية: يتم قياس معايير المعيشة المادية بناء على جوانب فرعية مثل التوظيف والتعليم والوصول العام للفرص الاقتصادية.
- الأمن والبيئة الاجتماعية: يعد الأمن إلى جانب البيئة الاجتماعية جانباً بالغ الأهمية في حياة المواطنين والمقيمين حيث يسمح لهم بالتفاعل في المجتمع دون عوائق، ويقاس الأمن بشكل أساسي من خلال مستوى انخفاض معدلات الجريمة والتقييد بتطبيق النظام والمساواة.

● **البنية التحتية والنقل:** تعد البنية التحتية والنقل عنصران أساسيان لزيادة التكافؤ الاجتماعي، لأنها ضرورية للوصول إلى أماكن العمل والسكن والخدمات، كما تساعد على تواصل كل المناطق بما فيها المناطق الطرفية.

ب. مفهوم مرتبط بنمط الحياة:

وهي توفير خيارات للناس لتكون لديهم حياة ممتعة ورغيدة، حيث تم تحديد خمس فئات رئيسية ضمن مفهوم نمط الحياة بالتركيز على الخيارات والعروض المناسبة المتاحة للمواطنين والمقيمين لقضاء أوقات فراغهم:

- **الترفيه:** تشمل الأنشطة الترفيهية داخل المنزل وخارجه.
- **التراث والثقافة والفنون:** تعد الفنون والأنشطة الثقافية المتنوعة والناشطة بالحياة عنصراً هاماً يسهم في حيوية وتآلق المجتمع.
- **الرياضة:** إن توفير فرص للمواطنين والمقيمين لممارسة الأنشطة الرياضية المتنوعة بشكل منتظم له أثر مباشر على العديد من الأصعدة أبرزها الصحة والاقتصاد والأداء الرياضي والتماسك الاجتماعي.
- **الترويج:** تشمل الأنشطة المختلفة للترويج من خدمات الأتعمة والمشروبات إلى خيارات التسوق.
- **المشاركة الاجتماعية:** تعزيز التفاعل بين أفراد المجتمع، فمن خلال المشاركة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية تشكل الفرص للأفراد للتواصل والشعور بالانتماء مما يساعد على الحد من العزلة الاجتماعية ويعزز روابط المجتمع (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2018م).

شكل (2): فئات قابلية العيش ونمط العيش وجوانبهما

قابلية العيش				
البنية التحتية والنقل	الإسكان، التصميم الحضري والبيئة	الرعاية الصحية	التعليم والفرص الاقتصادية	الأمن والبيئة الاجتماعية
النقل والبنية التحتية	السكن	الرعاية الطبية	فرص التعليم	الجريمة
النقل العام/المشترك	التصميم الحضري	مستويات الصحة	فرص العمل	الخدمات الحكومية
المرافق المستدامة	جودة البيئة			المساواة
الاتصال				التسامح والعدالة
الفئة	البعد			

نمط الحياة				
الرياضة	الثقافة والفنون	الترفيه	الترويج	المشاركة الاجتماعية
الرياضات الاحترافية	الثقافة	الترفيه خارج المنزل	خدمات الطعام والشراب	العمل التطوعي
الرياضات غير الاحترافية	الفنون	الترفيه المنزلي	الاستجمام	المشاركة في المجتمع
الفئة	البعد			

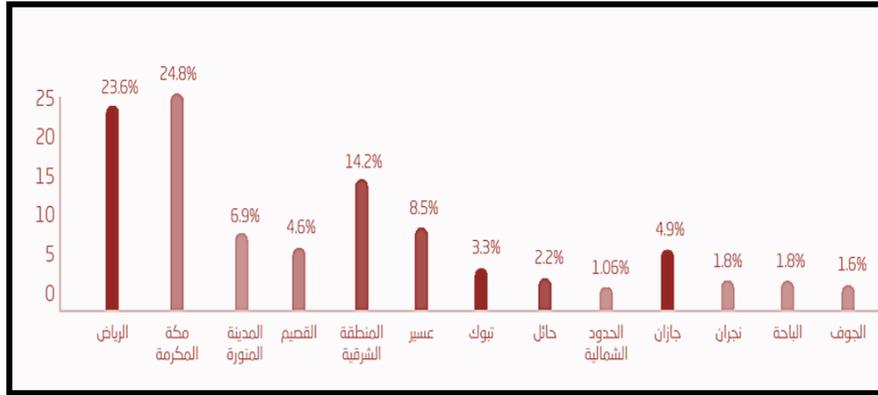
المصدر: ((مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2020م))، بتصرف من الباحثة

■ تقييم الوضع الحالي

أسهمت الجهود والاستثمارات التي قامت بها السعودية مؤخراً في تحقيق المملكة بعض التقدم، خاصة في مجالات الرعاية الصحية والاقتصاد والتعليم، في حين لا يزال نمط الحياة في حاجة إلى مزيد من التحسين، خاصة فيما يتعلق بتوفر البنية التحتية "الأساسية" وتطوير ما هو معروض من الخدمات المتعلقة بنمط الحياة، وقد اعتمد تحديد المعطيات الأساسية على المنهجية التالية لتقييم فئات جودة الحياة:

- **التقييم الحالي:** تقييم الأداء الحالي للمملكة في كل جانب من الجوانب الأساسية، بما في ذلك التحديات التي تواجهها، فعلى سبيل المثال كان التقييم الحالي لجانب الإسكان والتصميم الحضري لأداء المدن في المملكة السعودية؛ فعلى مستوى ملكية المساكن، فإن المملكة تقع ضمن نطاق أفضل الممارسات، حيث يملك 50% من السكان مساكن خاصة، فعلى سبيل المثال حيث أظهرت نتائج مسح المساكن والسكان أن إجمالي عدد المساكن المشغولة بأسر سعودية بالمملكة بلغ (3.504.690) مسكناً في عام 2017م مقارنة بنحو (3.417.788) مسكناً في عام 2016م. وبلغ عدد الأفراد الذين يقطنون هذه المساكن (20.931.182) نسمة، وبمتوسط حجم للأسرة السعودية بلغ (5.97) مقارنة (6.24) في عام (2016م) وتستحوذ منطقة مكة المكرمة على النسبة الكبرى من المساكن (24.8 %)، تليها في الترتيب منطقة الرياض بنسبة (23.6 %) ثم المنطقة الشرقية بنسبة (14.2 %)، كما أظهرت نتائج المسح أن نسبة (74.8 %) من المساكن المشغولة بأسر سعودية تعتمد على شبكة المياه العامة كمصدر للمياه، ونسبة (99.8 %) تعتمد على شبكة الكهرباء العامة مصدراً رئيسياً للكهرباء، بنسبة (57 %) تعتمد على الشبكة العامة للصرف الصحي.

شكل (3): التوزيع النسبي لعدد المساكن (المشغولة بأسر سعودية) حسب المناطق الإدارية

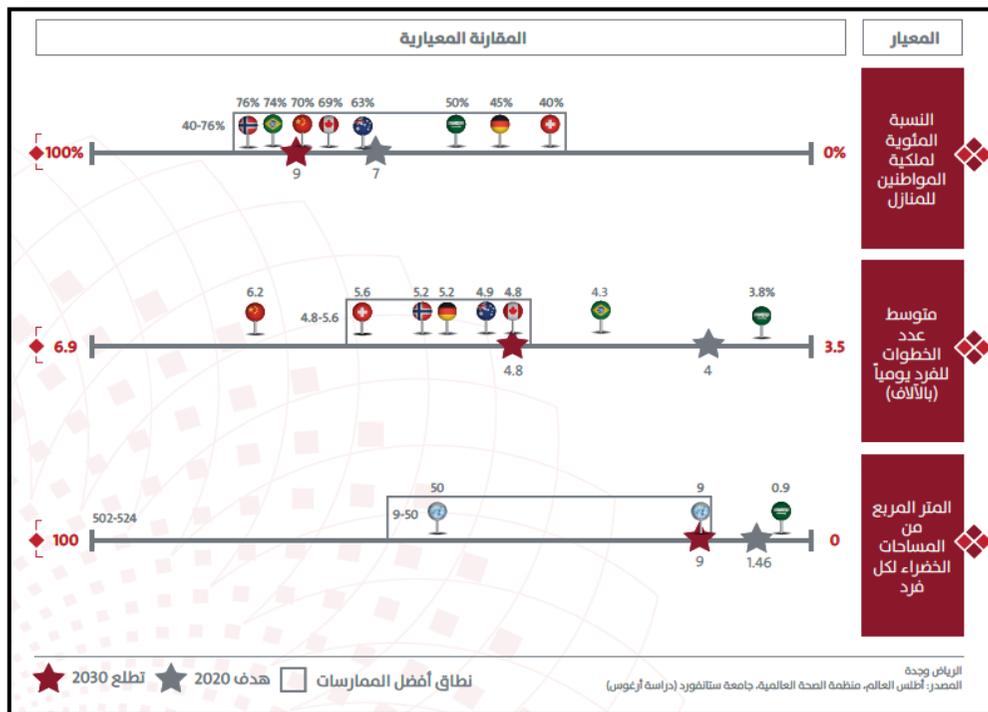


المصدر: ((وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018م))

- **المقارنة المعيارية:** مقارنة الوضع الراهن في المملكة بنظيره في دول أخرى حسب المقاييس لمؤشرات الأداء العالمية وفي مقياس مستقل يتعلق بتوفر الأماكن الملائمة للمشبي، فإن الدرجة التي حصلت عليها الرياض

هي نصف الدرجة التي حصلت عليها مدن نيويورك وسنغافورة ولندن، أما تلوث الهواء في الرياض فهو 15 ضعف المعدلات المحددة في منظمة الصحة العالمية، أما على مستوى نصيب الفرد من المساحات الخضراء، فإن الرياض تمثل العشر وفق معايير منظمة الصحة العالمية، وبشكل عام احتلت المملكة مرتبة متأخرة فيما يخص الوصول إلى البيئة الطبيعية، والسكن الميسر، والتصميم الحضري، وجودة البيئة، وجميعها جوانب مهمة لحياة المواطنين، وبالرغم من ذلك تسعى المملكة لتكون بين أول 5% من أفضل البلدان عيشاً في العالم.

شكل (4): المقارنة المعيارية لجانب الإسكان والتصميم الحضري للسعودية مقارنة بالدول الأخرى

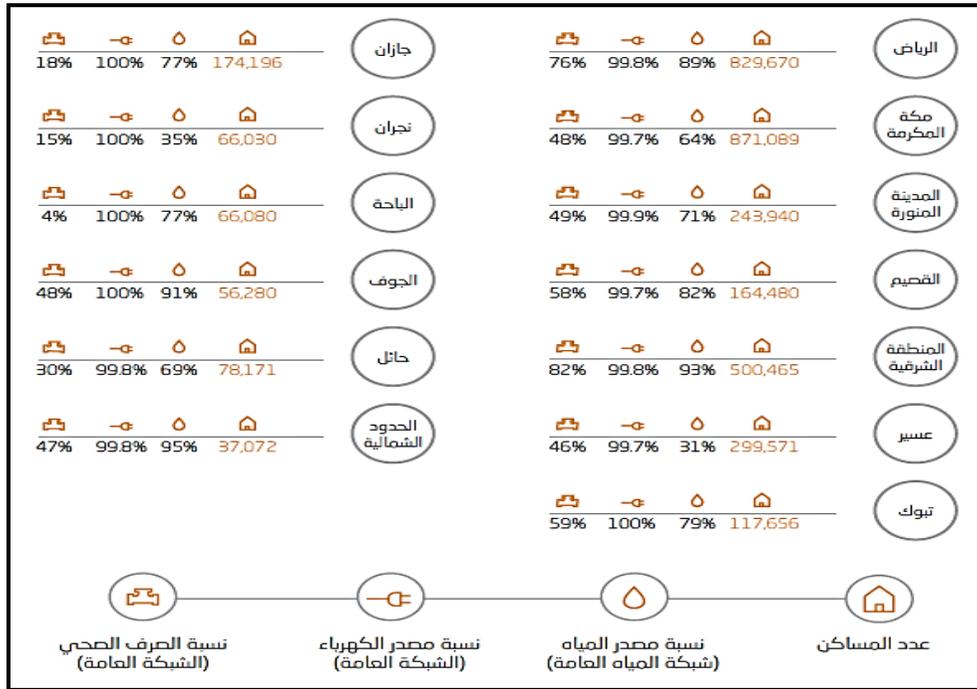


المصدر: (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2020م)

- المبادرات الحالية: تحديد المبادرات التي تعمل حالياً على معالجة التحديات الراهنة حيث طرحت الحكومة مؤخراً عدداً من المبادرات، لضمان زيادة وصول المواطنين للمساحات الطبيعية والحصول على سكن ميسر واستنشاق هواء نقي، فعلى سبيل المثال قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام 2016م بافتتاح 10

حدائق جديدة في الرياض، على مساحة 150,000م² كما تعمل وزارة الإسكان حالياً على تطوير مخططات لإنشاء وحدات سكنية معقولة التكلفة تتضمن 46 مشروعاً من أجل توفير 13,793 وحدة سكنية، وقد تم الانتهاء حتى الآن من 9 من هذه المخططات كما أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة مؤخراً مبادرة لتكيب وحدات لقياس جودة الهواء في 7,000 مدخنة صناعية في أغسطس 2017م، مما يسمح بالمراقبة المستمرة للانبعاثات الغازية الملوثة (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2020م).

شكل (5): أرقام ومؤشرات تقييمية لمستوى الأداء الحالي للمملكة في بعض الجوانب الأساسية



المصدر: ((وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2018م))

دور مؤشرات قياس المدن في تحسين جودة الحياة في المدن اليبية

تواجه المدن اليبية العديد من المشاكل والتحديات والتغيرات في جوانب الحياة المختلفة كافة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغيرها من الجوانب الأخرى المختلفة، مما أثر سلباً في تحقيق أهدافها التنموية وتحسين مستوى جودة الحياة لمجتمعاتها الحضرية، ولاسيما بعد تفشي وباء كورونا (Covid 19)، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود من أجل وضع سياسات ومناهج علمية محددة وواضحة لكيفية تطويرها، وتحسين البيئة

الحضرية والنهوض بالمجتمعات المحلية للاستفادة منها في عمليات التنمية الشاملة للبلاد، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني، كذلك تحتاج المدن في ليبيا إلى تغيير الطريقة التي تفكر بها حول النمو العمراني والإقليمي للمخططات الحضرية، وبالتالي تغيير الهيكلية العامة للمدن التقليدية وتحويلها إلى نموذج المدن القادرة على دمج حلول ذكية ومتعددة بطريقة آمنة لإدارة أصول المدن، وأن يكون الهدف الرئيسي للمدن الليبية وجود رؤية موحدة للمدينة من خلال تحسين جودة الحياة فيها، وذلك بتلبية احتياجات السكان وكفاءة الخدمات، وتوفير البيئة الحضرية المستدامة للسكان، وتغيير السلوكيات، وتطبيق سياسة التكامل والتعاون في كافة القطاعات، والحد من التلوث، وترشيد استخدام الطاقة المتجددة (التكنولوجيا ومستقبل المدينة الحضري (مدخل لإعادة إعمار مدينة بنغازي)، 2019م)، ويمكن تحديد مؤشرات جودة الحياة وقياسها في المدن الليبية من خلال قاعدة معلومات مختلفة تشير إلى كافة المجالات والقطاعات المختلفة، لتوجيه وقياس أداء الخدمات في المدينة ونوعية الحياة فيها من خلال المؤشرات الذاتية والموضوعية التي تعرّف وتقيس جودة الحياة من عدة جوانب، وتعكس مستوى الرضا وقابلية العيش فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية في حياة المجتمعات المحلية للمدن، التي من أهمها:

– الجانب العمراني

- جودة المسكن وكافة مرافقه.
- الرعاية الصحية عالية الجودة وإمكانية الوصول للخدمات الصحية بسهولة.
- المرافق التعليمية بمواصفات قياسية.
- السياحة الجذابة.
- الثقافة والترفيه.

– الجانب الاجتماعي

- بناء المجتمع القائم على إدارة الحياة الحضرية والمشاركة في الحياة العامة.
- الشعور بالأمان والاستقرار في المجتمع.
- إدارة القضاء.
- نشر المعرفة وتحسين مستوى التعليم لكافة مستويات المجتمع الحضرية والريفية.

- التعلم عن بعد والتعلم مدى الحياة.
- تحقيق مجتمع متوازن ومشارك.
- المرونة والإبداع المجتمعي.

– الجانب الاقتصادي

- نمو النشاط الاقتصادي (توظيف، زيادة الدخل، تقليل البطالة)
- الريادة في الأعمال وروح الابتكار.
- الإنتاجية والتكامل الداخلي.
- القدرة على التحول ومرونة سوق العمل.
- نطاق واسع لوصول المواطنين وكافة الأعمال للخدمات والفرص التجارية والإلكترونية المتاحة (كخدمات المصرفية، والتسوق،.. وغيرها من الخدمات الأخرى).
- استقلالية المكان والمساعدة على الحفاظ على السكان في المناطق الريفية.

– الجانب البيئي

- الإدارة الفعالة للموارد وجعلها مستدامة والحفاظ عليها.
- الحد من التلوث وحماية البيئة.
- كفاءة استهلاك الطاقة، واستخدام الحلول البديلة.

– الحركة والنقل

- أنظمة نقل مستدامة ومبتكرة وآمنة.
- إدارة نقل فاعلة، وإمكانية تنظيم وسهولة الوصول المحلي والدولي.
- تعددية النماذج والحلول لأنظمة النقل والحركة.
- توجيه السلوكيات الاجتماعية الحديثة في الاستخدام والاستفادة من خدمات النقل والحركة المتنوعة.

من خلال ذلك فإن تحديد مؤشرات جودة الحياة وقياسها في المدن الليبية يتطلب إضافة إلى التكنولوجيا والخبرة الرقمية، ذلك بأن يكون للمكان، المجتمع، قيادة محددة وواضحة وموجهة نحو العمل على تحقيق النتائج الهادفة، والجدول رقم (1) يوضح نموذج مبسط مقترح لقياس مؤشرات جودة الحياة من خلال جوانب الحياة الرئيسية علي أن تضم مجالات وأهداف فرعية تشمل باقي مجالات الحياة المختلفة، ويمكن تطوير هذا النموذج والتغيير فيه وإضافة العديد من التفاصيل، وفقا لما يتطلبه واقع الحياة للمجتمع الليبي ويتناسب مع طبيعته والبيئة المحلية لكل مدينة من المدن الليبية، حيث يمكن أن نلخص مراحل دراسة حالة المدن وتقييم جودة الحياة فيها وفق المراحل الأساسية التالية:

1. مرحلة دراسة الوضع القائم

وتمثل مؤشرات القياس في هذه المرحلة بمثابة أدوات إحصائية (كمية ونوعية) تؤدي إلى فهم الحالة الراهنة للمدينة كوحدة واحدة وشاملة، وكأدوات تشخيصية تحدد الفجوات في القطاعات المختلفة في المدينة وغيرها، وبالتالي تحديد الاحتياجات والمدخلات المطلوبة للتطوير.

2. مرحلة الرؤية المستقبلية

حيث تشكل مؤشرات القياس الأدوات الواضحة للتعبير عن الأهداف والأولويات ومن ثم التمكين من إعداد خطط التنمية الحضرية، وأدوات للمقارنة لأوضاع التحضر والتطور للمدينة الواحدة أو للمقارنة بين المدن المختلفة، ويمكن استنباط أفضل الممارسات من خلال هذه المقارنات.

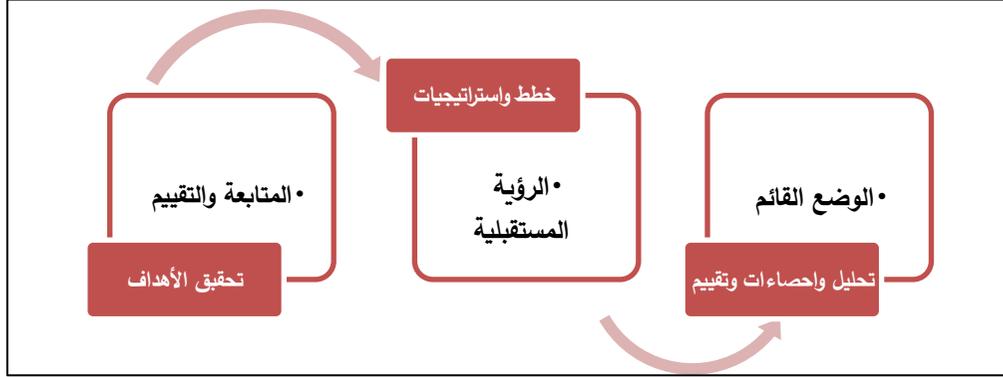
3. مرحلة المتابعة والتقييم

ويتم استخدام مؤشرات القياس كأدوات للمتابعة والرصد لتنفيذ الخطط وبرامج المشاريع ومن ثم تصحيح مكونات مدخلات السياسة الإنمائية، كأدوات تحليلية لدراسة أثر تطبيق السياسات والاستراتيجيات في الحيز العمراني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي (قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة، 2009م).

جدول (1): نموذج مبسط مقترح لقياس مؤشرات جودة الحياة من خلال جوانب الحياة الرئيسية

الجانب	جوانب مؤشرات القياس	المؤشر الذاتي	المؤشر الموضوعي
العمارة	جودة المسكن ومرافقه		
	الرعاية الصحية عالية الجودة وإمكانية الوصول إليها بسهولة		
	المرافق التعليمية بمواصفات قياسية		
	السياحة الجذابة		
الاجتماعي	الثقافة والترفيه		
	بناء المجتمع القائم على إدارة الحياة الحضرية والمشاركة في الحياة العامة		
	الشعور بالأمان والاستقرار في المجتمع		
	إدارة القضاء الحضري		
الاقتصادي	نشر المعرفة وتحسين مستوى التعليم لكافة مستويات المجتمع الحضرية والريفية		
	التعلم عن بعد والتعلم ومدى الحياة		
	تحقيق مجتمع متوازن ومشارك.		
	المرونة والإبداع المجتمعي		
البيئي	نمو النشاط الاقتصادي (توظيف - زيادة الدخل - تقليل البطالة)		
	ريادة في الأعمال وروح الابتكار		
	الإنتاجية والتكامل الداخلي		
	القدرة على التحول ومرونة سوق العمل		
النقل والمواصلات	نطاق واسع لوصول المواطنين وكافة الأعمال للخدمات والفرص التجارية والإلكترونية المتاحة (كالخدمات المصرفية، والتسوق،.. وغيرها من الخدمات الأخرى)		
	استقلالية المكان والمساعدة على الحفاظ على السكان في المناطق الريفية		
	الإدارة الفعالة للموارد وجعلها مستدامة والحفاظ عليها		
	الحد من التلوث وحماية البيئة		
النقل والمواصلات	كفاءة استهلاك الطاقة، واستخدام الحلول البديلة		
	أنظمة نقل مستدامة ومبتكرة وآمنة		
	إدارة نقل فاعلة، وإمكانية تنظيم وسهولة الوصول المحلي والدولي		
	تعددية النماذج والحلول لأنظمة النقل والحركة		
النقل والمواصلات	توجيه السلوكيات الاجتماعية الحديثة في استخدام والاستفادة من خدمات النقل		
	والحركة المتنوعة		

شكل (6): مراحل دراسة حالة المدن وتقييم جودة الحياة فيها



المصدر: الباحثة

الخلاصة

مما سبق نستنتج أن مفهوم تبني سياسة مؤشرات مفهوم جودة الحياة يعد مفهوماً واسعاً ومعقداً يحتتمل عدة تعريفات، ويمكن القول:- أن مفهوم جودة الحياة يقاس بمستوى الرضا فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية في حياة الفرد والمجتمع، لكن يبقى هذا التعريف نسبياً إلى حد كبير، وتعتبر المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية هي الطريقة لقياس وتقييم جودة الحياة للمجتمعات المحلية للمدن.

ففي حين أن مؤشرات قياس المدن مهمة جداً في تطوير المدن وتحسين معدل أدائها وجودة الحياة لمجتمعاتها الحضرية، لما توفره المؤشرات من معلومات كمية أو نوعية تساعد في رسم السياسات العامة وصنع القرارات وإعداد خطط تحقق أهداف تحسين جودة الحياة، فهي أيضاً ترسم الصورة المتكاملة لهذه المدن وتحدد مدي التقدم المحرز في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية والنقل والحركة.

حيث أنها تؤدي دوراً مهماً في وصف واقع حال مختلف المجالات في المدن بشكل خاص وفي الدولة بشكل عام، فعملية تحديد مؤشرات القياس يجب أن تكون بمشاركة كافة شركاء التنمية والتطوير وترتب وفق الأولويات بناء على أهمية القضايا والمشاكل التي تواجهها المدن، ولا بد من فصل مؤشرات القياس لجودة الحياة إلى جزئيين تقييم أحدهما خاص بالبعد الذاتي والآخر بالموضوعي، حتى لا نحصل على نتائج مضللة تؤثر على قرارات التنمية.

التوصيات

1. التأكيد على أهمية تبني مؤشرات القياس ودورها في تحسين جودة الحياة من قبل الحكومات المحلية وصناع القرار في ليبيا، وأهميتها في صناعة القرارات والسياسات المتعلقة بتنظيم المدن.
2. نشر ثقافة الوعي بأهمية جودة الحياة وتبنيها والمشاركة فيها من قبل المجتمعات المحلية للمدن أمراً ضرورياً ومهما للدفع بعجلة التنمية الحضرية المستدامة.
3. تطبيق سياسة قياس المؤشرات الموحدة للمدن لبناء جودة عالية من الحياة لسكان المدن الليبية، وذلك لضمان أن المدن هي ضمن محور المساواة في وصول كافة الخدمات ونوعية الحياة لجميع مواطنيها من جهة، ولضمان أن تكون المدن مستدامة ومرنة وشاملة ومزدهرة في المستقبل من جهة أخرى.
4. يجب ان تصبح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحد عناصر البنية التحتية الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في تطبيق سياسة مؤشرات القياس للمدن في تحسين جودة الحياة، وذلك لتحسين كفاءة الخدمات وتلبية احتياجات السكان، وتوفير البيئة الحضرية المستدامة للعدد المتزايد من السكان.

* * * * *

الهوامش:

¹ من الصعب تقديم عرض مفصل لكل مؤشر نظراً لحجم الورقة المحدود وهيكلية الدراسة المطروحة، وكنموذج تطبيقي لهذه المؤشرات راجع ((نموذج تطبيقي لتبني مؤشرات القياس للمدن في تحسين جودة الحياة للمدن (وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م) لتحقيق رؤية السعودية 2030م)). (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2020م).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم جواد ومُحمَّد مهدي. (2015م). مدن القرن الحادي والعشرين رؤية في المدن الذكية المستدامة. بغداد: مؤتمر تنمية بغداد الأول، صفحة 15-17.
- الاتحاد الدولي لاتصالات. (2017م). (الاتحاد الدولي لاتصالات). مؤشرات الأداء الرئيسية بشأن المدن الذكية المستدامة، صفحة 9.
- أيمن مُحمَّد مصطفى يوسف. (2009م). قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة. القاهرة: المؤتمر الدولي لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - قضايا وأولويات، صفحة 12-16.
- دحدوح صلاح الدين ومهلل عبدالحكيم. (2017م). جودة الحياة الحضرية في الأحياء السكنية (رسالة ماجستير). علوم الأرض والهندسة المعمارية، الجغرافيا والتهيئة العمرانية. أم البواقي - الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، صفحة 9-12.
- فتحية عبدالعزيز جمعة العربي وعبد ربه سعيد العربي. (2019م). التكنولوجيا ومستقبل المدينة الحضرية (مدخل لإعادة إعمار مدينة بنغازي). بنغازي: **International Science and Technology Journal**
- فؤاد بن غضبان. (2015م). جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقييم. عمان: دار المنهجية للنشر و التوزيع، صفحة 80.
- لبنى عبدالعزيز البرلس ونهى مُحمَّد عفت. (6، 2019م). مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري. المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، صفحة 76.

- مُحَمَّد السعيد أبو حلاوة. (2010م). جودة الحياة: المفهوم والأبعاد. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية،
صفحة 9 – 10.
- هناء مُحَمَّد الجوهرى. (2013م). المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في
المتجمع المصري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، صفحة 48.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية. (2018م). نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية. الرياض:
وزارة الشؤون البلدية والقروية، صفحة 113-118.
- وزارة تطوير القطاع العام. (2016م). أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها (تقرير).
الأردن: وزارة تطوير القطاع العام، صفحة 5-8.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A Jones. (2002). **A Guide to Doing Quality of Life Studies**. Birmingham.:
University of Birmingham, page 257.

المواقع الإلكترونية

- زهير ياسين آل طه. (10، 8، 2018). مفهوم جودة الحياة في أبعاديات البحث العلمي والاستدامة
(مقالة). [Cited: 5 28, 2019]. <https://www.makkahnewspaper.com>
- The International Organization for Standardization. 2018. **Sustainable development in communities**. ISO ORG. [Online] 2018. [Cited: 5 28, 2019.]
ISO - www.iso.org.
- Eurostat. 2020. **Quality of life indicators - measuring quality of life**. [Online] 2020. [Cited: 7 15, 2020.] <https://ec.europa.eu/>.
- ISO 37120.2018. **Sustainable cities and communities — Indicators for city services and quality of life**. iso.org. [Online] 2018. [Cited: 6 20, 2018.]
<https://www.iso.org/>.

* * * * *

أثر التشريعات العثمانية في البنية الحقوقية العربية الحديثة

”دراسة نقدية تحليلية في فلسفة القانون“

د. خالد سليمان صالح الزفيري- كلية القانون – جامعة بنغازي

الملخص

يروم هذا البحث تعيين الآثار الحقوقية التي رتبها التشريعات القانونية العثمانية على جملة البلدان التي كانت ضمن الهيمنة السياسية للدولة العثمانية ، ويبرز هذا الأثر جليا من خلال رصد المعايير العدلية التي استعان بها العثمانيون في التأسيس لرؤيتهم الحقوقية، التي أثبتت الوقائع والدلائل جورها وتهافتها، بحيث يمكن القول أنها أسهمت على نحو مباشر في إنتاج الإجحاف والجور في حق كل قطاعات الدول الواقعة تحت الهيمنة العثمانية، وهذا إنما يعود إلى قصور التشريع وضحالة الرؤية الحقوقية ، وهو ما يمكن رصده كأوضح ما يكون فيما خلفته هذه المنظومة التشريعية من آثار سلبية، انعكست على الواقع المعاش لمواطني تلك البلدان في كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والحقوقية ، التي يمكن إجمالها في قول شاع بين المصريين في ذلك الزمان مفاده وليس أدل عن ذلك من القول الذي شاع بين المصريين في ذلك الزمان مفاده : "أن مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم"، والإشكالية التي يناقشها هذا البحث هي أنه في الإمكان إنجاز جملة القوانين والتشريعات في ظل الهيمنة وفرض السلطة ، وفي الإمكان كذلك الإعتقاد في جدوى تلك التشريعات وأثرها في الترسخ للهيمنة ، غير أن هذا لن يكون دليلا على نجاعتها في تحقيق معايير العدالة التي ينبغي أن يكون الطرف المستفيد فيها هو المحكوم وليس الحاكم.

ABSTRACT

This topic examines the human rights implications that Ottoman legal legislations have placed on all countries under their domination, and examines the criteria that they used in establishing them, as monitoring and research prove the ineffectiveness of those standards, which had a negative impact on the failure of these legislations to produce formulas. Effective justice in all political, economic and social levels.

المقدمة

تأتي أهمية هذا الموضوع من باب رصده لآلية المنتجة للمعايير العدلية في مرحلة زمنية تأسيسية في الفكر العربي . المرحلة الحديثة . حيث البدايات الجادة لصياغة المدونات القانونية المدنية التي كان لمجلة (الأحكام العدلية) الصادرة عن السلطنة العثمانية عام 1876م التي كان لها سابق الفضل في إعداد تشريعات قانونية في الحقوق والمعاملات المدنية، والأهم في ذلك كله هنا أنها عبرت عن محاولة جادة لتطوير التشريعات الإسلامية ، حيث لم تقتصر على تطوير المذهب الحنفي وحسب ، بل تعدته إلى سائر المذاهب الإسلامية الأخرى، وهو ما يعتبر كسراً للجمود وتجاوزاً للأحادية، التي كادت أن تؤدي إلى حالات من التعصب المنبوذ والمخلّ بالدين نفسه، وغني عن البيان أن هذه الخطوة الناجزة لا يمكن نكران مركزيتها في تاريخ التشريعات العربية ضمن مرحلة تجاوزت الهيمنة العثمانية فيها على معظم البلدان العربية زهاء الثلاثة قرون (1517م . 1798م) كان فيها العثمانيون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المنطقة حيث شكلوها على النحو الذي يتناسب مع تكريس وجودهم واستمرار هيمنتهم ومطبعين لصيغ التعامل البيئي بطابعهم، بموجب امتلاكهم زمام السلطة في المجتمع العربي الحديث.

ولعل السبب المركزي في اختيارنا لهذا الموضوع بالذات هو تحرينا البحث في تطور المنظومة التشريعية العربية في مرحلة تأسيسية بالنسبة لقضية التشريع وتطوره في الفكر العربي، عبر مراحل الزمنية المختلفة التي لا يمكن إنجازها دون رصد التشريعات التي أنجزت في الحقبة الحديثة التي كان للعثمانيين فيها القول الفصل في حقبة زمنية امتدت زهاء ثلاثة قرون، شملت كامل المرحلة الحديثة وما تتضمنه تلك المرحلة من إنجازات قانونية سعى العثمانيون من خلالها إلى تنظيم صيغ التعايش المجتمعي ، فضلاً عن سعيهم إلى ترسيخ سلطة دولتهم في مستعمراتهم لاسيما العربية منها . وقد فرضت علينا طبيعة دراسة هذا الموضوع في تلك المرحلة التحري والرصد اعتماداً على المنهج التاريخي ، فضلاً عن المنهج النقدي التحليلي اللذان ارتأينا أنهما الأنجع في بلوغ الغاية المتوخاة من هذه الدراسة التي ندعي أهميتها لاسيما في رصد البنية التشريعية في مرحلة على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتشريعات الحقوقية.

ولئن كان أريد لهذه المرحلة أن تُنعت بما طاب للأوروبيين أن يرسلوه من صفات وطبائع ليس أقلها الجمود والتخلف والركود ، فإن محاولة إبراز أثر هذه المرحلة على المجتمع ومن ثم الوعي العربي يصير أساسياً حين نتحدث عن قيم التشريع، ولئن كان القطاع المهم في الفكر العربي يعتقد في صحة التصنيف الأوروبي لطبيعة المرحلة العثمانية ، فإننا ومن زاوية أخرى وعبر تلك التي قيم من خلالها الأوروبيين مرحلة الإحتلال العثماني، نؤكد أن طبيعة المنظومة الحاكمة العثمانية للوطن العربي رغم تدشينها العملي للمعايير الحقوقية المدنية غير أن هذا لا يغير من حقيقة كونها قوى احتلال ارتكزت في دعم وجودها بما يتناسب ورؤيتها الخاصة، بغض النظر عما يحدثه هذا من أثر في البنية الاجتماعية والثقافية للشعوب الواقعة تحت الهيمنة. وهو الحال الذي لم يتغير كثيراً حين هيمن الأوروبيون على شعوبنا عقب مراحل هيمنة أمثالهم من المماليك والعثمانيين.

إن الحقبة العثمانية ليست سوى حقبة احتلال أجنبي قامت على أنقاض دولة الخلافة العربية الإسلامية، حيث مورس في تلك الحقبة الإستعمارية على مجتمعاتنا العربية ما يمارس عادة على الشعوب الواقعة تحت احتلال قوى تفرض وجودها بمنطق القوة، وتأسس لوجودها على مسلمة بدائية تجعل من القوة أساساً للحق وحمايته. وهي مسلمة محايدة للاحتلال مهما كانت صفته وأيا كان جنسه ودينه، بموجبها تنهب مقدرات الشعوب وتنتهك القيم والعادات والاعراف والتقاليد وبالجملة الثقافات التي هي في حقيقتها تراثاً حضارياً ذاتياً للشعوب لا ينبغي العبث به أو حتى مساسه، وسعيًا لدعم وجهة نظرنا حول طبيعة العلاقة بين الغالب والمغلوب، وتأكيداً على أن الأحداث الهامة تكون في الغالب نتائج لمقدمات تصدر عنها، سنسعى إلى إبراز أثر الإحتلال العثماني في البنية الحقوقية للمجتمعات العربية من خلال رصد المعايير التي أسس لها العثمانيون في نظامهم السياسي والإقتصادي والقانوني وأثر ذلك على المجتمع العربي، كذلك سنسعى إلى رصد النتائج التشريعية التي رتبها هذا الوضع وكيف أن تلك النتائج أسست لرؤية حقوقية غير واضحة المعالم في الفكر العربي الحديث، حيث سنسعى ملتصقين بالحياد. ما أمكن. لرصد نماذج قانونية أسهمت على نحو فاعل في ضحالة المنظومة القانونية العربية.

المطلب الأول

مصادر القانون العثماني

إذا كانت التشريعات السياسية معنية بالوصول إلى نظام الحكم الراشد، وإذا كانت التشريعات الإقتصادية معنية بالوصول إلى أنجع السبل لتوزيع الخير العام دون تمييز، فإن التشريعات القانونية غايتها الوصول إلى إقرار مبدأ سيادة القانون في المجتمع، غير أن الحديث عن سيادة القانون يجب أن يكون مسبقاً بالحديث عن مصادره وكذلك بالحديث عن غايته، والقانون الذي نقصده هنا هو الذي يحتمله المعنى "ما يجب القيام به وتطبيقه طبقاً لإرادة المشرع" (الزرقاء، 1968، ص:5)، وهو الإطار الذي تعارف على نعتة بالقانون الوضعي الذي تتم صياغته بغرض تحديد صيغ العلاقات والمعاملات في المجتمع بما يتضمنه ذلك من تحديد منظومة الحقوق والواجبات، والفكرة العامة التي يمكن تشكيلها عن معنى القانون هي أن القانون بهذا المعنى يقصد به "مجموع القواعد العامة المفروضة على الإنسان من الخارج لتنظيم شئون حياته" (الصراف وحزبون، 1994م، ص:23).

والقانون الذي نرصده هنا هو الذي تكون العدالة غايته الذي ينبغي أن يخضع له الجميع دون استثناء، بيد أن القانون قد يتأسس على نحو آخر حينما تقدم إرادة المشرع قيمة أخرى على قيمة العدالة بمعنى أنها تخضع لمعيار قيمي آخر يفضي إلى غاية مغايرة، فقد يصير الاستقرار أو الأمن قيم بديلة حين تتبنى إرادة المشرع مطلباً ظرفياً يفرضه واقع ما.

وهنا ينبغي الإشارة إلى الفارق النوعي بين الدين والشريعة والقانون، ففي حين يبقى الدين مؤسساً للقيمة وحدودها، تبقى الشريعة مجالاً لإقرارها، ويبقى القانون بدوره آلية لقيامها ومعالجة ما يطرأ عليها ضمن عملية محاكية للقيم المطلقة.

تأسيساً على ذلك سنسعى إلى رصد موضوع التشريع القانوني الوضعي في المنظومة العثمانية من خلال تحرى مصادر القواعد القانونية في المنظومة التشريعية للدولة العثمانية وأثر ذلك في المجتمعات العربية الواقعة ضمن هيمنتها. تعتبر الشريعة الإسلامية والعرف والتشريع أهم مصادر القاعدة القانونية في النظام القانوني العثماني، وقد طرأ على هذه المصادر عديد التطورات اختلفت باختلاف المراحل التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية، ففي العهود الأولى للدولة العثمانية كان المصدر الأساسي الذي تصدر عنه القاعدة القانونية هو الشريعة الإسلامية، مع ضرورة الوضع في الاعتبار التوسع في تطبيق الشريعة أو محاكاتها في نظم المعاملات، وتراجعها في عملية تنظيم وإدارة السلطة، ومع مرور الزمن وتزايد الاستحقاقات الناتجة عن تطور العلاقات الاجتماعية كاد اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر للقاعدة القانونية أن ينحصر لصالح التشريع والعرف تماهياً مع متطلبات المرحلة ومصحة السلطات على النحو الآتي :

المبحث الأول : الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع

لم يتحول العثمانيون من العقيدة الوثنية إلى الإسلام إلا بعد وفاة قائدهم الأول (أرطغول) وتولى عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية شئون الحكم في القرن الرابع عشر عام 1299م. وقد أشرنا سلفاً إلى ظروف دخول العثمانيون إلى الإسلام بضغط سياسي مارسه الأمير السلجوقي (علاء الدين علي عثمان الأول، 1331م) حاكم العثمانيين نظير الإعتراف بدولتهم، فلم يترك العثمانيون منذ إعلان إسلامهم مناسبة إلا وأعلنوا فيها التزامهم بتطبيق الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي، ولعل أهم الدلائل على التزامهم النظري بالشريعة هو أنهم جعلوها أساساً مصدراً لمنظومتهم (القوانين نامه) التي يقتضي إصدارها التزام المشرع بالشريعة الإسلامية "القوانين نامة السلطانية يشترط لها حتى تكون نافذة واجبة التطبيق ألا تصدر بالمعارضة لحكم من أحكام الشريعة" (فرحات، 1993 ص : 100). ويشير تاريخ القوانين العثمانية إلى أنه كان ينص على ذلك في صدر القانون نفسه، وعلى هذا النهج جرى العمل في كافة القوانين التي صدرت عن مختلف السلاطين العثمانيين، وقد أنشئت هيئة خاصة لذلك انحصرت وظيفتها في كونها " كانت تقوم بمهمة الإشراف على تطبيق الشريعة والرقابة وهي الهيئة الدينية الإسلامية برئاسة شيخ الإسلام وهي إحدى الهيأتين الحاكميتين في الدولة" (فرحات، 1993، ص:100).

على أن تطبيق الشريعة ظل رغم التأكيد النظري على إسلاموية الدولة العثمانية، ظل يواجه صعوبات على مستوى التطبيق العملي، حيث بدى أنه من الصعوبة بمكان الحكم بواقعية احتكام العثمانيون إلى الإسلام ، لاسيما وأن تابعة المؤسسة الدينية كانت خالصة وكذلك مخلصه . في الغالب . للسلطان، وليس أدل على ذلك من خضوع مؤسسة الفتوى للسلطان وإجازتها الكثير من أعمال السلاطين التي تتعارض مع مقاصد الشرع، فطالما كان فقهاء السلطة العثمانية على استعداد لترقية رغبات السلطان على مصاف القيم المطلقة التي لا يجوز تجاوزها، ويرى بعض الباحثين أن هذا السلوك الانتهاكي الذي كانت تلجأ إليه الدولة يرجع إلى "الطابع الأوتوقراطي الاستبدادي للدولة العثمانية إذ رغم

وجود مؤسسة إسلامية قوية بزعامة شيخ الإسلام تقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية إلا أن هذه المؤسسة كانت تابعة للسلطان العثماني وكبار موظفيه" (فرحات، 1993م، ص: 94)، وقد أشرنا سلفاً إلى إجازة السلطان قتل الأمراء من أقاربه كشرط لدوام السلطة بواسطة فقهاء السلطة الذين تجاوزوا حتى ذلك إلى مجال المعاملات، وهو ما يمكن رصده بدقة في خرق قواعد التشريع المعاملاتية التي حددتها الشريعة الإسلامية من خلال إقرارهم الفوائد الربوية تماشياً مع رغبة السلطان، حيث "شُرعت القوانين لموضوعة الفوائد الربوية بالارتكاز على مبدأ اقتصادي يقضى بتساوي القيمة الشرائية للعملة موضوع الدين مع القوة الشرائية للعملة التي يقضى بها" (منصور، 1970م، ص: 165)، وهو ما كان مدعاة لشيوع أو ابتداع الحيل القانونية للتحايل على القاعدة الشرعية المحرمة لهذا الضرب من المعاملات المالية، ولا يعوز الباحث الكثير من الجهد لرصد هذه التجاوزات والانحرافات الشرعية، التي لا تخلو منها مجموعات الفتاوى الصادرة عن المؤسسة الدينية العثمانية التي أمكن لبعض الباحثين جمعها ضمن ثلاثة أصناف من الفتاوى هي "مجموعة فتاوى على أفندي، ومجموعة الفتاوى الفؤادية، ومجموعة بهجة الفتاوى" (Cagatay pp.53). حيث تتكشف بعضها عن تجاوزات لا يمكن معها القول أن الدولة العثمانية ومؤسستها - حتى الدينية - كانت تعمل ضمن الشريعة وليس خارجها، وبالإطلاع على الفتاوى الفؤادية أمكن لنا على سبيل المثال رصد مسألة شرعية متبوعة بفتوى وذلك على النحو الآتي: "أقرض شخص نقوداً لأجل بربح قدره 15% فهل له أن يأخذ الربح في نهاية الأجل؟، وكانت الإجابة: بنعم" (الكرنيشي، م: 3790 ص: 333)، كما أمكن لنا رصد إحدى الحيل الشرعية التي أقرها مفتي الدولة العثمانية وذلك على النحو الآتي: "أقرض دائن مدينه ستمائة قرش لمدة عام وحتى يستحل الدائن الحصول على تسعين قرشاً ربحاً للقرض (15%) باعه أحد كتبه بمبلغ تسعين قرشاً تستحق مع القرض واشترط على المدين أن يهب الكتاب المبيع للغير الذي يقوم بدوره بهبته للدائن، فهل للمدين أن يرفض دفع التسعين تذرماً بأن الدائن استرد كتابه؟، فكانت الإجابة: لا يجوز له ذلك" (الكرنيشي، م: 3790، ص: 431).

هكذا وجدت المؤسسة الدينية نفسها في ظل الحكم العثماني خاضعة على نحو جذري لنظام أوتوقراطي استبدادي اضطرها في عديد المناسبات إلى النزول عند رغبات الحكام وكبار موظفيهم سواء في الأستانة عاصمة الإمبراطورية أو في الأقاليم، خدمة لرغباتهم. فضلاً عن إضفاء الشرعية على بعض تجاوزاتهم" (الشناوي، 1980م، ص: 124)، على أن هذا التجاوز الصارخ لقيم الدين الإسلامي لم يكن هو القيد الوحيد على تطبيق الشريعة الإسلامية في منظومة الحكم العثمانية، بل أنه أمكن لنا رصد قيد آخر تمثل في استثناء الهيئة العسكرية من الخضوع لأحكام الشريعة، وذلك بإخراج هذه الهيئة ومنسببها من ولاية القضاء الشرعي، حيث تمتعت الطبقة العسكرية التي تشكل الرافد البشري الأساس لمنظومة الحكم العثماني التي تتكون في معظمها من العبيد (القولار)، حيث تمتعت هذه الشريحة بامتيازات وإعفاءات ليس أولها عدم خضوعهم للقضاء الشرعي وليس آخرها الإعفاءات الضريبية التي كانت تفرض بشكل مطرد على رعايا الدولة. وتشير المصادر التاريخية إلى أن السلطان (بايزيد الثاني) عني بتميز هذه الشريحة حيث "أصدر قانوناً

يعفيهم من الخضوع للقضاء العام للبلاد ومن تطبيق الشريعة الإسلامية عليهم ، وأنشأ لهم محاكم خاصة عسكرية التشكيل تختص بنظر المنازعات التي يكون أحد القولا طرفاً فيها سواء كان الطرف الآخر قولاً أم مواطناً عادياً " (الشناوي، 1980م، ص:124)، ويرجع بعض الباحثين ذلك إلى عدة أمور لعل أهمها كونهم الدعامة المركزية التي يتأسس عليها العرش السلطاني، وقد أصل هذا التمييز في نفوس تلك الشريحة بحسب المؤرخين "الإحساس بالكبرياء والرفعة والتميز الذي كان يشعر به القولار تجاه عامة الشعب من ناحية وتجاه رجال الدين الإسلامي من ناحية ثانية، إذا كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم حكام البلاد تلقوا تعليماً أرقى وأشمل مما حصل عليه رجال الشرع فلا محل بالتالي للخضوع لقضائهم" (الشناوي، 1980م، ص : 125).

يدعم ذلك اعتقادنا أن اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر القاعدة القانونية في الدولة العثمانية يظل اعتباراً غير دقيقاً ، نظراً لأن قواعد القانون لا يمكن لها أن تتأسس على التمييز ضمن منظومة يتصدر مشهد الحكم فيها جملة من العبيد المملوكين للسلطان ملكية رتبة بموجب الرق أو الاستعباد الذي تؤسس الشريعة الإسلامية لتجاوزه ، لا سيما وأن للسلطان على هؤلاء وأموالهم وما ملكت أيماهم وذرياتهم حق الملكية وما ينتج عنها من مترتبات دون أية حدود .

المبحث الثاني : القانون مصدراً للتشريع

عرف العثمانيون التشريع كمصدر للقاعدة القانونية منذ نشأة دولتهم بل وعرضت تشريعاتهم للعلاقات المباشرة الناتجة عن عملية تنظيم السلطة من إدارة وضرائب وقضايا التجريم والعقاب، فضلاً عن المسائل ذات العلاقة بأحكام الشريعة، ويذكر الباحث (أبو العلا مرديني) في كتابه **Development of the sharia**: أن تلك التشريعات التي تصدر عن السلطة العثمانية الحاكمة كان يطلق عليها " لفظ القانون **Kanun** وهو لفظ إغريقي الخدر إلى الدولة العثمانية من الأقاليم البيزنطية وكان يشير إلى قواعد القانون الكنسي **Kanonic** " (Mardin pp. 281)، وقد كان التشريع اختصاصاً أصيلاً للسلطان العثماني يصدر إما عن السلطان أو عن صدره الأعظم بعد تفويضه بذلك في صورة فرمان أو أمر سلطاني. حيث جرت العادة على استشارة الديوان العالي حول القانون قبل صدوره، علماً بأن مشورة الديوان ليست ملزمة لرأس السلطة بحكم اختصاصه وبموجب مرتكزاته الشديدة في المنظومة الحاكمة التي تمنحه كافة السلطات والصلاحيات غير منتقصة ، لذلك لا يمكن اعتبار مؤسسة الديوان كونها تمثل سلطة تشريعية وإن كان يراد لها ذلك فهي أقرب إلى كونها هيئة استشارية ليس غير وقراراتها ليست ملزمة، وتنقسم فرمانات العثمانية في الغالب إلى صنفين:

أولهما : إجرائي يعني بالأوامر الفردية من قبيل: " فرمانات تعيين الصدور والأعظم وكبار الموظفين وولاية الأقاليم، ومن قبيل ذلك أيضاً فرمانات منح الرتب والنياشين و فرمانات العزل من الوظيفة وسحب الرتب والنياشين " (فرحات، 1993م، ص:98).

والآخر : قاعدي يعنى بالتشريعات المنظمة للمعاملات والعلاقات، حيث "ينطوي على قواعد قانونية عامة ومجردة تنظم قواعد السلوك في مجال أو أكثر من مجالات العلاقات الاجتماعية"، والقوانين من هذا الصنف صدر معظمها في عهد السلطان سليمان الذي اشتهر عنه نزوعه لإصدار القوانين،(فرحات،1993م، ص:98) ومن هذه القوانين ما كان يحمل صفة العمومية كالتقنين الذي وضعه السلطان القانوني للإمبراطورية عامة المعروف بـ (القوانين نامه)، ومنها ما كان يحمل صفة الخصوصية كالقوانين الصادرة في حق إقليم محدد نحو (قوانين نامه مصر)، وتشير الأدلائل التاريخية أن المؤسسة الدينية كان لها دور فيما يصدر من قوانين، لاسيما وأن الأساس النظري للتشريع يقضى بعدم تعارض تلك القوانين مع قواعد الشريعة الإسلامية، ونظراً لعدم تفصيل بعض القضايا ذات الطابع الفقهي لم تكن الفرمانات السلطانية تواجه الكثير من الإشكالات في مسألة التشريع، وتحديداً التشريعات التي تعالج ما يستجد من أحوال دون توفر سوابق فقهية أو تشريعية، وعلى نحو عام كان ثمة دور توافقي بين ما يصدر من تشريعات وبين قواعد الشرع يقوم به شيوخ الإسلام، فضلاً عن دورهم الأصيل في إصدار الفتاوى، وتشير المصادر التاريخية أن فتوى شيخ الإسلام (أبو السعود أفندي،1575م) التي قضت بأنه "ليس لفرمان سلطاني أن يأمر بفعل منهي عنه شرعاً كان بمثابة قاعدة للتشريع والقضاء يجب نظرياً على الأقل أن تفصل التشريعات بالتوافق معها" (Mardin . p p.282)، بيد أن الواقع السياسي العثماني كان في كثير من الأحيان يتجاوز هذا الوضع التأسيسي خدمة للمصلحة العليا للإمبراطورية بغض النظر عن توافق هذا مع مبادئ الشرع من عدمه، ولعل خير مثال على ذلك التشريع القاضي "بإباحة تقاضى الفوائد الربوية وحظر هذه الفوائد إذا تجاوزت نسبة 15% من أصل الدين " (Heyd pp.38)، والتشريع الذي يمنح فيه السلطان العثماني ممثلي السلطة "حق تعذيب المتهم للحصول على اعترافه بارتكاب الجريمة، وعن المسؤولية الجماعية لأهل الحي والناحية وأقرباء الجاني عن الجريمة وعن توقيع الغرامة على بعض جرائم الحدود كجرائم الزنا والسرقة " (Cagatay pp.153)، ويبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى ما تعارف عليه في التشريعات العثمانية بالقوانين نامه أي الوثيقة القانونية باعتبارها خطوة فعالة نحو التطور القانوني في المنظومة التشريعية العثمانية، حيث تعبر القوانين نامه عن نظام تشريعي سعى العثمانيون من خلاله إلى صياغة تقنين موحد وشامل تنظم من خلاله صيغ التعامل بين السلطة المركزية في الباب العالي وبين ولاة الأقاليم وعمالها من ناحية وبين السلطة ومواطنيها ورعاياها من ناحية أخرى.

أولاً : آلية إنتاج القوانين العثمانية

القوانين نامه العثمانية تنقسم بحسب آلية إنتاجها إلى قسمين:

الأول : يشمل القوانين التي تم تجميعها التي صدرت عن رأس السلطة لمعالجة حالات محددة وتشير الدلائل إلى أنه بعد تجميعها كان "ينزع خصوصيتها عنها بحذف ما يتعلق بالأشخاص والحوادث والأماكن وإيرادها عامة مجردة" (Cagatay pp.18.65)، ومن ثم يعاد إصدارها لمعالجة الحالات المماثلة وفق قاعدة عامة.

الآخر : ويشمل القوانين نامته المتضمنة إصدارات تشريعية يقتضيها الحدث المنشئ لها والداعي إلى صدورهما، سواء في الامبراطورية على وجه العموم أو فيما يتعلق بأي من أقاليمها، وهي بالتالي تحمل الصفتين معاً العموم والتخصيص.

وقد كانت القوانين نامته في حال صدورهما يقدم لها بمقتضيات صدورهما، فقد قدم (السلطان سليمان القانوني، 1566م) على سبيل المثال للتقنين الجنائي الذي أصدره على النحو التالي : " لقد لاحظ المغفور لهما أبى و جدى أن الطغاة استبدوا بالرعية المقهورة بلا حدود، ونتج عن ذلك أن باتت الرعية في كرب شديد ، ولهذا السبب ذكرا أنهما أصدرا القانون العثماني . ولقد أمرت بدوري كل السناج والشرباشية والسباشية وحائزي الإقطاعات أن يتبعوا القانون العثماني المائل في جباية ما تجب جبايته من أموال الرعية " (Cagatay pp.18)، كما كان يجري الإحتفاظ بالقوانين في المكان المخصص لذلك في العاصمة ومن ثم توزيعها وتعميمها على ذوى الشأن، وقد كانت القوانين تصدر وفق آلية تشريعية تقضى بعدم مخالفة أي تشريع أدنى لها، حيث كانت تخضع لرقابة موظف مختص هو (الدفتدار) الذي يختص بمتابعة تدرج القواعد التشريعية، حيث تشير المراجع أن الدفتدار كان من اختصاصاته أن "يعيد التشريع أو القرار الأدنى المخالف لتشريع أعلى لمن أصدره مبيناً وجه المخالفة " (Cagatay pp.171).

ثانياً : النطاق الزمى للقانون العثماني

تعتبر مسألة النطاق الزمى للقانون من المسائل المهمة التي لا يمكن بحث موضوع التشريع في منظومة ما دون التعرّيج عليها، وقد تأسس موضوع النطاق الزمى للقانون العثماني على قاعدة عامة تربط بين فاعلية القانون وبين مدة حكم السلطان الذي أصدره، فالنظام يقتضى أن يجدد اللاحق من السلاطين عهده بالتشريعات السابقة عليه، وبذلك يفترض "أن يصدر فرمان من السلطان اللاحق بإقراره واعتباره نافذاً في عهده " (Cagatay pp.171).

وإلا اعتبرت هذه القوانين معطلة، غير أنه حتى هذا الأمر بقى فاعلاً على الصعيد الشكلي، أما موضوعياً فقد أسهم النمط المحافظ لطبيعة الحكم العثماني الذي لم يكن من سماته الإعداد للتطور، أسهم في القفز على هذا الأساس النظري ويدل على ذلك ندرة الإعتداد بهذا الأساس، فالغاية كانت دوماً تتجه صوب إبقاء الأحوال على ما هي عليه وعدم إثارة الجدل من أي نوع، وقد أبرزت موضوعة النطاق الزمى من هذا المنطلق إشكالاً تشريعياً كان له بالغ الأثر على مكانة التشريع في النظام القانوني العثماني، وهي عدم المتابعة الدقيقة لعملية النفاذ الزمى للقوانين من قبل السلاطين الجدد، بما يعنى تعليق نفاذها على اعتماد السلطان اللاحق، ولكون هذا لم يكن في الغالب من الاعتبارات المهمة التي انشغل بها السلاطين العثمانيون ما جعل القانون نافذاً ومعطلاً في الوقت ذاته، فلا شك أن موضوعة المراجعة التشريعية

هي من الأهمية، بحيث تؤسس لتطور المنظومة وتمهيتها مع الواقع المعاش ويرى البعض أنه بغياب تلك المراجعة "فقدت القوانين نامة كل قوة لها في الأقاليم منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر وحتى انتهاء الحكم العثماني" (فرحات، 1993م ص : 101).

هكذا صار النطاق الزمني للقانون موضوعة غير معتبرة في المنظومة القانونية العثمانية بل صار التهاون حيالها سمة من سمات المنظومة السياسية الحاكمة، في حين بقي الجمود والتقليد طابعاً طبع هذه المنظومة، حيث حال دون تطويرها لمواكبة التطورات الطارئة على الواقع المعاش، وهذا بدوره كان له بالغ الأثر في مسيرة التشريع التي يفترض أن تتفاعل مع معطيات الواقع وما يحتمله من تطورات، وغنى عن البيان أن استهتار السلطة السياسية لفاعلية النطاق الزمني للقانون من شأنه أن يؤسس لتقويض السلطة نظراً لما في هذا الاستهتار من تأثير مباشر على عملية الاستقرار الاجتماعي الذي يفترض أن يكون غاية التشريع والسلطة معا، ولعل هذا ما كان مدعاة لإقرار أحد السلاطين بما رتبته هذا الاستهتار من نتائج حيث قال : " لقد تزايدت الجرائم بمرور الزمان إلى الحد الذي أصبحت معه هذه الجرائم والخصومات لا يغنى فيها سيف اللغة من القائمين على الشريعة ، أي لا تغنى فيها الكلمات الحاسمة للقضاة ، بل أصبحت تستلزم لغة السيف من أناس يفوضون في توقيع أقصى أنواع العقاب " (فرحات، 1993م، ص : 102)، وبالتالي حل السيف والعقاب محل الميزان حين لم يستطع العثمانيون تطوير نظامهم القانوني لمسايرة مقتضيات الواقع فلم يكن للسلاطين بد عن السيف حين تفلتت من بين أيديهم وبأيديهم العدالة .

المبحث الثالث : العرف مصدراً للتشريع

أعطى الطابع المحافظ للدولة العثمانية مساحة كبيرة للعرف باعتباره مصدر من مصادر القاعدة القانونية في النظام القانوني العثماني ، ونظراً لغلبة الرغبة في الاستقرار واستدامة الحكم فقد عمد العثمانيون إلى اعتماد سياسة الأمر الواقع المدعومة في جزء منها من العرف ، فضلاً عن أن العرف يعتبر كذلك أحد مصادر الأحكام الشرعية الإسلامية، لذا لم ير العثمانيون ضيقاً في الإفادة من العرف بغض النظر عن الفارق الموضوعي بين الآلية التي حددتها الشريعة للعمل بمقتضى العرف وبين آلية توظيف العرف في النظام القانوني العثماني. وفي حين اعتبر فقهاء الإسلام "أن العرف يمثل عنصراً مناسباً للموائمة بين النصوص الشرعية وبين ما يستجد من قضايا لم يرد بشأنها حكم شرعي" (Heyd pp.176)، جعل العثمانيون من العرف أداه لتكريس الواقع بغض النظر عن توافق هذا مع قواعد الشريعة من عدمه. وقد أسس العثمانيون للعرف ضمن مستويات ثلاث هي :

أولاً . العرف باعتباره آلية مادية للتشريع

حيث تفيد الدلائل التاريخية أن النظام القانوني العثماني يكاد يكون مستنداً في معظم تشريعاته إلى العرف، وهي عادة يرى البعض أنهم ورثوها من المنظومة السلجوقية ويثبت بعض المؤرخين مدى " تأثير نظام الإدارة العثماني

والتشريعات المختلفة فيه بالأعراف السلجوقية التي كانت سائدة قبل وأثناء قيام الدولة العثمانية " (الحصري، 1984م، ص:15)، ناهيك عن تأثر التشريعات العثمانية بأعراف الأقاليم المحلية التابعة للدولة سيما وأن بعض الأقاليم العربية مثل مصر والعراق والشام وإن كانت تمثل امتداداً لكيانات حضارية إنزوت، بيد أن شعوب تلك الحضارات أمكن لها أن تتوارث جملة من القيم العرفية التي لم يكن من السهل التغاضي عنها أو تجاوزها لتجذرها في مجتمعات هذه الأقاليم .

على أن العثمانيون كانوا قد أدركوا هذا فسعوا لمراعاته ، وهو ما نلمسه بوضوح في حرصهم على أن تصاغ التشريعات بما لا يتعارض مع أعراف تلك الأقاليم ، ولعل هذا هو التفسير المقارب للحقيقة الذي يدعمه عندنا إصدار تشريعات مخصصة لبعض الأقاليم من قبيل (قوانين نامه مصر) و (قوانين نامة قيغالونيا) التي لا تحتاج لكثير من الجهد لرصد مدى تقاربها مع أعراف تلك الأقاليم.

ومما يلاحظ أيضاً في تلك التشريعات عدم تفرقتها بين العرف الاجتماعي والعادة الاجتماعية، وهو إشكال يحاث التشريعات غير الوطنية التي يصدرها المحتل.

ثانياً . العرف مصدراً رسمياً للقاعدة القانونية

ضمن هذا المستوى من التأصيل يمنح العرف للقاضي مشروعية الفصل فيما لم يرد بشأنه حكم شرعي أو تشريع سابق. وتفيد المصادر التاريخية إلى أنه في النظام القانوني العثماني " كان التزام القاضي بالجوء إلى العرف للفصل في المنازعات التزاماً يُنص عليه في خطابات تعيين القضاة " (Mardin.pp. 279) بما يفيد أن القاضي الذي لا يفصل فيما يعرض عليه من قضايا رغم عدم وجود نص أو تشريع يعد معطلاً للعدالة، وهو ما انعكس سلباً على نظام قضائي طالما اشترى القضاة فيه مناصبهم.

ثالثاً . العرف مصدراً للسلطة الجنائية

تأسس هذا المستوى من العرف باعتباره مصدراً للسلطة الجنائية على قاعدة التجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية، بيد أن السلطة العثمانية التي كانت جاهزة على الدوام للإفصاح عن نفسها كونها سلطة إسلامية، كانت في الوقت ذاته جاهزة لانتهاك كل أحكام الإسلام بما فيها النصوص قطعية الثبوت والدلالة من أجل ضمان استمرار حكمها وهيمنتها.

فقد انحرفت هذه السلطة انحرافاً بيناً عن مبدأ التعزير الإسلامي حين ابتدعت ضرباً من التجريم تجاوزت بموجبه مبدأ التجريم والعقاب الذي أقرته الشريعة وهو ما يعرف عندهم (بالتجريم والعقاب سياسة) الذي انتهكت السلطات العثمانية بموجبه قيمة العدالة على نحو سافر، ويمكن إدراك هذا الانتهاك بكل يسر بمجرد الإطلاع على التفنين الجنائي

العثماني الصادر في عهد السلطان (سليمان القانوني) الذي استمر العمل بمقتضاه لأزمة طويلة بعده أنظر (Heyd) pp:182، ولئن كان مبدأ التعزيز الإسلامي منح الوالي سلطة مواجهة ما يطرأ من جرائم، والمعاقبة عليها بقدر الأثر الذي خلفته سواء على المجتمع أو على الأشخاص، غير أن هذه السلطة تبقى مناعة بحدود لا يمكن تجاوزها بغير اختراق الشرع وانتهاك مبادئه، وبذلك تكون السلطة العثمانية وباختزالها التعزيز في التجريم والعقاب عرفاً أو سياسة تكون قد سمحت لنفسها بممارسة عموم التعسف والظلم منتهكة بذلك حدود الشريعة التي أمرنا أن لا نتعداها.

وتشير الدلائل أن السلطة العثمانية مارست التعزيز على نحو متباين في الحالات المتماثلة وكذلك قدرت العقوبة على ذات الفعل على عدة أوجه. على أن الأمر لم ينتهي عند ذلك بل تعداه " أن سلطة التعزيز قد نُزعت في الكثير الغالب من قاضي الشريعة وتولاها الموظفون العسكريون مثل الوالي و جند الإنكشارية " (Heyd pp:395)، وقد كان هذا يجد مبرراته عند العثمانيين من خلال توظيفهم السيء للعرف، على أن ذلك وبحسب الحقيقة ليس عرف المجتمعات والثقافات، إنما هو (عرف السلطة) الذي يمثل رد فعلها المباشر تجاه ما يتراءى لها أنه يتعارض مع مصالحها ونظامها واستدامة ملكها، وبذلك أوقعت السلطة العثمانية نظامها القانوني في محاذير حالت دون إقرار مبادئ العدالة، فضلاً عن أن هذا المسلك الجائر ثبت بما لا يدع مجال للشك أن غاية القانون في المنظومة العثمانية لم تكن العدالة بقدر ما كانت استدامة الملك.

المطلب الثاني

نماذج من التشريعات العثمانية

المبحث الأول : التشريعات السياسية والإدارية في الدولة العثمانية

أولاً. غرائزية التشريعات السياسية

بدءاً من تعين السلطان العثماني مروراً باختصاصاته وصولاً إلى طابع دولته يشوب النظام السياسي العثماني حالة من الغرائزية، حالت بيننا وبين وصف منظومة التشريع العثمانية بغير الجائزة ، لاسيما وأننا لم نرصد في سيرنا لهذا الغور أية معايير ضابطة تحدد آليات اختيار الجهاز الحاكم بدءاً من هرم السلطة مروراً بهيئة السلطنة ، ثم هيئة ولاية الأقاليم، وصولاً إلى ملتزمي المقاطعات، حيث يمتلك السلطان مطلق الصلاحية في اختيار من يخلفه من الأمراء بغض النظر عن درجة التعصيب بينهما ، وهو ما كان مدعاة لأن تحاط عملية اختيار السلطان بقدر من المؤامرات التي كانت طابعاً مميزاً أثر العثمانيون أن يميزوا به آلية وصولهم إلى السلطة، حيث تشير الدلائل التاريخية إلى أن العرش العثماني أصبح مطمعاً لكل ذكور الأسرة المالكة حيث "اتسم تاريخ هذا العرش بالمؤامرات المستمرة التي تدبرها الإبدانات - حريم السلطان - للارتقاء بأبنائهن إلى مقعد العرش " (فرحات ، 1993م، ص : 28)، وبالتالي تبرز قضية محاولة الوصول إلى قمة الهرم السلطاني من قبل الأمراء العثمانيين بصفتها قضية وجود ، على اعتبار أن هذا هو

السبيل الوحيد للنجاة بالحياة، حيث اقترن وصول الأمير للعرش بما تعارف عليه في أزمانهم الأولى بـ(قتل الإخوة) وهو ما تؤكد الدلائل التاريخية حيث جرت العادة " أن السلاطين الجدد بمجرد وصولهم إلى مقعد السلطة يصدروا أحكام إعدام بالجملة على إختهم الأمراء منعاً للمنافسة وحسماً للمؤامرة " (الشناوي، 1980م، ص: 347) ولم يكن هذا الإجتثاث والتصفية وقفاً على الأخوة فحسب بل شمل كذلك بحسب القرائن "أبناء العم والأبناء والأحفاد وكافة الذكور الذين يحتمل أن يتآمروا على العرش " (الشناوي، 1980م، ص: 349)، وقد رسخ لهذا الطابع الدموي في السلطنة العثمانية (السلطان محمد الفاتح 1451م، 1481م) حين أصدر توصية في مستوى الفرمان يؤكد بموجبها أنه " على أي واحد من أولادي توول إليه السلطة أن يقتل أخوته، فهذا يناسب نظام العالم ومعظم العلماء يسمحون بذلك، ولذلك فعليهم أن يتصرفوا بمقتضاه " (الشناوي، 1980م، ص: 349)، والملفت في هذا الفرمان هو ما أشار إليه من دعم علماء الدين لهذا الفعل الجائر. ولا ضير فالحكام كانوا دائماً لا يعدمون الوسيلة لجلب علماء دين على قياس عروشهم ومقتضيات أمزجتهم، ففقهاء السلطة كانوا على مر العصور جاهزين لتفصيل الفتاوى بحجم رغبات الحكام، بغض النظر عن أية علاقة لله تعالى بذلك، لذلك يبقى الحديث عن قيم منضبطة أبعد ما يكون عن الواقع ثمّة وأنه واقع جرى تفصيل قيم الدين فيه على وفق قياس الحكام وغرائزهم، إنها مرحلة غرائزية من التشريع مغرقة في البدائية، على أن هذا المعيار الجائر للتشريع السياسي لم تقدر له إلاستدامة حيث جرى تخفيفه في القرن السابع عشر حين استبدل فرمان (الإستخلاص الدموي) بفرمان سلطاني أقل جوراً يقضى بإعفاء من يحق لهم تولي العرش من القتل شريطة " أن يقضون حياتهم داخل أقفاصهم بصحبة من يقوم على خدمتهم من الغلمان والجواري والخصيان والمعلمين " (الشناوي، 1980م، ص: 350)، بمعنى أنهم يقيمون في قصورهم ولا يغادرونها. ولئن كان هذا التخفيف يشير إلى تطور طراً على المعيار التشريعي العثماني، فإنه كان سبباً مباشراً في شيوع درجة من الاستقرار السياسي أسست لتنظيم عملية توريث السلطة على نحو محدد وذلك بصدور الفرمان الذي قضى أن "وراثة العرش لأكبر الأبناء الذكور، وبهذا استقر نظام وراثة العرش في الدولة العثمانية، وتوقفت المؤامرات وأفرج عن الأمراء من أقفاصهم" (فرحات، 1993م، ص: 25).

هذا فيما يتعلق بموقع رأس السلطة العثمانية وآلية الوصول إليه، أما اختصاصاته. السلطان. فقد مكنت له أن يكون الممسك بمقاليد الأمور كلها فهو "القابض على أمور الدين والدنيا في الدولة العثمانية، هو القائد العسكري في الحرب وهو مدبر شئون الدولة في السلم، وهو رئيس ديوان الحكم وهو القاضي الأعظم " (فرحات، 1993م، ص: 30)، وبذلك تكون السلطات جميعها مقيدة بيد السلطان ضمن حالة شمولية لا يمكن إلا أن تقيد ضمنها معايير التشريع كذلك، فالسلطة المطلقة غالباً ما تنقلب إلى مفسدة تهدر في رحابها منظومة القيم الحاكمة في السلوك البشري، وغالباً من تكون قيم الوجود ذاته مهددة في ظل مثل تلك الأنظمة، بيد أن سنن العيش التي تقتضى التطور فضلاً عن اتساع الإمبراطورية العثمانية صيرت هذا الحال الشمولي إلى التقليص، فما أن انتهت فترة حكم السلطان سليمان القانوني حتى بوشر في " كف السلاطين عن مباشرة اختصاصاتهم هذه"

(الشناوى، 1980م، ص: 345)، حيث جرى توزيع اختصاصات السلطان بموجب التشريعات اللاحقة على مساعديه وموظفيه في حين اقتصر دور السلطان على كونه رمزاً للدولة وعنوان سيادتها، ومن حقه حماية ذلك بكافة السبل.

وقد أمكن لنا رصد التغيير الطارئ على المنظومة التشريعية العثمانية من خلال حصر التطورات التي لحقت بالألقاب السلطان أو على مستوى مسميات الدولة ذاتها، فمن (أمير الأمراء) إلى (أمير البرين والبحرين) إلى (حامى الحرمين) إلى (خليفة المسلمين)، حيث بقيت هاته الألقاب التي نعت بها سلاطين الدولة العثمانية ذات صلة بالواقع الجيوسياسي للدولة فضلاً عن كونها . الألقاب . تقدم وصفاً دقيقاً لحالة تطور تشريعي سياسي تتحدد عبره علاقة الامبراطورية العثمانية بالداخل والخارج ، أما مسميات الإمبراطورية ذاتها فكانت في الغالب تتناسب مع ألقاب السلطان ومسمياته حيث تشير الدلائل التاريخية إلى أنه " في العصور المبكرة أطلق العثمانيون على دولتهم (دولة عليّه) أى الدولة العلية ثم استخدموا اسم (سلطنة سننية) أى السلطنة السننية وعندما اتسعت الدولة بفعل الفتوحات في أوروبا وأسيا وأفريقيا أطلق عليها أسم (إمبراطورية لق عثمانية) أي الامبراطورية العثمانية" (الشناوى، 1980م، ص: 11).

ثانياً. راهنية التشريع العثماني للسلطان

وقد استمرت هذه المسميات تعبر عن التطور الطارئ على مستوى النظم السياسية والتشريعية للإمبراطورية العثمانية حتى انقراط عقد سلطاتها، أما الحديث عن الدولة العثمانية بصفتها الوريث الفعلي لدولة الخلافة الإسلامية، فهو في الواقع حديث غير دقيق، حيث أن تأكيد هذا تحول دونه جملة من المعوقات التي لا يمكن تسويغها، ذلك من واقع أن لقب (خليفة المسلمين) الذي تسمى به بعض السلاطين العثمانيون هو لفظ طارئ على الإمبراطورية وليس لقباً مؤسساً في النظام السياسي العثماني، ناهيك أن هذا اللفظ تحديداً لم يبرز في الخطاب السياسي العثماني إلا في وقت متأخر من عمر الإمبراطورية، بالتالي لا صحة ولا دليل يدعم ما يتواتر في أدبيات الفكر العربي المناصر للمشروع السياسي العثماني من أن " الخليفة العباسي قد تخلى عن لقبه للسلطان العثماني " (رافق، 1968، ص: 60)، لأن هذا بحسب الحقيقة محض افتراء لا سند له ، بل الثابت تاريخياً هو أن لقب الخليفة ومن ثم الخلافة قد جرى استثمارها تاريخياً لأسباب ظرفية، حيث تفيد الشواهد التاريخية بحسب المؤرخ (عبد الكريم رافق) : " أن لقب الخليفة لم يستخدم كلقب للسلطان العثماني إلا حين توقيع معاهدة (إبنارجة) مع روسيا عام 1774م بغية إظهار نفوذ السلطان على جميع المسلمين، كورقة ضغط في مفاوضاته مع روسيا بهدف التعويض عن النفوذ السياسي والعسكري الذي فقدته الدولة العثمانية آن ذاك"، (رافق، 1968م، ص: 61).

وتشير الشواهد كذلك أن لقب الخليفة لم يرد بشكل رسمي وقانوني في المنظومة السياسية العثمانية على نحو تداولي إلا ضمن دستور 1876م الذي أصدره (مدحت باشا، 1884م) وهي فترة متأخرة في عمر الإمبراطورية أو على نحو أدق

هو عصر سقوط الإمبراطورية، أما الحديث عن (إسلامية) الدولة العثمانية فإنه يبقى محل نظر مقارنة بالانتهاكات القيمة التي اقتصرت باسم الدولة وبأوامر مباشرة من سلاطينها، فالمعايير التشريعية التي تأسست علي وفقها الدولة العثمانية، لا تشير سواء على المستوى الموضوعي أو الشكلي إلى كونها قد جرى تأسيسها على وفق معايير الشريعة الإسلامية، فلا إسلام الراعي ولا إسلام الرعية وحدهما يشكلان سبباً كافياً لأن تنعت دولتهم بالإسلامية مالم يكن ذلك ضمن رؤية فكرية ثقافية مؤسس لها . فأنت في أحسن أحوالك لا يمكنك نعت كياناً سياسياً أنه إسلامياً في الوقت الذي تكون معايير التشريع وبرمتها ليست سوى توجيهات تصدر عن راس السلطة فيه، وليس أدل على ذلك من أن عسكر السلطان وولاته وحاشيته كانوا يخضعون لمحاكم خاصة تعرف بـ (محكمة العسكر) التي تتميز عن (محكمة الشرع) التي كانت تختص بشؤون الرعية وسكان الأقاليم ، وقد كان هذا الأمر مثار جدل لدى بعض معاصري الدولة العثمانية ونكتفى بتعرض (ابن إياس، 1523م) المؤرخ المصري لما آل إليه حال انكشارية السلطان وعسكره كنتيجة مباشرة للجور الذي تأسس له من خلال الاختصاصات المتفاوتة والمعايير المختلفة للمحاكم ، حيث انتجت تلك الازدواجية المعيارية أثراً بيناً في سلوك المستفيدين من تلك الازدواجية لاسيما العسكريين وذوى النفوذ والمناصب ، الذين وصف بعضهم (ابن إياس) قائلاً : " عيونهم ذنية ونفوسهم قذرة يتجاهرون بشرب الخمر في الأسواق بين الناس ، ولما جاءهم شهر رمضان كان أغلبهم لا يصوم ولا يصل في الجامع ، ولا صلاة الجمعة إلا قليلاً " (ابن إياس، 1961م، ص:233)، ولا يكون هذا مستغرباً في حق الخاصة السلطانية في الوقت الذي يوصف فيه السلطان (سليم الأول، 1520م) نفسه بأنه " لا أنصف مظلوماً من ظالم بل كان مشغولاً بلذاته وسكره وإقامته في المقياس بين الصديان المرد ، وليس له قول أو فعل ، وكلامه ناقص منقوص " (ابن إياس، 1961م، ص:233)، وعلى الرغم من هذا فقد سعت الإدارة العثمانية عبر محاولات عديدة لتطوير منظومتها التشريعية سواء على المستوى التنظيمي أو الإداري رغبة منها في الوصول إلى مستوى تشريعي يتناسب مع التغيرات السياسية الطارئة التي أنتجها واقع متطور بحكم طبيعته.

بيد أن حجم المعوقات التي جسدها حالة الفساد العام التي انعكست بدورها في صورة تدني عام لمنظومة القيم، كان أضخم من أن تحتويه بعض المحاولات الإصلاحية حتى وإن كانت صادرة عن رغبة سلطانية تنو إلى الإصلاح، سيما وأن الدلائل تؤشر إلى أن كافة المناصب بدءاً من منصب الوالي مروراً بمنصب القضاء وصولاً إلى منصب ملتزم المقاطعة أو القرية ، كلها كانت تشتري بالمال بمباركة الباب العالي، وبالتالي فإن الحديث عن إسلامية الدولة العثمانية وكونها الوريث الشرعي لدولة الخلافة يظل حديثاً مشوباً بالحذر ولا يمكن الإعتماد به أو إعتماده دون تدقيق، فمن العدالة تسمية الأشياء بمسمياتها، كما أن إنجاز التشريع في نظام سياسي يجعل من القيم الإسلامية شعاراً له ولا يعمل بمقتضاها هو أمر يصعب تقبله ولا يمكن التعاطي معه إلا على سبيل الإعلام السياسي، لأن العثمانيين بحسب الحقيقة لم ينشغلوا يوماً طيلة حكمهم للعرب بغير تحقيق أكبر فائض مالي لسد حاجات الباب العالي التي تنامت بتنامي مظاهر الفساد.

ثالثاً . أثر النظام السياسي في إضعاف الهيمنة العثمانية في المستعمرات

على وفق هذا بقى التنظيم السياسي والإداري العثماني تنظيمًا قائمًا على ابتكار آليات للجباية بل صار مبدعاً في ذلك، وليس تنظيمًا منشغلاً بتأصيل قيم الحق والعدالة وتحقيق الاستقرار بين رعايا الإمبراطورية، بل أننا نجد أن الباب العالي كان يقف خلف عديد الانقلابات والمؤامرات السياسية بين المماليك فيما بينهم أو بين الأمراء المحليين فيما بينهم ، وهو ما كان يضع بشكل مستمر الأقاليم العربية وسكانها في محن وأزمات مستمرة. فالتغيير المستمر للولاة والقادة المحليين كان في الغالب يعود بالفائدة على خزنة الباب العالي لأنه سيفضى إلى " إخضاع المستفيدين الجدد من الولاة والمليزمين لضريبة الحلوان " (Holt,pp:50)، وهي ضريبة يؤديها الأمراء أو ملتزمي المقاطعات بل وأصحاب المناصب الجدد كهدية مقابل مباركة الباب العالي لإحلالهم محل السابقين عليهم، لذلك حافظ العثمانيون حين علموا أن تطوير البنية السياسية في غير صالحهم على "إبقاء الحال على ما هو عليه مع إدخال حد أدنى من المتغيرات يسهل الحصول المال لخزنة الباب العالي " (عبد الغني، 1978م، ص: 103).

بالتالي يمكن وصف مجتمع الأقاليم العربية للإمبراطورية كونه مجتمع مسخر لأداء واجب توفير المال ، وهو محكوم في الوقت ذاته بولاة مسخرين بدورهم لجباية هذا المال ومن ثم وضعه تحت تصرف ولي النعم سلطانهم المفدى، وغني عن البيان أن علاقة من هذا القبيل لا يمكن إلا أن تبرر جملة الانتهاكات الحقوقية بما فيها من هدر قيم التشريع بل وقيمة الوجود ذاتها، فمن أمكن له أن يبرر قتل أخيه أو أبيه أو ابنه لن تعوزه الصبغ اللغوية لتبرير الجور والإنتهاك كما لن يعجزه قهر إرادة الشعوب العربية وظلمها، ومع تفاقم الإشكالات التي أنتجت تلك العلاقات الجائرة سعى العثمانيون وتحت ضغط من الواقع المتردي إلى تطوير صبغ التعامل البيني عبر جملة من التلفيقات التي أدخلوها على المنظومة القيمية المنهارة، غير أن هذه الإصلاحات لم يكن لها أي صدى ملحوظاً حيث حال بينهم وبين الإصلاح جملة الصراعات التي نشبت بين السلطة والولاة من ناحية، وبين السلطة والمجتمع العربي الذي لم يقتنع بجديّة ومصداقية السلطة في إحداث هذه الإصلاحات وتجزئتها من ناحية أخرى، حيث أدى تفاقم هذه الصراعات فضلاً عن حالة الإحباط الاجتماعي التي ترسخت لدى المجتمع العربي إلى تراجع الشرعية السياسية وترهل النظام الإداري العام، كما أسهم هذا الوضع في أن " أصيبت السيطرة العثمانية بالضعف وتدهورت الإدارة العسكرية وأصبح الانتماء للفرق العسكرية للتمتع بامتيازاتها حقاً مشاعاً لكثير من العناصر، كما أن أفراد هذه الفرق العسكرية أصبحوا يشتغلون بالحرف الأخرى رغم تحريم القانون ذلك " (عبد الغني، 1978م، ص: 103)، وإذا وضعنا في الاعتبار أن فئة العسكر كانت تحظى بامتياز خاص يعفيها من الخضوع للمحاكم والقوانين الشرعية التي يخضع لها الأشخاص الطبيعيون، فإننا نستطيع أن نستنتج حجم الانتهاكات القيمية التي أسهمت في تصدع القيم عموماً، ومن ثم أرسى الفوضى من حيث " انعدام الضوابط القانونية التي تحدد علاقة الحكام فيما بينهم ، وعلاقتهم بمجتمعات الشعوب الواقعة تحت حكمهم" (فرحات، 1993م، ص: 143)، ولعل هذا هو الداعي لأن يرى بعض الباحثين أنه من غير الممكن " أن نتوقع العدل من نظام تقوم السلطة السياسية فيه على أكتاف مجموعة من العبيد الأجانب الذين لا يرددهم عن الظلم دين، لكونهم حديثي عهد

بالإسلام ولا يزرهم انتماء لوطن " (فرحات، 1993م، ص: 143)، وقد أثار هذا السلوك السياسي الجائر والمتأزم حالة من الانفصام السياسي الحقيقي بين النظام الحاكم والمجتمع المحكوم في المنطقة العربية، حيث أمكن رصد " تناقض واضح بين وجود حكومة بليدة عموماً ومتخلفة وغير عابئة برفاهية رعاياها، وغالباً ما تلجأ إلى العنف والتعسف معهم ، وقيام مجتمع لا تؤثر في مؤسساته وأنشطته مثل هذه الحكومة تأثيراً ملحوظاً " (Gibb , Bowen pp: 205)، فهي حكومة تفتقد منظومتها التشريعية عناصر استيعاب الجميع حكاماً ومحكومين .

هكذا يمكن القول أنه لم يكن ثمة نظام قانوني واضح المعالم يعتمده العثمانيون في حكمهم للشعوب العربية، فقد كانت منظومتهم السياسية قائمة على الغرائزية عبر سبل وأدوات مختلفة، وذلك إلى الدرجة التي اعتقد فيها بعض المؤرخين أن الشعوب العربية قد ألفت الجور والظلم، بحيث صارت تلك الشعوب لا تعتد وترضخ لغير الحاكم الظالم الجائر، ويذكر أحد المؤرخين "أن عبد الرؤوف باشا كان ليناً عادلاً مسالماً وبسبب عدالته المفرطة تجرأ عليه أهل الشام " (الدمشقي، 1912، ص: 49)، كذلك يدعم المؤرخ الفرنسي (steve , P:321) في كتابه، **Description de Egypt** (وصف مصر) بروز هذه الروح الإلزامية لدى المصريين وذلك في قوله " إذا تولى أمر الفلاحين ملتزم رحيم استخفوا به وبرجاله وتأخروا في دفع ما عليهم من خراج ، ونادوه بأسماء النساء وتمنوا أن تنقضي فترة التزامه وأن يعين مكانه أحد الطغاة " . على أن هذا الرأي يبقى يعبر عن رأي معتقديه بغض النظر عن صحة وحقيقة اعتقادهم من عدمه ، ونحن نعتقد أن هذا القول لا يتجاوز التفسير المبستر الذي تتجنبه الأبحاث الأكاديمية لعدم تماسكه المنطقي ، ويتأسس رفضنا لهذا الضرب من التفسير أو الفروض على رؤية تدعي أن تلك الشعوب لما لم تعد ترجوا من حكامها سوى العسف والجور والطغيان وإهدار القيم ، تراءى لها أن ما يظهره بعضهم من مظاهر عدلية إنما هو ناشئ عن ضعف فيه. ولا ضير أن يقتصوا منه . على أي نحو كان . لظلم خبره عبر قرون كانوا فيها ضعاف وحكامهم طواغيت لذلك بقيت تلك الشعوب المغلوب على أمرها تتعاطى مع السلطة الحاكمة القاهرة باعتبارها ظاهرة تاريخية لا يغير في حكمهم عليها التغيير (اللحظي) لطباع من يتبادلون الجلوس على عروشها، كذلك لا يمكن لنا إجازة مثل هذه التفسير التي طالما سوقت لاستمراء الظلم والجور وتقبله كسلوك طبيعي، فالباحث يعتقد اعتقاداً راسخاً أن الإلف لا يلغى الزيف، فظلم العثمانيون وأتباعهم ومناصريهم شكل تراثاً قهرياً لا يمكن محوه من الذاكرة العربية ، فضلاً أن العثمانيون كان لهم بالغ الأثر في تشوية نموذج الحكم العربي (الخلافة الإسلامية) من خلال ادعائهم العمل بالشرعية الإسلامية على الصعيد الشكلي ومجافة ذلك لحقيقتهم انظمتهم السلطوية التي لم تقترب حتى من جوهر الإسلام ، فقد رسخ العثمانيون لنمط من الإسلام السنّي غريب عن الطبيعة العربية ، حيث رسخوا للامتثال المطلق لولى الأمر وعدم معارضته في حين عارض المسلمون العرب عمر بن الخطاب وهو (الفاروق، 23هـ)، كما رسخ العثمانيون لإلقاء مستعظم الأمور على الأقدار فأشاعوا التواكل من خلال تكايمهم وزواياهم وغير ذلك من إشاعة قيم الزهد الداعية لمجافة الحياة العامة ، مستعينين في ذلك بالسلطة وأصحاب

الفتاوى السلطانية الذين كانوا وسيطون محايثون للسلطة أنى ركنت ركنوا، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الثقافة الاجتماعية للعرب إبان حقبة الإحتلال العثماني قد تأسست على اعتقاد (تزيد) بموجبه العثمانيون على قيم التعايش حين أسسوا لفكرة (أن السلطة تمنح ميزة ولا تفرض واجبا) وقد كان لهذا المبدأ الفاسد آثاره السلبية التي لم تزل تعاني منها المجتمعات والشعوب العربية المعاصرة.

على هذا الوفاق أهدر العثمانيون قيم التشريع وإلى هذا المدى بلغ الفساد السياسي العثماني مداه إبان حكمهم للمنطقة العربية ، فقد بلغ هذا الإهدار درجة صار الحديث فيها عن وضع معايير للجور حديثاً مسوغاً لديهم، وفي هذا هدر ليس لقيم التشريع وحدها وإنما هدر للوجود ذاته .

المبحث الثاني : التشريعات الاقتصادية والمالية العثمانية

أولاً . التشريعات الاقتصادية العثمانية

نظراً لتشعب موضوع الاقتصاد وتعثر رصده في مجمله على نحو دقيق في دراسة ليست اقتصادية في الأساس ، فإننا سنلجأ ضمن رصدنا للتشريعات الاقتصادية العثمانية في حقبة هيمنتهم على المنطقة العربية إلى نموذج محدد في قطر عربي محدد، لاسيما وأن الدراسة بحكم طبيعتها لا تحتمل التدقيق التفصيلي لمجمل الحالة الاقتصادية للمنطقة العربية في ظل الحكم العثماني، غير أن دعمنا لهذا النموذج بصفته نموذجاً يحمل السمات الحقيقية لطبيعة الاقتصاد العثماني إنما يتأسس على ركيزتين هامتين :

أولاهما : الحفاظ على موضوعية الدراسة ومن ثم مراعاة عدم الجنوح بها عن وجهتها الطبيعية التي هي فلسفية بالأساس .

والآخر : امتلاك هذا النموذج لجملة من المعطيات جعلت منه نموذجاً متكاملأ يصلح لرصد قيم التشريع في مستواها الاقتصادي .

هكذا تبقى مصر هي القطر النموذجي الأكثر فاعلية من مجمل الأقاليم العربية نظراً لقيمتها الإستراتيجية والتاريخية بين الأمم ، ويبقى نظام الإلتزام هو النموذج الاقتصادي الذي يوفر مساحة وظيفية خصبة للتشريع فضلاً عن مكانة نظام الإلتزام في المنظومة الاقتصادية العثمانية ومركزته فيها.

وبالنظر إلى مركزية كلا من القطر والنظام الاقتصادي (النموذجيين) فإننا سنسعى من خلالهما إلى تحري ركائز النظام الاقتصادي العثماني ، الذي سيؤسس بدوره لرصد قيم التشريع ومعايره التي أدار بموجبها العثمانيون العملية الاقتصادية في الأقاليم العربية الواقعة ضمن هيمنتهم وأثر ذلك على منظومة القيم العربية.

مبدئياً لا يمكن وصف اقتصاد استعماري على كونه اقتصاداً قائماً على مبادئ شرعية، لأنه بطبيعة الحال سيكون اقتصاداً متأسساً على استغلال ونهب موارد ومقدرات الشعوب المشمولة بالإحتلال، والباحث يعتقد أن هذا منطقياً من باب أن عدالة التشريع قد تصلح لوصف حالة اقتصادية وطنية إذا ثبت مراعاتها للقواعد الإجتماعية ومدى توافق التشريعات الاقتصادية معها، حيث أن التشريعات في جملتها ولاسيما الاقتصادية منها يفترض أن تتأسس في غير معزل عن المجتمع وعلى نحو توافقي بين قيم التشريع المؤسساتية ومطالب المجتمعات من واقع أن منظومة القيم الذاتية للمجتمعات لا تخلو من وشائج عدة أهمها الأعراف والعادات والتقاليد التي يتأسس عليها التراث والثقافة الذاتية للأمم والشعوب، فالواقع يدعم تفاوت قيم التشريع بين المجتمعات المختلفة، وما قد يكون تشريعاً مقبولاً في مجتمع ما ليس بالضرورة أن يكون كذلك في مجتمع مغاير، غير أن تسليمنا بتفاوت القيم التشريعية بين المجتمعات لا ينفى افتراض التقائها عند نقاط عدلية مشتركة تتفق عليها معظم المجتمعات.

على وفق هذا التحديد المبدئي فإن نعت التشريعات الاقتصادية العثمانية في الأقاليم العربية بالتشريعات السوية سيظل نعتاً تعوزه الأصالة والدقة، لأن المسلمة التي كانت تتأسس على وفقها السياسة الاقتصادية تعود بجذورها إلى طرائق بدائية يتأسس الحق فيها على القوة وليس على قواعد العدالة، فالعثمانيون ظلوا يتعاطون مع ما وقع تحت هيمنتهم من أقاليم عربية من واقع " أن كافة الأقاليم وما تحتويه من خيرات هي ملك خاص للسلطان العثماني صاحب الحق الأصيل فيها، يملكها بحق الفتح والغزو " (فرحات، 1993م، ص: 85)، وهو بالتالي مالكا لها بحق القوة القائم على الغضب وليس بقوة الحق المشروعة، لذلك لا يمكن منطقياً على الأقل . لنظام يؤسس مشروعيته على الغضب أن يؤسس لتشريعات عادلة مهما ادعى ذلك، أما ما يمكن رصده أو استشعاره من ومضات يعتقد للوهلة الأولى أنها تشريعات تتأسس على مبدأ الحق، فهي في حقيقتها لا تتجاوز كونها مغالطات كثيراً ما يقع في حبالها التقييم المنحاز، أو المضطرب الناتج عن عدم تقدير الأمور على وجهها الموضوعي، فقوى الإستعمار دأبت أن تمنح مبرراً أخلاقياً لإستمرار جورها ضمن صور مختلفة من بينها صورة (المحتل العادل) التي يقابلها على المستوى السياسي صورة (المستبد العادل) وهذا خلط غير مشروع كونه ببساطة يفقد منطقته.

ثانياً . النظام المالي العثماني في الأقاليم .. مصر نموذجاً

تتأسس السياسة المالية العثمانية على مبدأ الملكية الدستورية للسلطان لأقاليم سلطنته، وبالنظر إلى اتساع تلك الأقاليم فإن السلطان لم يكن بمقدوره وحده إدارتها وجباية مالها، فكان لزاماً عليه أن يجعل على كل منها ممثلاً له أو (والي) ليباشر مهام السلطان فيها، وبالنظر لإتساع تلك الأقاليم واتساعها فقد سعى ولاة الأقاليم بدورهم إلى تقطيعها إلى مقاطعات أصغر لتيسير عملية الجباية، حيث جعلوا على كل مقاطعة مسؤولاً تعارف على نعته بـ (الملتزم) ومهمته هي رعاية ممتلكات السلطان من خلال دفع القيمة المقررة على ملتزميته التي يحصلها بدوره من المزارعين والملاك الواقعيين في نطاقها، وقد جرى تشبيه هذه العلاقة بين السلطان وولائه والملتزمين كعلاقة " مجموعة من مقاولي الجباية من الباطن،

يقومون بتوريد المال لهم ليقوموا بدورهم بتوريده إلى السلطان في الإستانة " (فرحات، 1993م، ص: 85)، وقد كان هذا كافٍ لأن توصف الإدارة الاقتصادية العثمانية في المنطقة العربية بأنها "إدارة تقوم على مفهوم الملكية الخاصة، وولاية تقوم على مفهوم الجباية " (فرحات، 1993م، ص: 85)، من هنا يركز رصدنا لنظام الالتزام في مصر على اعتبار أنه يمثل نموذجاً جوهرياً للإقتصاد العثماني في أهم أقاليمه العربية، وبذلك ستسهل مقارنة ذات النتيجة التي نخلص إليها على النماذج الاقتصادية في الأقاليم الأخرى.

1 . نظام الأمانة : وهو عبارة عن آلية جباية يتم تحصيل المال بموجبها من مقاطعة ما كان السلطان قد وهبها لشخص بعينه . الأمين . مقابل أجر محدد يدفعه هذا الأخير، والأمين هو " موظف مأجور تابع للسلطان يقوم على تحصيل المال من المقاطعة التي تحت إمرته وفي أمانته، ويورد ما حصله كاملاً إلى السلطان العثماني لا يقتطع منه شيئاً ، مكتفياً بالأجر الذي يحصل عليه نظير قيامه بعمله " (Gibb and Bowen, 1969. P: 205). (25)

2 . نظام التيمار : وهو نظام اقتصادي يمنح بمقتضاه السلطان لأحد رجالاته "حق الإنتفاع والإستغلال لمقاطعة من المقاطعات العثمانية في مقابل خدمة من الخدمات الجليلة سبق للتماري أن أداها للسلطان " (Gibb, Bowen: pp:706 (26))، والتماري . المتميز . ليس مطالباً وفق هذا النظام بتوريد أي مال عن حيازته لمقاطعته لأنها أصبحت في حكم الهبة.

3 . نظام الالتزام : وهو نظام متوسط بين النظامين السابقين ، فالملتزم لا يتقاضى أجراً مقابل قيامه على مقاطعته كالأمين ولا هو ممتنع عن توريد مالها كالتيماري، بل هو " قد زايد على الالتزام بهدف الحصول على جزء من ريع المقاطعة قل أو أكثر، غير أنه لا يحصل إلا على جزء فقط ويلتزم بتوريد الجزء الآخر إلى خزانة السلطان ك مبلغ ثابت مقدماً بصفة دورية كل عام " (Gibb, Bowen: pp:706 (27))، وبذلك تختلف آليات الحيازة ومن ثم الوضع المالي (موضوع) حيازة هذه الأنظمة الاقتصادية ، في حين يبقى القاسم المشترك بين هذه الأوضاع هو أن "حق المستفيد منها هو حق حيازة فقط ، إذ يعتبر ممثلاً للسلطان في مقاطعته وللسلطان في أي وقت أن ينهى هذه الحيازة إذا رأى أن ذلك مناسباً " (Gibb, Bowen: pp:706 (28))، وبذلك يكون الملتزم هو القائم مقام السلطان سواء عبر الوالي أو مباشرة في حيازته، وهو لذلك مفوضاً بجملة من السلطات الإدارية التي يفترض أن تعينه على أداء مهمته، بدءاً من سلطة جمع المال من حائزي الأراضي نظير إفادتهم منها ، مروراً بحق مصادرتها نظير عدم إغلاق مالها ، وصولاً إلى حق معاقبة من يتخلف عن أداء فروض السلطان المالية .

وقد أثقلت هذه الأنماط كاهل المزارعين وصغار الملاك وأرهقتهم الى الدرجة التي اضطر معها العديد منهم إلى هجر أراضيهم لصالح الملتزم، نتيجة عجزهم عن توفير المال المقرر عليهم فضلاً عن خشيتهم من إهدار كرامتهم على يدي الملتزمين وعمالهم، فقد كانت الضرائب المقررة بموجب هذا النظام أفسى من أن يحتملها الفلاحين، حيث كان على

المزارع أن يدفع بحسب الوثائق "على الأقل عشر المحصول وعلى الأكثر النصف، وهذه الاختلافات تكون بحسب خصبة الأرض وموقعها ونوع المحصول، وتبعاً للأحوال الخاصة التي طرأت وقت استلام أو فتح البلاد " دوسون، 1942م، ص: 105، كما تفيد الدلائل التاريخية التي تصف أحوال الفلاحين وقت حلول استحقاقات الملتزمين أنه " في تلك الآونة كان يكثر الخوف والحبس والضرب لمن لا يقدر على إغلاق المال، فمن الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة أو يأخذ على زرعه إلى أوان طلوعه بناقص عن بيعه في ذلك الزمن ، أو يبيع بهيمته التي تحلب على عياله ويدفع الثمن لمن هو متولى قبض المال " (عبد الرحيم،، ص : 68)، أما من لا يمكنه عوزه من جمع المال المطلوب فجزاؤه " أخذ ولده رهينة عنده حتى يغلق المال، أو يأخذ أخاه إن لم يكن له ولد أو أحد من أقاربه، أو يوضع في الحبس للضرب والعقوبة " (عبد الرحيم، 1990م، ص: 70)، ويعود هذا إلى العسف الذي كان يمارسه الملتزم على المزارع أما ما يترتب على الإخلال بالدفع " إذا أهملوا زرع أراضيهم ولم يدفعوا الضرائب مدة ثلاثة سنوات فإنهم يخسرون هذه الحقوق " (دوسون، 1942م، ص : 105)، وبذلك كانت السبل تسد أمام الفلاحين وصغار الملاك إلا عن واحدة من ثلاثة ، أما سداد ما عليهم من مال وتحمل تبعات إفادتهم من أراضيهم ، وإما البقاء واحتمال هدر كرامتهم مع العجز وقل الحيلة، أما السبيل الأخير لمن يعجز عن السداد ويأنف من هدر الكرامة فهو سبيل من " ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله فلا يعود إلى بلده قط ويترك وطنه من هم المال وضيق المعيشة" (عبد الرحيم، 1990م، ص: 70)، وتفيد المصادر التاريخية أن حجم الجور الذي ترتب على نظام الإلتزام قد حدا بالعديد من الفلاحين إلى " هجر قراهم ومزارعهم خوفاً من العقاب ، فالإبن يفر هرباً إذا انكسر مال السلطان على أبيه ، وإلا أخذ رهينة حتى يغلق أبيه ما عليه من مال " (عبد الرحيم، 1990م، ص : 70)، وهو أمر كان له بالغ الأثر في تغيير ديموغرافية البلاد حيث خلقت الهجرة من الريف إلى المدينة ضغطاً سكانياً في المدن و أسهمت في تشكيل تجمعات سكانية في الحواشي لم يكن من السهل إخضاعها أو إفادتها من النظم والخدمات المعمول بها في المدن، بما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية سواء بسبب هجر الزراعة أو بسبب ازدياد الكثافة السكانية في المدن وضواحيها.

وهنا نجد أنفسنا في مواجهة نتيجة مباشرة أرسى مقدماتها نظام الإلتزام ، فالفلاح الذي كان يسهم في عملية إنتاج الغذاء صيره نظام الإلتزام جزءاً من المشكلة بعد أن كان جزءاً من الحل، ما تسبب بدوره في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، حيث أسهمت هذه الهجرة لاسيما حين كانت تتزامن مع تأخر فيضان نهر النيل في خلق اختناقات اقتصادية قاسية مرت بها مصر ما كان له بالغ الأثر في حياة شعبها. ويصف لنا أحد معاصري وضع مصر في إحدى هذه الاختناقات قائلاً : " وحصل شدة عزيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة واشتد الكرب حتى أكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أهلها، وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين " (الجبرتي، 1916م، ص : 26).

ثالثاً. النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية والمالية العثمانية

يبدو الأثر الاجتماعي السلبي للسياسات الاقتصادية والمالية في الأقاليم كأجلى ما يكون في النموذج المصري، حيث انعكست في مجملها على هيئة تدهور شديد في الحياة المعيشة للمواطنين كأثر من آثار جور منظومة التشريعات الاقتصادية والمالية وعدم نضجها، وما أبرزه النموذج المصري في التشريعات الاقتصادية والمالية التي فرضها العثمانيون على دولة أمكن لها وعلى مدى تاريخها الحفاظ على أمنها الغذائي، بل كانت منذ عصورها الأولى سلة غذاء للأمم المجاورة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وإذ قتلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من

بقلمها وقتائها وفومها وعدسها وبصلها قال أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير اهبطوا مصر فإن لكم ما سألتم﴾

(البقرة الآية: 60)، أقول: ما أبرزه النموذج المصري يبنى دون تردد عن مدى جور هذه التشريعات، وعدم وضعها أي اعتبارات لقضية الحقوق وافتراض تأسيس المعايير التشريعية على إحقاقها، ويبدو أن هذه الوضع الاقتصادي الجائر الذي رسخت له التشريعات العثمانية لم يكن سوى جزء من المشهد الهزيل الذي أنتجه نظام الإلتزام الذي رتب جملة من التبعات نأى بحملها فلاحوا مصر سواء على الصعيد المادي أو المعنوي حيث تفيد الدلائل إلى أنه طالما تحايث جمع حقوق الملتزم مع إهدار حقوق المزارع التي لن يستثنى منها بطبيعة حقه في عيش حياة كريمة، فلم يكن الملتزم ليكتفي بما يجيبه من ضرائب مرهقه للمزارع بل كان عليه كذلك أن يؤمن ما تعارف على تسميته ضمن مفردات الإلتزام بـ (الوجبة)، وهي تأمين حاجة الجباه وكذلك دواجم من المأكول والملبس، حيث كان لزاماً على المزارع بحسب الدلائل " أن يقوم بكلفة جميع من يكون من طائفة الملتزم ، ويلتزم بأكلهم وشربهم وجميع ما يحتاجون إليه من عليق دوابهم وما يتمنونونه من المأكول " (عبد الرحيم، 1990، ص: 67)، وكانت هذه الوجبة مفروضة كواجب على المزارع أدائه، وكان يجرى تقسيمها بين المزارعين ضمن آلية يحددها الملتزم أو عماله نتيجة لإعترافات، حيث "كان منهم من يكون عليه في الشهر يوم ومنهم من يفعلها في كل جمعة مرة ومنهم من يجعلها كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقتلهم وحسب زيادة الأرض ونقصها " (عبد الرحيم، 1990، ص: 67)، أما في حالة عجز الفلاح عن أداء هذا الواجب فكان أعوان الملتزمين "يلزموه بذلك قهراً وإلا تم حبسه وضربه ضرباً موجعاً وربما هرب من قلة شيء يصنعه، فيرسلوا إلى أولاده وزوجته ويهددوهم ويطلب منهم ذلك " (عبد الرحيم، 1990، ص: 67)، وقد كان بعض الملتزمين يسقطون أمر الوجبة ليس على سبيل التخفيف وإنما بمقابل حيث كان الملتزمون "يجعلون في مقابلها شيئاً معلوماً من الدراهم يضاف إلى المال ويلزمونهم بدفعه " (عبد الرحيم، 1990، ص: 67)، أما التخلف عن أداء هذا المال فهو تماماً كتخلف (العاطل) عن أداء (غرامته) حيث تفيد الدلائل " أن الأمير أو غيره إذا التزم بقرية وجد في دفاتر من التزم بها قبله غرامة الوجبة وغرامة البطالين، وغير ذلك من أنواع الظلم ، فيجعل ذلك على أهلها حكم الحوادث السابقة " (عبد الرحيم، 1990، ص: 69)، بمعنى أنه كان يعتبر ذلك من جملة الرسوم والضرائب المستحدثة، ويضاف كذلك إلى حجم الجور الذي عاناه الفلاحون جوراً آخر

تعارف على تسميته (السخرة) أو العونة وهي ما يقوم الفلاحون به من أعمال الحفر والحصاد لصالح الملتزمين بلا مقابل، حيث يفيد أحد معاصري العثمانيين أنه " كان من طرائقهم أنه إذا أن أوان الحصاد والتخفير طالب الملتزم أو القائم مقامه الفلاحين فينادى عليهم : النفير مساء اليوم المطلوبين في صبحه بالتبكير إلى شغل الملتزم ، فمن تخلف لعذر أحضره الغفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سباً وشتماً وضرباً وهو المسمى عندهم بالعونة أو السخرة " (الجزيري، 1916م، ص : 207).

هكذا أثبتت الوقائع والدلائل جور وتحافت نظام الإلتزام من خلال إسهامه في تدهور قطاع الزراعة والثروة الحيوانية برمتها ، ذلك لعدم إيجابيته وقصور غايته، حيث أن "عجز المفتشين المختصين وعدم إحكامهم الرقابة على مقاطعاتهم واتباعهم أساليب غير مشروعة لزيادة متحصلاتهم وتعينهم وكلاء لهم تعسفوا في معاملاتهم للفلاحين " (منتران ، فبراير 1970م، ع: 158)، وقد ثبت بما لا يدع مجال للشك فشل نظام الإلتزام المالي فضلاً عن عدم إمكانية إدارة العملية الاقتصادية بموجبه، وكيف يكون ذلك وقد أنتج هذا النظام الاقتصادي قول تواتر بين المصريين يصور الحالة التي نجح نظام الجباية العثماني في ترسيخها في المجتمع المصري، ومفاد هذا القول هو : " أن مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم " (عبد الرحيم، 1990م، ص: 70)، وإذا أضفنا إلى جملة هذه المظالم الاقتصادية فقدان الأمن وصعوبة المواصلات والإعتماد على الطرق الزراعية المتهاككة والأدوات البدائية وإهمال البحث في تطوير النظم الاقتصادية والإدارية ، لأمكن لنا أن نخرج بنتيجة فحواها : أن السياسة الاقتصادية للدولة العثمانية وما تبعه من تشريعات أسهمت بشكل مباشر في هدر القيم المجتمعية على نحو واضح ، حيث تبرز مفارقة (الدخيل/الأصيل) باعتبارها إحدى عناصر الإحتلال القائم على الغصب وهدر الحقوق، وهي مفارقة يصير بمقتضاها الطرف المركزي (الأصيل) صاحب الحق هو الطرف الأكثر مظلومية، في حين يبقى (الدخيل) المغتصب متمتعاً بامتيازات الظالم التي تمنحه صلاحية سلب الحقوق وهدرها.

هكذا يصير الفقر والعوز والحاجة وهدر الكرامة صفة ملاصقة بصاحب الحق الأصيل الذي ينتج، في حين تبقى الرفاهية والكبرياء والنجسية والإذلال سمة ملاصقة للمغتصب الذي يستهلك ويستفيد وهذه مفارقة، وهكذا تنتج المقدمات الجائرة نتائج على شاكلتها لتنعكس بدورها على المجتمعات الواقعة تحت الإحتلال في أي صورة كان، أما في الحالة العربية فقد ظل الإحتلال العثماني نموذجاً فجعاً لإنتاج العلاقات الجائرة التي تنتجها تشريعات جائزة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية، حيث خول العثمانيون عبيدهم (القولار) وكذلك أتباعهم من الإنكشارية والمماليك فضلاً عن عملائهم المحليين خولهم بممارسة الجور والتعدي، بحيث جعلوا ذلك واقعاً معاشاً لمس العرب في كل مناشطهم الحياتية ، لمسوه حين أهدرت من أجل بسط النفوذ وجباية المال بغير الحق كل القيم الاخلاقية دون استثناء.

الخاتمة

ما كان لهذه المنظومة التشريعية المتكاملة التي أنتجت في زمن استعماري بامتياز، سوى أن تؤثر بشكل مباشر في البنية الحقوقية في المنطقة العربية التي وقعت في دائرة الإستعمار، ولا يمكن لمنظومة استعمارية . مهما ادعى القائمون عليها مراعاتها لحقوق المستغلين . أن تضع مصلحة مواطني الدول الواقعة تحت الإحتلال في المقام الأول ، فالتجارب الإستعمارية تثبت بما لا يدع محتملا للشك أن الطرف الغائب دائما في معادلة تقدير المصالح هو الطرف المغلوب، كونه هو الذي يعاني ويلات القهر والاستلاب، فقد أثبتت الوقائع والدلائل جور وثافت منظومة التشريعات العثمانية بحيث يمكن القول أنها أسهمت على نحو مباشر في إسفاف كل قطاعات الدول المحتلة بلا استثناء، وهذا إنما يعود إلى قصور غايتها وضحالة رؤيتها وهوان أمر المستغلين في معيتها، ويتجلى هذا كأوضح ما يكون فيما خلفته هذه المنظومة من آثار سلبية في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية في المناطق التي كانت مسرحا لهيمنة العثمانيون ، وليس أدل عن ذلك من القول الذي شاع بين المصريين عن أثر السياسة المالية العثمانية حين قالوا : " أن مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم " (فرحات، 1993م، ص: 105).

نعم ، ظل الإحتلال العثماني نموذجاً فجاً لإنتاج علاقات جائرة أنتجتها تشريعات جائرة، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية، حيث خول العثمانيون عبيدهم (القولار) وكذلك أتباعهم من الإنكشارية والمماليك فضلاً عن عملائهم المحليين ممن منحوهم نياشين الخزي والعمالة، خولوهم بممارسة الجور والتعدي بحيث جعلوا ذلك واقعاً معاشاً لمسة العرب في كل مناشطهم الحياتية، لمسوه حين أهدرت من أجل بسط النفوذ والاستعلاء والجبروت وجباية المال بغير الحق لكل قيم العيش دون استثناء، وإذا أضفنا إلى هذه المظالم مظالم أخرى في مستوى الأمن المجتمعي والأمن الإقتصادي وتردي الأحوال الإنسانية في مجموعها لوجدنا أن مجمل المعايير القيمية في مستويها المتعالي والإنساني التي تتكأ عليها المجتمعات والشعوب لضبط نظم العيش الكريم الآمن قد ألقى بها المستعمر خلف ظهره ولم يعرها أدنى اهتمام، وأنى أن تراعى قيم الوجود في معادلة استحوذ من خلالها الدخيل على كل شيء، في حين بقي الأصيل غارقاً في معاناة لا تنتهي طيلة قرون أثبت فيها الدخيل أن ادعائه تبني الإسلام عقيدة وشريعة ومنهجاً، إنما كان باعته ذر الرماد في العيون ليخفي طبيعته التي هي أبعد ما تكون عن قيم الدين وتعاليم الشريعة السمحة التي قيل في حق أحد الصادقين من رعاها ومقيمها الحق في ظل سدرتها ذات حكم : (حكمت ، فعدلت ، فنمت).

هكذا تنتج المقدمات الجائرة نتائج على شاكلتها لتنعكس بدورها على المجتمعات الواقعة تحت الإحتلال في أي صورة كان وبأي إزار تآزر ، وهكذا يصير الفقر والعوز والحاجة وهدر الكرامة أثرا من سياط العسف والجور التي تنز استغلاباً في جباه المقهورين أصحاب الحق الأصيل، في حين تبقى الغلبة والنجسية والإذلال سمات تتضح خزياً في ضمائر الدخلاء ، فلا قيم أبقت ولا شرعا أقامت ولا حضارة شيدت ، إنما حكم يقدم القوة على الحق ويستبدل عدل الله بجور عباد الله، وما كان الله عز وعلا ليصلح عمل المفسدين.

المراجع

أولاً. المراجع العربية

- ابن إياس، زين العابدين ، 1961م، بدائع الزهور ، تحقيق: محمد مصطفى ، ط:2، ج: 5، القاهرة ، مصر ، د : ن .
- الجبرتي، عبد الرحمن ، 1916م، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج : 1 ، القاهرة ، مصر ، مطبعة مصر .
- الحصري، أحمد ، 1984م، العلاقات المالية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية، ط : 1، بيروت ، لبنان ، دار الأوزاعي .
- الدمشقي، ميخائيل ، 1912م، تاريخ حوادث الشام ، بيروت ، لبنان، ن:ب .
- الزرقاء ، مصطفى ، 1968م ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، المدخل الفقهي العام ، ط : 8 ، ج : 1، دمشق، سوريا، دار الحياة .
- الشناوي ، عبد العزيز ، 1980م ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها ، القاهرة ، مصر ، د : ن .
- الصراف، عباس و حزبون ، 1994م ، جورج ، المدخل إلى علم القانون ، ط : 3، عمان، الأردن، دار الثقافة .
- الكرنيشي ، مصطفى ، 1098هـ ، فتاوى على أفندي ، مخطوط رقم : 3790 ، مكتبة جامعة الرياض .
- دوسون . م ، 1942م ، نظام الحكم والادارة في الدولة العثمانية ، ت : فيصل شيخ الأرض ، بيروت، لبنان ، منشورات جامعة بيروت الأمريكية .
- رافق ، عبد الكريم ، 1968م ، بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة نابليون ، ط:2، دمشق ، سورية ، د : ن .
- عبد الرحيم ، 1990م ، فصول من تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في العصر العثماني ، القاهرة ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- عبد الغني ، أحمد ، 1978م ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر من الوزارات والباشوات ، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحيم ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الخانكي .
- فرحات ، محمد نور ، 1993م ، التاريخ الاجتماعي للقانون ، ط : 2، الكويت ، دار الصباح .

- منتران ، روبرت ، فبراير 1970م ، العلاقة بين مصر واستنبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن 16 حتى القرن 18، ت: زهير الشايب، مجلة المجلة، ع: 158.
- منصور، على ، 1970م ، مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ط: 1، بيروت، لبنان ، دار الفتح للطباعة.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Ebul' Mardin,1955, Development of the sharia Under Ottoman Empire In Law the Middle East Ed , Washington.
2. -E.steve ,1908, Description de Legypt , Etat modern e,1, Paris.
3. -3H. Gibb & H. Bowen,1969, Islamic Society and the west1,part ,17thed,London .
4. L.Heyd ,1928 , studies in old Ottoman Criminal Law, London
5. -Nes'et Cagatay,1970, Riba interest concept and banking in Otooman Empire , 32, Studia Islamica .
6. P. Holt,1966, Egypt and fertile crescent .London .

* * * * *



Mediterranean International University Journal

**Refereed Scientific
Journal**

The Twelfth Issue

December 2020

MIU PUBLICATIONS

An Algorithm to Convert Class Diagram to Object Oriented Database

Fathalla R. Mansouri, Abdulhakim M. Etlawrghi, Wael Othman Alnaas
The Higher Institute of Engineering Professions, Benghazi -Libya

ABSTRACT

The Unified Modeling Language (UML) has been adopted and accepted in both academic and applied applications as a most widely used language in modeling and software development systems. The UML are also utilized to form relational, Object Oriented Databases (OODB), and object relational databases. The relational databases are used to develop the software systems; therefore, it is important to derive the relational tables, relationships among them, and the methods that are undertaken to perform the designed models.

This paper presents an algorithm with the required conversion steps based on the standard relational database management systems (RDBMSs). The implemented steps are classified mainly in two groups; the first group contains the steps to prepare whereas the second defines the steps to extract the relational tables with their methods from the class diagram. The group of the preparing steps is used to prepare the (Class Diagram), and to confirm its relation types, degree, and Cardinality ratio, all of these phases are normally conducted following to the audition and revision steps. Subsequent to the mentioned procedure, the (Class Diagram) is then converted to a group of relational tables, which will be mapped as an Object Oriented Database, OOD. The design procedure has been demonstrated analytically using a (case or notation) methodology with further analysis and comment details.

Keywords: UML, OODB, RDBMS, OCL, ORD.

الملخص

تستخدم لغة النمذجة الموحدة التي تعرف اختصارا باللغة الانجليزية (UML) على نطاق واسع وقد لاقت قبولا في كل من الاستخدامات الأكاديمية والتطبيقية باعتبارها اللغة الأكثر استخداما في أنظمة النمذجة وتطوير البرمجيات، حيث يتم ادماج واستخدام UML في تكوين قواعد بيانات علائقية وقواعد بيانات كائنية المعروفة بالرمز (OODB) وكذلك قواعد بيانات علائقية للكائنات. ونظرا لاستخدام قواعد البيانات العلائقية في تطوير أنظمة البرمجيات؛ لذلك أصبح من الضرورة الامام بفهم وتوضيح اشتقاق الجداول العلائقية والعلاقات بينها والطرق التي يتم اتباعها لبناء النماذج المصممة.

في هذا البحث تستعرض خوارزمية تتضمن خطوات التحويل اللازمة اعتمادا على أنظمة إدارة قواعد البيانات العلائقية القياسية والمعروفة بالرمز (RDBMSs)، كما صنفت هذه الخطوات بشكل أساسي في مجموعتين، تحتوي المجموعة الأولى منها على خطوات التحضير، بينما تحدد الثانية خطوات استخراج الجداول العلائقية والاساليب المعتمدة من مخطط الفصل المعروف اصطلاحا بـ (Class Diagram). تُستخدم مجموعة خطوات التحضير لإعداد (مخطط الفصل)، وللتأكيد على أنواع علاقته ودرجته ونسبة العلاقة الأساسية والتي تسمى (Cardinality ratio)، بعد ان يتم اتخاذ خطوات التدقيق والمراجعة. وفي سياق تطبيق الخوارزمية المقترحة، سيتم تحويل (مخطط الفصل، Class Diagram) إلى مجموعة من الجداول العلائقية التي سيتم تعيينها على أنها (قاعدة بيانات كائنية التوجه). هذا وقد اعتمد البحث إجراء التصميم بشكل منتظم بتبني منهجية الحالة أو الترميز او كما تعرف بالانجليزية (case or notation) مع اضافة مزيد من التفاصيل والتحليلات.

Introduction

Although, UML [1-2] has been accepted in both academic and applied sites as a de facto visual modeling language, however, non-formal and inaccurate except through repeated audits, there is no method or algorithm to verify them. Additionally, relational database and program design are the most important parts of software production in software engineering in general. The most important advantages of the relational model

are simplicity, clarity, information security, design power and ease of understanding which is considered one of the most important software tools for a good design. An object relational database (**ORD**) is composed of both a relational database management system (**RDBMS**) and an object-oriented database management system (**OODBMS**). (**ORD**) contains characteristics of both the (**RDBMS**) and (**OODBMS**) models. The (**ORD**) is used to store data as same as traditional database, and can be accessed and manipulated using queries written in a query language such as **SQL**. Therefore, the basic approach of (**ORD**) is based on a relational database.

The inaccuracy of program design often leads to problems and difficulties in program production, especially if it designed in traditional and unorganized ways. The best way to design programs that reduce the problems of the design process and programs building is to develop a building and design plan by experience and test it for accuracy, which makes it easier for software designer to build a system with the least amount of problems, we will use a set of steps in two stages.

Since The second stage is the actually conversion process that receives the data from the class diagram and transfer it into the relational table schema so the First stage is the preparation process which by following it we will prepare the (**Class Diagram**), audit it, revise and confirmation of its relations types, their degree and Cardinality ratio. By following the conversion algorithm the (**Class Diagram**) will be converted to a group of relational tables which will present an (**Object Oriented Database**).

This transfer of the methods for each class may seem impossible if we consider the relational-ship attributes and derived attributes from other classes in the class diagram. Therefore, we have to develop some preparatory steps before the implementation steps.

The purpose of this paper is to make an algorithm which uses steps to transform the class diagram in a **UML** model to extract object relational database with all their attributes, and methods.

The rest of the paper is organized as follows: Section 2 reviews the status of the technical approaches for extracting the relational tables. Section 3 illustrates the proposed approach for extracting relational tables from UML class graphs and Part 4 concludes the paper.

Related works

In related works, transformation of models has been taken into consideration in both industrial and scientific fields. Researchers have conducted many research papers on this subject.

In Most recent researchers published papers there using graphical models derived from class diagram then transform them to relational tables which from our point of view has some difficulties and complexity in one way or another, in addition: some used a method to convert the class diagram to Entity Relationship Diagram (**ERD**).

We present a short description of the papers in which one of the model transformation tools, were used to transform **UML** model to relational database model: Michael Lawley, in [4], Introduced DATC [4] model transformation tool and TefKat [4] language, the authors explained core concepts of transformation rules, relationships evaluation and models definition. They examined the mapping of an object-oriented diagram as source model, and a relational database as destination model. They also studied the way in which the employed language to support the mapping ability and the reuse of transformation characters which are required to have a successful **MDA** [4] as an approach to generate high scale and long-life systems.

Jorn Bettin [3] presented concepts for a real syntax in model to model transformations, which are useful in industrialization of commercial software. In his paper, Jorn Bettin studied the transformation of UML [10] model to **RDBMS** model as an example of model to model transformation in which model's elements are inscribed form independent PIM platform to special PSM platform. The addition of transformation characters using OCL [3] in destination model elements and a textual model language for the mapping of source model elements and their transformation to destination model elements, as well as a visual description of model to model transformation by showing meta-models from the start to the end and by symbolization.

Gergely Varro' et al. [6-8] introduced a new approach to implement a graph transformation engine based on RDBMSs (**Relational Data Base Management System**). The nature of this approach is to generate a database for each rule and for using pattern adaptation via internal linkage operations. As a result, the authors of this paper obtained a powerful and fast transformation motor which is particularly suitable

for followings: 1) Model development tools with a systematic **RDBMS** storage, and 2) embedded of model transformations inside large distributed applications in which models have been emphasized in a relational database as a recurring basis. It is also essential to control compatible large models.

Vahid Rafe et al. [12] present a formal yet automatic approach to extract relational tables from class diagrams. To do so, we adopt graph transformation systems. They have designed some graph transformation rules to derive necessary tables from **UML** class diagrams.

Ramez Elmasri, in [11] present used a method to convert the class diagram to an entity relationship diagram (**ERD**), then convert to relational tables.

Our proposed approach

Through our studies and experiments we have become certain that all models and schemes of any modeling language are not the final solution or the steps that follow to analyze, design and build programs, we always believe that some modifications may be added, or even some excesses when using models, perhaps at the stage Depending on the nature of the program being built, some models are insufficient, unimportant, or even unstable.

In general, we look forward to find a set of steps that will move us from the analysis phase to the design phase, which, as mentioned earlier, begins with preparatory steps followed by conversion steps.

▪ **Preparatory steps:**

- Data elements must be classified in their respective class.
- The methods of each set of data elements must be defined and classified into a particular class.
- Confirmation of the existence of a primary keys data elements or a distinct data elements in each class.
- We consider classes at this stage as basic classes and then any class extracted after finding and studying the relationships is called a dependent, partial or derivative class as a result of a relationship between two or more classes.
- The inheritance relationships must be observed and extracted, which is one of the most important organizational relationships.

- Ensure the existence and extraction of aggregation and composition relationships.
- Emphasis on the degree of relationship and cardinality ratio between two or more classes.
- In the association relationship must be emphasized to extract a new class representing the relationship between the basic classes, especially if the cardinality ratio of the relationship between the basic classes is (*) from both parties.
- Methods must be reviewed and updated for each class in the class diagram.

In the previous steps, the class diagram layout is constructed completely and accurately. It is a complete diagram that simulates the following stages such as the design process, and the software development process, and may help in the process of designing of the program interfaces. It cannot be overridden if we want to design and build a high quality software, because what matters is to build a design and develop a software.

▪ **Conversion steps:**

The following conversion steps are a logical design process for the data. These are the steps that we will list in a simple and clear way to design the object oriented relational tables those forming the object oriented database.

- Each basic class is an object oriented relational table that contains data elements and the operations performed on the data elements.
- If there is an association relationship between two classes and the cardinality ratio of the relationship (1) from one party and (*) from another party, the primary key must be included in the class from side (1) to the class from the side (*) after being converted to object oriented relational tables, and reset the primary keys to prevent duplication.
- As shown in Figure (1)

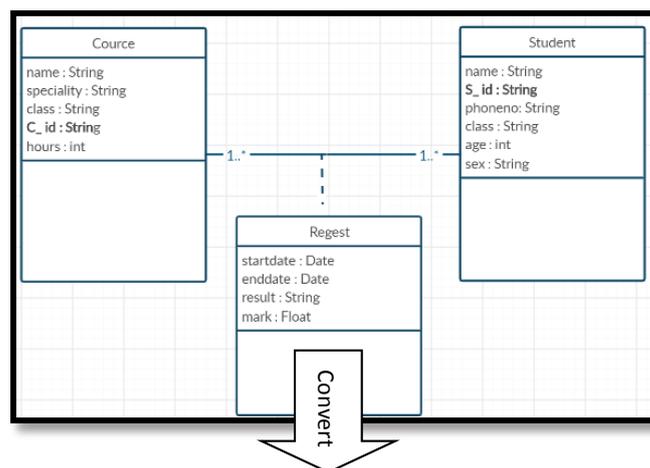


Doctor	D_id	D_name	Speciality	qualification	Salary
--------	------	--------	------------	---------------	--------

Patient	P_id	D_id	P_name	Phone	Address	Age	sex
---------	------	------	--------	-------	---------	-----	-----

Figure (1). Converter the cardinality ratio of the relationship 1 to*.

- The new classes, which is derived from a relationships between two or more basic classes with the cardinality ratio (*) from both sides, is transformed into an object oriented relational table, It will contains the primary keys of the basic classes, and reset the primary keys to prevent duplication. As shown in Figure (2).



Student	S_id	Name	Phone	class	Age	Sex
---------	------	------	-------	-------	-----	-----

Regest	S_id	C_id	Startdate	enddate	Result	mark
--------	------	------	-----------	---------	--------	------

Course	C_id	Name	Speciality	Hours
--------	------	------	------------	-------

Figure (2). Converter the cardinality ratio of the relationship * to*.

- In the relationships of aggregation, composition and inheritance, the primary key of the primary class is included in the derivative or partial class may be called sub class, and reset the primary keys to prevent duplication. As shown in Figure (3).

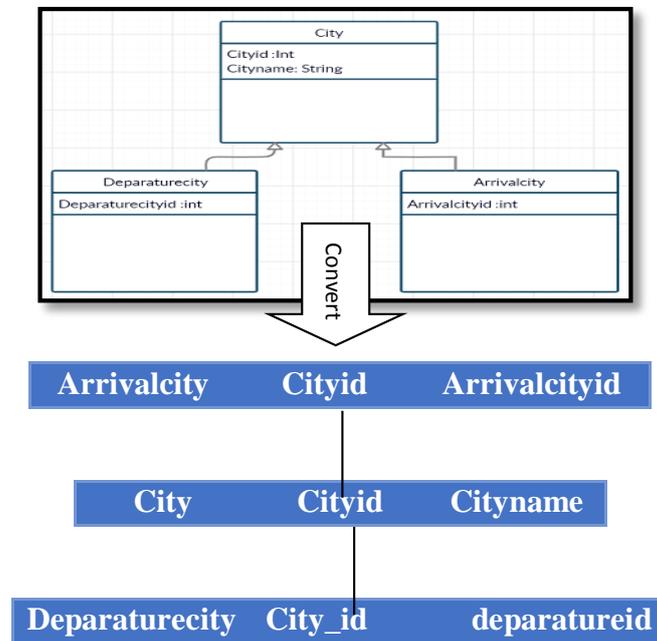


Figure (3). Converter the cardinality ratio of the relationship inheritance.

- After each of the previous steps the operations or methods are updated on the data.
- All object oriented relational tables are converted to object oriented database at the stage of physical data design.

Conclusion:

Through the previous process we tried to draw the reader's attention to the importance of classifying data elements and processes and find relationships between them, while building the class diagram, and then convert this diagram to an object oriented relational tables and finally will be converted to an Object oriented data base.

The question remains, do we need an object oriented data base? Is it the best way to design and build programs?

The answer to the previous question can only be answered by the following question, what program is required? What is the environment in which the program will work in?

* * * * *

References

1. **Y. Ou., (1998).**On Mapping between UML and Entity-Relationship Model,intrnational workshop,uml'98' mulhouse, 45-57.
2. **B. Appukuttan, T. Clark, S. Reddy, and L. Tratt and R. Venkatesh.,(2003).**A model driven approach to building implementable model transformations, Workshop in Software Model Engineering San Francisco, USA.
3. **J. Bettin., (2003).**Ideas for a Concrete Visual Syntax for Model-to-Model Transformations, OOPSLA Workshop on Generative Techniques in the Context of Model-Driven Architecture.
4. **M. Lawley, K. Duddy, A. Gerber and K. Raymond., (2004).**Language Features for Re-Use and Maintainability of MDA Transformations, OOPSLA workshop on Best Practices for Model-Driven Software Development, Vancouver, Canada.
5. **G. Varro' and D. Varro', (2004).**Graph Transformation with Incremental Updates, Electronic Notes in Theoretical Computer Science, 109: 71-83.
6. **G. Varro', K. Friedl and D. Varro', (2005).**Graph Transformation in Relational Databases, 127: 167-180.
7. **G. Taentzer, K. Ehrig, E. Guerra, J.d. Lara, L. Lengyel, T.Levendovszky, U. Prange, D. Varro' and S.Varro Gyapay., (2005).**Model Transformation by Graph Transformation: A Comparative Study, Satellite Event of MoDELS, Montego Bay 2005, Jamaica.
8. **G. Varro', K. Friedl and D. Varro'. (2006).**Implementing a GraphTransformation Engine in Relational Databases, Software and Systems Modeling, 5: 313-341.
9. **J. M. Vara, B. Vela, J. M.C. Barca, and E. Marcos., (2007).**ModelTransformation for Object-Relational Database Development,ACM, 1012-1019.

10. **C. Anderton, L. Barroca, D. Bowers and M. Newton., (2009).** Converting Class Diagrams to Object-Relational Schema: Using the MDA to exploit the expressive power of the full SQL, 1744-1986 30th.
11. **R. Elmasri and S. B. Navathe., (2010).** Fundamentals of Database Systems, 13: 245-284 6th.
12. **V. Rafe, S. Jamali, M. Rahmani and F.Mahdian., (2011).** From Class Diagrams to Relational Tables: A Graph Transformation-based Approach, PRZEGLĄD ELEKTROTECHNICZNY (Electrical Review), 163-165.

* * * * *

Stylistic Analysis of Emily Dickinson's

It Sifts from Leaden Sieves

Al-Mahdi Juma Fayad, Wraida Marai Imsallim, and Hajer Said Mohammed

Faculty of Languages – Benghazi University

ABSTRACT

This paper investigates Emily Dickinson's poem 'it sifts from leaden sieves' from the outlook of stylistic analysis. The investigation is made by undertaking the aspects of graphological, grammatical, syntactical and phonological patterns. The tropes and schemes present in the poem have been found. The paper basically aims at analyzing the structure and style present in the poems by Emily Dickinson through her themes, view and treatment of nature.

الملخص

الأسلوبية **Stylistics** فرع من اللسانيات **linguistics**، لها جذورها العميقة في البلاغة وعلم اللغة، وبالرغم أن للبلاغة دورها في التحليل الأدبي لكنها ضيقة المجال مقارنة بالأسلوبية التي يكون نطاقها أوسع، وتعتبر البلاغة فرعاً لها.

التحليل الأسلوبي يتناول أو يشرح اكتشاف الابداع في اللغة وأثره على النصوص الأدبية من خلال تحليل عناصر النصوص الأدبية حيث أنّ البلاغيين يجمعون النصوص الأدبية بأعلى قدر من الجماليات لجعل النصوص أو الخطب اغنى باستخدام الأدوات البلاغية مثل السجع والجناس والاستعارة والكناية والتورية، بالإضافة إلى معرفة علم الأوزان والايقاع والقافية، وبذلك تكون أكثر اقناعاً.

تحلل هذه الورقة قصيده اميلي دكنسون "أنها تنخال من غربال رصاص" من منظار أسلوبي. تم اجراء البحث عن طريق عدده عوامل أهمها التحقيق في الجانب الرسمي، والنحوي التركيبي، والصوتي. وتم التعرف

على التعابير المجازية وبنية الكلمات. وتبدأ هذه الورقة بالمقارنة بين المصطلحين الأسلوب والأسلوبية، حيث تعطى نبذة مختصرة عن الكاتبة دكنسون، والقصيدة المختارة "أنها تنخال من غربال رصاص" ثم تحليلها وفقاً للبنية والأسلوب عن طريق الموضوع ونظرتها وتحليلها للطبيعة.

KEYWORD: Stylistics, style, Dickinson, poetry.

الكلمة المفتاح: التحليلية، الأسلوب التحليلي، دكنسون، شعر

1. Introduction

Stylistics involves the close study of linguistic features of a text in order to arrive at an understanding of how the meanings of the text are transmitted. Crystal (1998) observes that "in practice, most stylistic analysis has attempted to deal with the complex and 'valued' language within literature i.e. 'literary stylistics'. In such examination, emphasis is placed on the more deviant and abnormal features rather than the broader structures found in discourse or texts".

This paper explores the role of interpreting literature through analyzing Dickinson's poem 'It sifts from leaden sieves' from a stylistics view. It gives a brief introduction of the author and the poem, defines and differentiates between style and stylistics, mentions the tools stylistics uses in analyzing literary texts, then dives in deeper, and applying these tools in line by line analysis of the poem. Then concludes with the findings and recommendations.

1.1 Introduction to Emily Dickinson

Emily Elizabeth Dickinson was an American poet who commanded a singular brilliance of style and integrity of vision. Born on December 1830 in Amherst, Massachusetts, she led a reclusive life of self-imposed social selection. She attended Amherst Academy and Mount Holyoke College. She was well educated, and wrote 1700 poems which were all published posthumously once discovered by sister Lavinia in 1886. Due to her secrecy, she was not recognized as a poet in her own time; she wrote poetry of great power; questioning the nature of immortality and death. Her poems were about fame and success, faith, grief, freedom through poetry, intensity of emotion and love. Habegger (2001: 16)

1.2 Introduction to 'It Sifts from Leaden Sieves'

'It Sifts from Leaden Sieves' reads like a riddle, the subject of the poem seems to change from line to line giving hints for the reader to guess what the poem is addressing. Although all hints suggest that the poem is talking about snow, it is not mentioned once in the poem. Just as familiar things become unrecognizable when deeply covered in snow during a snowstorm; the language is simple and straightforward, however the meaning is left heavily for the reader to interpret. As Grabher (1998: 150) puts it "nature in the form of a snowstorm obfuscates the visible, making it unrecognizable, as negation cognizable".

2. What is Style

The concept of style according to Leech (1981:10) is proposed generally as the way in which language is used in a given context, by a given person, for a given purpose, and so on. Style is something that has to do with language in use, whether in written or spoken form. Saussure tries to make the concept of style narrower by introducing the concept of langue and parole. Langue is the code or system of rules common to speakers of a language, while parole is the particular use of the system, or selections from the system, that speakers or writers make on particular occasions".(ibid)

Furthermore, Leech gives an example of comparing terms of weather forecasting official style (bright intervals, scattered showers, etc) with some expressions of everyday conversational style (lovely day, a bit chilly, etc). In this case, the official weather forecasting and everyday conversation are the langue, while the expressions (bright intervals, lovely day, scattered shower, etc) are the parole. The example implies the idea that style pertains to parole. Furthermore, a style is constituted by the selection from total linguistic repertoire. Leech states that "this concept is important as the starting point in investigating style in literary works". (1981: 11)

2.1 Style in Literary Works

In relation to text, style has a more suitable concept. In this respect, style can be defined as the linguistic characteristic of a particular text. Leech (1981:12) sees it as how the language is used to represent authors ideas that become the main consideration. Style has traditionally been defined as the manner of linguistic

expression in prose or verse, as how speakers or writers say whatever it is that they say. "Style combines two elements: the idea to be expressed and the individuality of the author" (Harmon 2012: 460). Leech associates style with written literary texts rather than spoken form. "It is simply because a text can show observable authentic evidence or records of how language serves a particular artistic function so that people can be more specific in doing the analysis. In addition a text whether considered as a whole work or as an extract from a work, is the nearest people can get to a homogeneous and specific use of language". (1981:12).

As stated by Hough (1969) "A study of styles for the purpose of analysis will include – in addition to the infinity of personal detail- such general qualities as diction, sentence structure and variety, imagery, rhythm, repetition, coherence, emphasis and arrangements of ideas".

By analyzing the style of Dickinson, one comes to the inclusion that she likes to distort grammatical rules and express her ideas in her own way. For example she capitalizes common nouns, and instead of using commas and full stops, she replaces them with dashes.

For example: *It makes an even Face* (capitalization of Face, which is a common noun at the end of the sentence; also, she does not use a comma at the end).

Of Mountain, and of Plain- (capitalization of Mountain, Plain, and the use of dash instead of a full stop at the end of the sentence).

2.2 What is Stylistics

Stylistics applies linguistics to literature in the hope of arriving at analyses which are more broadly based, rigorous and objective. Because form is important in poetry, stylistics need not be reductive and simplistic. It's the method of communicating the meaning of the text through a linguistic scoop, according to Lazar (1993:31) "stylistics is a method which uses the apparatus of linguistics description to analyze

how meanings in a text are communicated". In Widdowson's (1975:12) view "stylistics is an area of mediation between two disciplines: linguistics and literary criticism, so that the link between the two is stylistics which uses linguistics analysis to understand how messages are conveyed". Lazar (1993) says that "stylistics has the advantage of illustrating how particular forms function to convey specific messages", While Levin (1962:6) states that "stylistic analysis in terms of relation between linguistic items in the text which would seem to yield information about the style of a genre, and it is the latter that we are interested in. "Stylistics is the formal and objective study of style. It concentrates on the choices available to a writer: vocabulary (familiar or not, plain or fancy, and so forth); level and texture of diction, and acoustic and graphic effects." Harmon (2012: 461).

2.3 Previous Studies

As Jaafar (2014:238) states "the rapid growth of linguistics into an independent discipline and its application to the study of literature has opened new horizons in the field of literary criticism in the twentieth century". She quotes Carter and Stockwell (2008:44) in stating that, "with its objectivity, insights from linguistics and useful terminology, stylistics makes our interpretation valid and enhances our enjoyment of literature The fabrication of situations and resulting moral evaluation are the writer's purpose and this purpose cannot be entirely separated from the style which is its means and its fine texture. The linguistic and literary patterns fuse as colour and composition in a painting".

Aslam et al (2014) state that "the goal of most stylistics is to give an interpretation of the text in order to relate literary effects to linguistics causes where they are felt to be relevant. Stylistic analysis provides an objective and scientific based explanation which is derived from the science of linguistics and is applied in a systematic way".

3. Methodology

The methodology the researchers have adapted in this paper is stylistic analysis. As it has been said above: stylistics is the analysis of a poem from a linguistic point of view.

The researchers explored Dickinson's characteristics of her poetic language from a stylistic perspective through analyzing her poem 'it sifts from leaden sieves'. The reason for choosing Dickinson is because she is considered as one of the major voices in American Literature and stands out in world literature. Her style is unique and startlingly original. It is characterized by dramatic openings, striking visual images, widespread personification, dense metaphors and great economy of language. Her poetry has an unusual use of dashes, capitalization of nouns, and punctuation. Her poems are written in quatrains with ABAB or ABCB rhymes or half rhymes, and often contain rhythmic devices such as interrupted meter and run-on lines. All of which have become major characteristics of Dickinson's poems.

Example: It reaches to the *F*ence-
 It wraps it *R*ail by *R*ail
 Till it is lost in *F*leeces-
 It deals *C*elestial *V*ail

Due to the fact that stylistics works as a linking bridge between two important fields: linguistics and literature, the researchers intend to introduce the tools of stylistics and their practical application in the analysis of poetry. They also aim by analyzing the poem stylistically, to come to a better understanding of Dickinson's style through her poems.

4. Data Analysis

We can analyze this poem on various levels as follows:

4.1 Phonetic Level

On a phonetic level, stylistics deals with words, how many syllables each word has and where the stressed and unstressed syllables are.

- a. Masculine rhyme (single rhyme) : words that rhyme have one syllable .
 Abrams (2012: 349) defines it as "the rhyme that has a single syllable".

Example: It wraps it Rail by *R*ail

It deals Celestial *Veil*

To Stump, and Stack, and *Stem* –

Recordless, but for *them-*

As Ankles of a *Queen* –

Denying they have *been-*

b. Feminine rhyme (double rhyme) : words that rhyme have two syllables. Abrams (2012: 349) defines it "as 'the rhyme consists of a stressed syllable followed by an unstressed syllable. Since it involves the repetition of two syllables is known as double rhyme".

Example: It Ruffles Wrists of *Posts-*

Then stills it's Artisans like *Ghosts-*

4.2 Phonological Level

This level deals with phonemes (sounds).

a. The rhyme scheme of the poem is abcd efgf hiji klmk nono. A rhyme scheme is the pattern of rhymes at the end of each line of a poem or song. It is usually referred to by using small letters of the alphabet to indicate which lines rhyme; lines designated with the same letter all rhyme with each other.

Example:	It sifts from Leaden <i>Sieves-</i>	a
	It powders all the <i>Woods.</i>	<i>b</i>
	It fills with Alabaster <i>Wool</i>	c
	The Wrinkles of the <i>Road-</i>	d
	It makes an even <i>Face</i>	e
	Of Mountain and of <i>Plain-</i>	f
	Unbroken Forehead from the <i>East</i>	g
	Unto the East <i>again-</i>	f

It reaches to the <i>Fence-</i>	h
It wraps it Rail by <i>Rail</i>	i
Till it is lost in <i>Fleeces-</i>	j
It deals Celestial <i>Veil</i>	i
To Stump and Stack and <i>Stem-</i>	k
A Summer's empty <i>Room-</i>	l
Acres of joints where Harvests <i>were</i> ‘	m
Recordless, but for them-	k
It Ruffles Wrists of <i>Posts</i>	n
As Ankles of a <i>Queen-</i>	o
Then stills its Artisans – like <i>Ghosts-</i>	n
Denying they have <i>been-</i>	o

- b. It is written in iambic tetrameter. Iambic tetrameter is a rhyme scheme in which each line consists of six syllables, these six syllables are further divided into three pairs called feet. An iambic foot is a metrical unit in which one unstressed syllable is followed by a stressed syllable.

Example: (Capital letters indicate where stress is applied, small letters indicate unstressed syllables).

It sifts from Leaden Sieves-	it SIFTS/ from LEA/den
SIEVES	

It powders all the Woods.	it POW/ders ALL/ the
WOOD	

It fills with Alabaster Wool	it FILLS/ with
ALBAS/ter WOOL	

The Wrinkles of the Road-
ROAD

the WRIN/kles OF/ the

syllable structure is as follows, **V** stands for vowel, **C** stands for consonants.

it FILLS/ with ALBAS/ter
WOOL

it SIFTS/ from LEA/den
SIEVES

vc/ cvc vcvc/ cv cvc

vc cvc/cvc cv/cvc cvcvc

the WRIN/kles OF/ the ROAD

it POW/ders ALL/ the WOOD

cv cvc/ ccv vc/ cv cvc

vc cv/cvc vc/ cv cvc

4.2.1 Alliteration

Alliteration is the repetition of initial consonant sounds in words. Abrams (2012:10) defines it as "a speech sound in a sequence of nearby words. Usually the term is applied only to consonants, and only when the recurrent sound is made emphatic because it begins a word or a stressed syllable within words".

Example: sifts sieves **Wrinkles road** **Forehead**
from

Wraps rail rail **Ruffles wrists** stump
stack stem

4.2.2 Assonance

Assonance is the repetition of vowel sounds in nearby words to create rhythm within the line of poetry. Harmon (2012: 43) "refers to same or similar vowel sounds in stressed syllable that end with different consonant sounds' ; Abrams (2012:11) defines it as "the repetition of identical or similar vowels especially in stressed syllables- in a sequence of nearby words".

Example: It fills with Makes face
Unbroken unto from

 Unbroken forehead again Till it is in

As *ankles* of a queen

Stills its *artisans*

4.2.3 Eye Rhyme

When words look like they are going to rhyme but they do not. Harmon (2012:349) defines it as "words whose ending are spelled alike and in most instances were once pronounced alike, but have in the course of time acquired a different pronunciation".

Example: It powders all the *wood*

It fills with alabaster *wool*

4.3 Graphological level

This section treats the orthography or typography of the text. There is a kind of graphological deviation which needs to have no counterpart in speech. "The typographic line of poetry, like the typographical stanza, is a unit which is not parallel in non-poetic varieties in English: it is independent of and capable of interacting with, the standard units of punctuations". (Leech 1981: 47)

- a. There are 20 lines in the poem.
- b. There are five stanzas of four lines each.
- c. There are 100 words in the poem.
- d. Punctuation marks are used in the poem. For example: full stop and dash.
- e. There is use of capitalization in nouns that are not proper names.
- f. There is no use of italic, bold or underlined words.

4.4 Grammatical Level

According to Radford as cited in Nation (2008: 3) "grammatical categories are linguistic categories which have the effect of modifying the forms of some class of words in a language.

- a. Full stops are used to indicate the end of the sentence, thus the idea is complete.

b. Dashes are used to indicate that it is a run on line (enjambment), read on to fully understand the sentence. "The continuation of the sense and grammatical construction of a line onto the next verse or couplet". Harmon (2012:174).

4. 5 Lexical Level

On a lexical level, words are categorized and divided into nouns, pronouns, adverbs, adjectives, verbs, auxiliaries, prepositions, conjunctions and articles.

Nouns	Pronouns	Adverbs	Adjectives	Verb/stem & Auxiliaries	Prepositions	Conjunctions	Articles
sieve	it	where	leaden	sift	from	and	the
wood	them	again	alabaster	powder	with	but	an
wool	they		even	fill	of	then	a
road			unbroken	make	to	as	
face			lost	reach	by		
mountain			celestial	lost	of		
plain			empty	deal	unto		
forehead				stump	till		
east				stack			
fence				stem			
rail				ruffle			
vail				still			
fleece				like			
room				deny			
summer				have			
acres				be			
joint							
harvest							
record							
less							
wrist							
post							

ankle							
queen							
artisans							
ghosts							
wrap							
wrinkles							

The researchers calculated the percentage of each category in the poem 'It Sifts from Leaden Sieves' and the results were as follows: nouns 39.4%, pronouns 0.04%, adverbs 0.02%, verbs / stem and auxiliaries 0.22%, prepositions 0.11%, conjunctions 0.05%, and articles 0.04%.

4.5.1 Tropes

"Greek for turn, in general it denotes any rhetorical or figurative device, but a special development in its use occurred during the Middle Ages when it came to be applied to a verbal amplification of the liturgical text". Cuddon(1999:948) . These figures of speech include:

4.5.1.1 Personification

Personification is the attribution of a personal nature or human characteristics to something non-human, or the representation of an abstract quality in human form. Harmon (2012: 361).

Example: The *wrinkles* of the road

It makes an *even face* of mountain and of plain

Unbroken *forehead* from the east

4.5.1.2 Metaphor

Metaphor is the transference of names based on the likeness between two objects; it is economical and immediate, and its economy makes for immediacy- two things fused in a single word. "It is an implying comparison or symbolism of two things that are very different from each other without using words such as (like, as, than); it states that one thing is another". Harmon (2012: 295).

Example: It sifts from *leaden sieves* (metaphor for dark clouds)

Till it is lost in *fleece* (metaphor for snow)

A summer's *empty room* (metaphor for field)

4.5.1.3 Similie

Abrams defines similie as "a direct comparison, that states that one thing is like another using (as, like, than)" (2012: 130). Example: then stills its artisans-
like ghosts

Imagery

The word 'image' most often suggests a mental picture, something seen in the mind's eye. Lewis (1951:18) as cited in Abrams (2012: 69) defines imagery as "in its simplest terms it is a picture made out of words" he further adds that "a word is a picture charged with emotion or passion". Most poets use images to make abstract ideas concrete and easier for readers to communicate.

Imagery is divided into the following:

a. Visual Imagery

It creates mental pictures in the mind of the reader, it describes shape, size, pattern and colour. It plays the largest role in imagery in literature. Lye (2008)

Example: It deals *celestial veil*

b. Auditory Imagery

"It describes sounds one hears, they can include onomatopoeia such as pop, bang, crash or it could describe complete silence". (Ibid)

Example: To stump, and stack, and stem

The repetition of the 's' sound serves as the silent sound of falling snow.

c. Tactile Imagery

Tactile imagery appeals to the sense of touch. "It describes what we feel or touch such as smooth, ragged, or feeling of scratched fabric on one's skin". (Ibid)

Example: *Albaster* mineral hard in touch

Wool soft

Till it is lost in **fleeces**

d. Kinesthetic Imagery

"Describes the movement or action of objects or people". (Ibid)

Example: It **sifts** from leaden sieves-

It **powders** all the woods.

It **fills** with alabaster wool

It **reaches** to the fence

It **wraps** it rail by rail

It **ruffles** wrists of posts

4.5.1.4 Eye rhyme

As the name suggests eye rhyme is rhyme that appeals to the eye, words look the same in print either by the same vowels and/or same word ending. But when pronounced they don't sound the same. It is also known as half-rhyme or para-rhyme. Abrams (2012: 349) defines it as "words whose endings are spelled alike, and in most instances were once pronounced alike, but have in the course of time acquired a different pronunciation".

Example: It powders all the **Wood**

It fills with Albaster **Wool**

4.5.1.5 Hyperbole

A figure of speech composed of a striking exaggeration. Hyperbole usually carries the force of strong emotion. A type of hyperbole is adynation where exaggeration is

taken to a great extreme where it seems impossible or impractical. (Delaney et al 2009: 182)

Example: It makes an *even face of mountain and of plain*

4.5.1.6 Oxymoron

"A figure of speech that brings together contradictory words for effect . Cuddon (1999: 406)

Example: **Alabaster Wool**

The snow is described as a cover that is soft and gentle with whatever it falls upon.

4.5.2 Scheme

"Scheme comes from the Greek word for 'form', it has to do with the ordering of words". Abrams (1999:130).

4.5.3 Anaphora

Cuddon (1999: 37) defines anaphora as "a rhetorical device involving the repetition of a word or group of words in successive clauses. It is often used in ballad and song, in oratory and sermon (qq.v.), but it is common in many literary forms". Harmon (2012: 124) defines it as "one of the devices of repetition, in which the same expression (word or words) is repeated at the beginning of two or more lines, clauses or sentences".

Example: **It sifts... , It powders... , It fills...**

It reaches... , It wraps... , It deals...

4.5.4 Ploce

Ploce is the intermitted repetition of words. Harmon (2012: 366) defines it "as a kind of repetition whereby different forms and senses of a word are 'woven' through an utterance".

Example: It wraps it *Rail* by *Rail*

5. Conclusion

Stylistic uses the scientific and the objective look of linguistic analysis to give us the opportunity to enjoy the creativity of literature. We come to know that a text with multi-layered meanings can be evaluated in a better way within the matter of formal functional dimension of language representation. The researchers came to the conclusion that through stylistic and the use of its right tools, one can come to a right interpretation of a poem, even if there is no prior knowledge of the literary work in question.

Dickinson expresses ideas in her own way in a unique style of writing. Her eccentric style and unusual subject matter are not only instantly recognizable, but genuinely unforgettable. In her poetry all the resources of language are compressed in a compelling, fresh and astonishing manner, she has created a new and rich world of ideas in the most artistic way.

Emily Dickinson has her own style that differentiates her from other genres free style that it cannot be resembles the American spirit

6. Appendix

'It Sifts from Leaden Sieves' .. Emily Dickinson

It sifts from Leaden Sieves-

It powders all the Woods.

It fills with Alabaster Wool

The Wrinkles of the Road-

It makes an even Face

Of Mountain and of Plain-

Unbroken Forehead from the East

Unto the East again-
It reaches to the Fence-
It wraps it Rail by Rail
Till it is lost in Fleeces-
It deals Celestial Vail
To Stump and Stack- and Stem-
A Summer's empty Room-
Acres of joints where Harvests were,
Recordless, but for them-
It Ruffles Wrists of Posts
As Ankles of a Queen-
Then stills its Artisans – like Ghosts-
Denying they have been-

* * * * *

Reference

- Abrams, M.H (2012) *A Glossary of Literary Terms*. Wadsworth Cengage Learning: USA.
- Aslam, S. Aslam, B. Mukhtar, P. Sarfaraz. (2014) *Stylistics Analysis of the Poem 'Bereft' by Robert Frost*. A
- European Journal of Research and Reflection in Arts and Humanities Vol 2 No 1. Progressive Academic Publishing. www.idpublication.org
- Crystal, D (1998) *Language Play*. London, Penguin Books

- Cuddon, J. A (1999) *Dictionary of Literary Terms and Literary Theory*. England: Penguin Books
- Delaney, D. Ward, C. Fiorina, C. H (2009) *Fields of Vision*. Longman: Malaysia
- Dickinson, E (2004) *The Collected Poems of Emily Dickinson*. Barnes and Nobel: USA
- Grabher, G. Hagenbuchle, R. Miller, C (1998) *The Emily Dicknson Handbook*. University of Massachusetts: Massachusetts
- Habegger, A (2001) *My Wars are Laid Away in Books: The Life of Emily Dickinson*. Random House Publishing Group: Manhattan
- Harmon, W (2012) *A Handbook to Literature (12th Edition)* Pearson Longman: Boston
- Hough, G (1969) *Routledge Revivals: Style and Stylistics*. Taylor and Francis Group: Oxfordshire
- Jaafar, E. A (2014) *A Stylistic Analysis of Two Selected Poems*. Journal of College of Education for Women
- / p – ISSN: 1680-8738 Vol 25(1) (238-248)
- Lazar, G (1993) *Literature and Language Teaching*. Cambridge: Cambridge University Press
- Leech, G. N (1981) *Semantic: The Study of Meaning*. Penguin Books . The Chaucer Press: Bungay, Suffolk
- Levin, S. R (1962) *Linguistic Structure in Poetry*. USA: Mouton and Co., Printera, The Hugue
- Lye, J (2008) *Critical Reading: A Guide*. <http://www.brocku.ca/english/jlye/criticalreading.html> accessed on April 20th, 2020
- Nation, I. S. P (2008) *Teaching Vocabulary Strategies and Techniques*. Heinle Cengage Learning: Australia.
- Widdowson, H. G (1975) *Stylistics and Teaching of Literature*. Routledge: Uk: London

Environmental Management Plan for Wadi Al-Kouff Natural Park Using Geographical Information Systems (GIS)

Rema M. M. Abdusamea,

Department of Natural Resources, Faculty of Natural Resources and Environmental Sciences, Omar Al-Mukhtar University

ABSTRACT

Environmental management is an important current issue as well as in the future. The management is necessary to conserve the natural resources and reserves. This paper aims to set a management and protection plan for Wadi Al-Kouff Park, which is lying in Al-Jabal Al-Akhdar in the north-eastern part of Libya. The Park has a large area which is about **32, 122 ha**; however, this area is being decreased as consequences of urban sprawl and natural resources over-exploitation. Several official reports and studies point out that the park is very rich in wildlife and heavily forested. Unfortunately, it does not receive the required attention, and is not yet getting the right management. It seems that the park is losing its biodiversity and this study strives to highlight how this issue can be addressed with Geographical Information Systems (GIS). GIS is a well-known technology, it is an attractive and effective methodology that has been successfully implemented in this field. It has become a standard tool for natural resources management and spatial problems. This work suggests utilizing ten **GIS** techniques to cover the Park's nature and its surrounding area. These techniques are selected due to their suitability to the considered case study. Moreover, they can also be implemented to support a project of applying environmental management in the whole region of Al-Jabal Al-Akhdar. This study also conducted a face-to-face questionnaire to clarify the necessity to utilize GIS in various aspects. Finally, the study reveals the major five problems resulting from the present non-use of GIS in Libya.

Keywords: Wadi Al-Kouff Park, GIS Techniques, Environmental Management, Spatial information (**database**).

الملخص

الإدارة البيئية قضية مهمة حالياً ومستقبلاً. فهي مهمة لحماية الموارد الطبيعية، لذلك يجب إستخدام تكنولوجيا ناجحة في هذا المجال، أصبحت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية أداة قياسية وفعالة في إدارة الموارد الطبيعية، نظم المعلومات الجغرافية هي الطريقة الفضلى للتعامل مع المشاكل البيئية، جاءت فكرة هذه الورقة بهدف وضع خطة إدارة بيئية لمحمية وادي الكوف، حيث أنه وبالرغم من أن لمحمية وادي الكوف مساحة كبيرة (32,122 هكتار) إلا أنها في تناقص بسبب الأنتهاكات التي تمارس من قبل السكان المحليين، فوفقاً للمستندات الرسمية فالمحمية تحوي مجموعة كبيرة من الأحياء البرية والبحرية ولكن هذا لا ينطبق مع الواقع. المحمية لا تخضع لإدارة سليمة. لذا تم إختيار عشر تقنيات معتمدة في أساسها على تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية. هذه التقنيات العشر تم إختيارها وفقاً لطبيعة المحمية و المنطقة المحيطة بها. تصلح فكرة هذه التقنيات لأدارة أى محمية حول العالم كما أنها تدعم عملية تفعيل فكرة الأدارة البيئية في منطقة الجبل الأخضر. تم وضع إستبيان معتمد على المقابلة الشخصية. هدف هذا الإستبيان للتأكد من حاجة الناس في ليبيا إلى إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في جوانب أخرى غير الإدارة البيئية. خمس مشاكل رئيسية خلّصت إليها الدراسة أكدت الحاجة إلى تطبيقات أـ GIS في ليبيا، وبناءً على ذلك تم وضع توصيات للحد من هذه المشاكل.

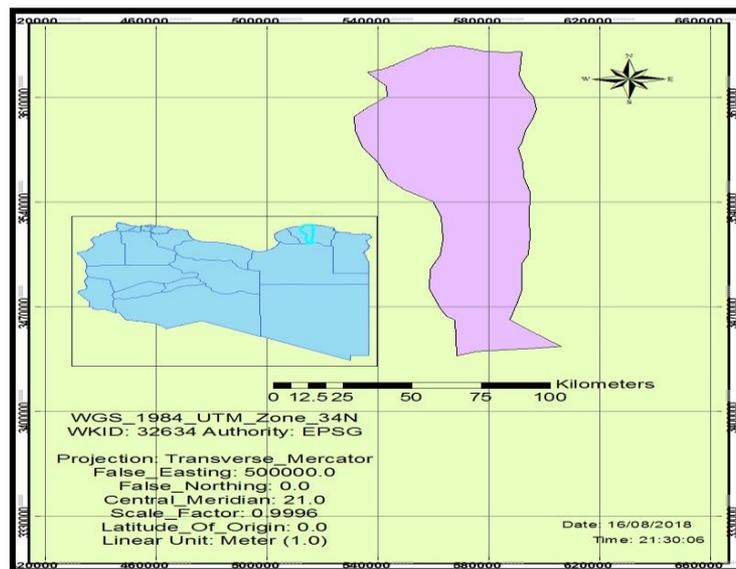
الكلمات المفتاحية: محمية وادي الكوف، الجبل الأخضر، تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية، الإدارة البيئية، المشاكل المكانية، قاعة، دة البيئات.

Introduction

GIS depends on computers for collecting, storing, analyzing and displaying spatial information (Burrough and McDonnell, 1998). The decision-makers transform data into knowledge to support decisions. To Warren (1995); GIS is a technology dealing with social construction. Its processes depend on social motivations and political

economy. Neglecting these aspects lead to marginalizing communities (**Harris and Weiner, 1998**). Libyans do not use **GIS** and remote sensing technologies on a wide range. They use **GIS** in a limit use such in the political aspect for army purposes. **GIS** in Libya never been used in infrastructure improvements or even environmental aspects. Environmental management is including Parks' protection and management. The Libyan **GIS** and remote sensing experts have a duty in developing these sectors. This paper is considered to be the first step in this. After intensive studies, a plan based on potential **GIS** applications was considered. This would be effective in many aspects if supplied with a good database. This paper views the usage of **GIS** possibility in environmental management. Improve and protect natural reserves is necessary. Wadi Al-Kouff Park is one of the important Parks in the east of Libya. It is located in the north of the region of Al-Jabal Al-Akhdar in Libya (**see fig. 1**) between longitudes **21°30'0"** and **22°0'0"** E and on latitude **32°40'0"** N.

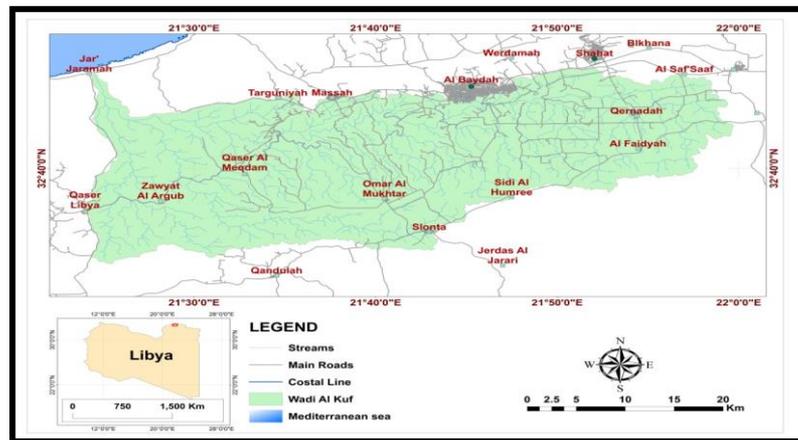
Source: designed by the researcher in 2018 using ArcGIS 10.3
Figure 1: Shows Al-Jabal Al-Akhdar borders and location



This Park is a national treasure. Its an important international tourist destination, as it includes wide biodiversity. There are many species of natural forest's vegetation such as *Eucalyptus sp.*, *Pinus sp.* (pine), *Artemisia herba-alba*...and more medical plants (**ACSAD-KOUFF, 1984**). Thus, it is very important to look after, and improve this natural national treasure. This paper suggests proposes ideas depends on using

geographical information systems (GIS). The Park lacked the right management system during the previous years. This map below shows the location of Wadi Al-Kouff basin in Libya.

Source: Special Vision Company (2016)
Figure 2: Wadi Al-Kouff Basin



The Study and its Objectives

The paper targets to encourage applying the technology of **GIS** in Libya on a wide range. This includes social responsibilities; to promote development in the country. Few limited studies that share this paper's view. The paper propose a brief study of enhancing the use of **GIS** in other sectors than environmental management. This study has direct and indirect objectives;

1. The direct objective is putting a management and protection plan for Wadi Al-Kouff National Park.
2. The indirect one is setting to highlight problems of non-use of the GIS.

Problem Statement

- What is the right way to save **Wadi al-Kouff Park** as a national treasure from more neglect?
- Do the Libyan citizens need the **GIS** applications to improve all their lives in all aspects of life?

Materials and Methods

This research relied on using descriptive and analytical method. It describes the reasons that led to **Wadi Al-Kouff** Reserve deterioration. It analyzes the Park's nature and its components. And to try to find out the uses of **GIS** in this field and other various sectors. The data were gathered through field survey. Many data were registered during this visit. Registering and collecting data was a necessary step. This assisted in having a clear view of choosing the appropriate solution. besides, research tools represented in review the previous references and studies. Many associated pieces of literature were reviewed. This helped in having an idea about their approaches. And take the advantage of them. Also, the Internet used to access the latest in **GIS** in environmental planning. Also the ArcMap (*) tools were used to analyze the relevant database. Moreover, a questionnaire designed to detect the Libyans' need for **GIS** applications. Not only in the environmental management sector but also in other fields. The questionnaire was written in simple Arabic words. A sample of **16** people were chosen randomly to test the questionnaire. This was in the period from September to November **2015**. The main survey was undertaken from March **2016** to April **2016**. The number of participants in the main test was **30** people. All these participants were chosen from different genders, ages and locations. They also have different qualifications, ranging between PhD holders and uneducated. Their ages range between **19** and **65** years. The sample included opinions of **14** females and **16** males.

The proposed plan and why is it?

The Park suffers from ignoring. There is serious neglect in dealing with animals and plant communities. Most of the Park is usurped by residents. Wadi Al-Kouff lacks to guards save it from more occupation. Its area threatened with more occupation by residents. According to **ACSAD-KOUF (1984)**, the Park area started with **32, 122** ha then became restricted to a size of **9,000** ha. If the current situation continues, we will lose this national treasure soon. This study is a serious try to manage and protect **Wadi Al-Kouff Park**. Ten techniques were chosen to put a **GIS**-based management and protection plan. These ten techniques supposed to be applied depending on a

database. It should include full information about the Park and its location. This paper's plan protects the Park against more and more deterioration. The **GIS** database and spatial analysis (*) were used for this target.

According to Tasha and Shelly (2008), spatial analysis uses many analytical techniques. This help in getting useful information. According to (Hamad, 2010) **GIS** tools include many sets of analysis. Observation techniques and discover data from a geographic view. Some of these sets used to examine and solve the study area problems. Thus present data in an understandable form. All the location's characteristics and **Wadi Al-Kouff Park's** nature were considered. Manage and protect the Park is the direct aim of this study. These proposed ten techniques target to protect the Park from more neglecting. With one condition; stop re-grow new plants or bring any new animals' species to the Park until the next stage. And that starts after applying the suggested plan and achieving its goal. Transform Wadi Al-Kouff Park from National Park to International Park will be probable after applying this plan. At this stage, tourists from in and outside the country will be allowed to visit the Park.

The questionnaire and why is it used?

A face-to-face questionnaire was designed to gather the data from **El-Beida** city. It aimed to determine the Libyans' needs to the benefits of using **GIS**. Apply **GIS** is important to improve infrastructure and lifestyle. The questionnaire target is present the capita's life difficulties without **GIS** applications. It was designed to draw the attention of the government to the **GIS** usage in many sectors. The questionnaire concentration was on the roads and transport sector. Also, it included some emergency services. Five problems were emerged by the end of the questionnaire. These problems will be discussed as follows:

Examples on Successful GIS Applications Used in Many Governments

GIS is adept at spatial analysis. This analysis depends on spatial data (**location description data**). **GIS** technology proved its successes by many organizations and

agencies. Most governments use Geographical information systems (**GIS**) in different purposes;

1. In Abu- Dhabi in 2010: GIS applications were used in the education sector. They used it to map the schools' locations, libraries, and road networks. Besides, they affiliated the **GIS** to be one of the schools' teaching modules. This applied to the students from the first primary year to the fifth primary year (أبو زيد، 2010م).

Moreover, the Department of Transport in Abu Dhabi launched the Darb website "www.darb.ae". It specializes in geographic information systems in the field of transportation. It allows users to access the latest information and data on roads. It provides users with transportation facilities services through the Internet (2020, (البيانات الجغرافية المكانية).

2. In Saudi in 2012: GIS 4D analysis developed for the target of determining the flood risks in Mecca- Saudi. This determination included flood water quality and quantity during **30** years. It also studied the relationship between flood volume and urban growth. This study clarified which roads face the risks of runoff in these days or in the future (Abdelkarim and Gaber, 2019).

3. In Palestine: GIS was used to control urban expansion. It was using quality technical images and maps. GIS applications play an effective role in the preparation of structural plans. The Ministry of Planning launched a special department for geographic information systems. It uses **GIS** in the field of preparing studies, maps and drawing up plans at the national and human levels (سمارة، 2010 م).

4. The state of Kuwait is one of the first Arab countries that adopted the use of **GIS** since **1981**. It has established a national centre for **GIS**. It serves all the ministries through an electronic network. Also it connects the centre with sub-units in each ministry (الخزامي، 2002م).

What is The Suggested Management and Protection Plan?

It is a plan to manage and protect **Wadi Al-Kouff** Natural Park from more and more neglect. It includes ten **GIS**-based techniques. The main supposed impact of applying this plan is to stop losing this national treasure. This plan depends on using ten techniques based on having a good database. This database has to include all the details about the nature and the topology of the Park. Also, it has to include data about its biodiversity andetc. **GIS** can deal with this data via ArcGIS (**ArcMap**). Subsequently, a map to the Park after several steps will be ready. To get the fruits of this plan have to apply it same as the order below:

First Technique: Provide the Park with a Touristic Administration.

Most of the Park has occupied by the residents. They transformed it into a pastoral area. This continued carelessness lead to more negligence and depletion in the touristic production. This technique was suggested to develop and protect the Park from more deterioration. To achieve this technique goal should use a precise database clarify the Park's touristic elements. **GIS** can deal with it via **ArcGIS**. This technique provides the Park with strong environmental management. And protect its components from any intrusion. Applying this technique is the first step forward to saving this national treasure.

Second Technique: Provide the Park with an Environmental Observation Centres.

This approach works hand in hand with the previous technique. Any new management system has to ensure its control. This technique can help with this. The Park environment needs protection against human interactions. Most of the Park's area has taken by the local citizens; they deal with it as private property. To apply this technique must have a clear map shows the highest locations inside the Park. This map can be prepared using **GIS** and precise elevations' data. Thus determine the suitable locations to establish the observation centres. To increase this technique effective is needed data about the Park area. This help in calculating how many

centres are needed. These observation centres have to be connected with main control room. Each one of these observation points needs at least a team of two people to manage it.

Third Technique: Provide the Park with Specific Entrance Points.

The current situation at the Park is a disaster. Anyone from the surrounded area can enter the Park at any time from any site. This behaviour affected the Park components 'animals and plants'. Apply this technique is essential to control the visitors' flow. The first thing has to do is analyze the data of the Park's location and its area. This helps in creating an assistive map. It has to clarify the highest locations in the Park. This help in choosing where to establish the potential entrance points. The nature of the surrounding area and the Park space are decisive factors in this decision. They impact on choosing the entrance points' locations and how many ones does the Park need.

Fourth Technique: Limit the Allowed Number of Visitors.

Direct the visitors inside the Park assist in decrease their intervention. This will happen if there is no big crowd at the Park. Determine how many visitors can the Park endures per day is essential. This determination is easy using spatial analysis tools. This depends on many aspects such as the biodiversity distribution inside the Park. Detecting this distribution need an accurate database to map it. Analyse the relevant database via ArcMap gives this map. It has to clarify the different capabilities of each site within the Park. Thus, confirm the allowed visitors' number at each site. This technique saves the calm nature inside the Park.

Fifth Technique: Stop Using Private Transports Inside the Park.

This technique is essential to avoid undesired crowd and damage within the Park. It provides the Park with more calm and protection. Big heavy vehicles can affect the plants and soil negatively. Also, influence the animals' behaviour. Apply this approach keeps the regular conditions stable inside the Park. Also enhances the protection plan aim. This procedure is functional if the Park provided with specific

and deliberated transports type. These vehicles' count must be suitable for all the Park's characteristics. And they must be managed by the Park's administration.

Sixth Technique: Establish New Functional Effective Road Network Inside the Park.

Visitors' movements, whether, by car or on foot affect soil and young plants. This technique helps protect the soil and small young plants against any potential damage. This needs a good **GIS** database to map the young plants' distributions inside the Park. It helps in choosing the suitable locations for the roads network. It must be divided into main and secondary roads. Cars are allowed on the main roads. While the secondary roads allowed the visitors to walk on foot. Visitors cannot use any transports within the secondary ones.

Seventh Technique: Provide the Visitors with Heuristic Booklets.

These booklets are very helpful for a systematic Park. This process assists visitors to find their direction with least damage. It is technique guides the visitors also protects the Park's components. **GIS** needed to design these booklets. They must include signs and map show the roads network. The roads inside the Park should have the same signs on their both sides. This helps the visitors to follow the guidelines.

Eighth Technique: Stop the Human Expansions Inside the Park.

The wildlife, in general, is sensitive to any changes. Establishing big projects such as big restaurants or hotels is wrong decision. Such these expansions can increase the crowd inside the Park. Thus the daily number of visitors will be out of control. Activating this technique assists in saving animals and plants against any intrusions.

Ninth Technique: Appoint Staff of Plant Scientists and Veterinarians.

This step is necessary to keep the Park healthy. It helps in monitoring the main components of the Park and keeps it in good conditions. It is effective in treating any

disease or infection from the beginning. It is a great procedure to stop any potential losses.

Tenth Technique: Use Trained Employees to Work as Environment Police.

This technology helps in protecting the Park from human interference. This crew keeps the park under control. Their duty is to preserve the biodiversity at the Park. This process offers extra care. The main task of this rescue team is to make sure that visitors follow the Park's instructions. And understand the rules of the park and not to break them.

At the first stage: these techniques in general aim to protect and manage the Park. After getting this goal it will be possible to move on to the next phase. The second stage is bringing new species of animals and plants. The idea of these techniques is suitable to manage any Park not just for **Wadi Al-Kouff Park**.

Findings and Discussion

The Suggested Plan and Preparing the Data

Wadi Al-Kouff Park needs plan that helps in resisting the neglect. According to **ACSAD- KOUF (1984)** the Park includes many species of animals and unique plants. But nothing on the land except the Lama animals and some neglected trees and shrubs. The Park suffers from serious neglect. It lacks the right management system. Its area is decreased because of the residents' occupation. There are no guards to save it from more neglect. This paper's plan is a great solution that depends on **GIS** technology in solving all these problems. This idea started with a search for an effective way to deal with such spatial problems (*). The Park needs specific entrance points. Also should find suitable locations for observation centres....and more else. After intensive study and search found that; **GIS** is a suitable way for this mission. This technology proved its ability to solve such spatial problems in many sectors. Therefore, Input datasets needed to get Derived Datasets passing throw many steps.

This produces a map assists in managing the Park. Four steps were followed for this (see fig. 3).

Source: Designed by the researcher (2020)

Figure 3: The four steps to produce the desired map



All these steps achieved using the Spatial Analyst (*) toolbar. This study Input Datasets include; elevation, location boundaries, roads, and wildlife distribution. These Input Datasets used in form of layers to get Derived Datasets. These layers were added to the table of contents of ArcMap. This helped in having an assistive map shows the Park and its topology and nature. Thus put successful and effective management and protection plan. Reclassify (*) these Derived Datasets was an essential step before weight and combine them. This step was achieved to transform the Derived Datasets into a common scale (from 1 to 10). This step was done to ease combining them. A value of 10 was given to the most suitable feature. While a value of 1 to the least suitable one and the values in between were ranked. For example, to detect the highest sites (derived layer) in the Park was essential to Reclassify the 'Elevation layer' (Input Datasets). This process was achieved to find suitable locations to establish environmental observation's centres. The 'Elevation layer' reclassified by giving a value of 10 to the highest locations. And a value of 1 was given to the lower

ones and ranking the values in between. This was achieved using the Spatial Analyst toolbar;

(Spatial Analyst > Reclassify > the Input raster (Ex: - Elevation) > Classify > Method > Equal interval > Classes > click 10 (the desired classes counts) > Ok.).

This was repeated for all the following Input Datasets;

- Location boundaries
- Roads
- Wildlife distribution

To get the following result (Derived Dataset);

- Distance to Neighbours
- Distance between main sites and roads
- Density of Wildlife

Weight and combine these Derived Datasets was the next step. The layers were given an influence percentage according to their importance;

Reclassify distance to Location neighbours	(50%)
Reclassify the highest sites in the Park	(25%)
Distance between main sites and roads	(10%)
Density of Wildlife distribution	(15%)

All the values divided by 100 to normalize them;

Reclassify the highest sites in the Park	(25%)	25/100	(0.25)
Reclassify distance to Location neighbours	(50%)	50/100	(0.50)
Distance between main sites and roads	(10%)	10/100	(0.10)

Density from Wildlife distribution (15%) 15/100 (0.15)

These new values used to weigh and combine the Derived Datasets as following:

- (Spatial Analyst > Raster calculator > (D.C) Reclass^(*) the **Highest sites in the Park-sites** > Multiply > Click **0.25** > Add)
- (Spatial Analyst > Raster calculator > (D.C) Reclass the **Distance to neighbours from location** > Multiply > Click **0.50** > Add) the
- (Spatial Analyst > Raster calculator > (D.C) Reclass the **Distance between main sites and roads** > Multiply > Click **0.10** > Add)
- (Spatial Analyst > Raster calculator > (D.C) Reclass the **Density from Wildlife distribution** > Multiply > Click **0.15** > Add)

The final result of each step is a layer (**map**). These layers can be used separately or in combination to have one map as desired. It presents all the required details to start the management and protection plan.

The questionnaire and its Results

The questionnaire was designed to discover if Libyans need **GIS** applications all for environmental management. Using **GIS** is essential in different sectors, for example, transport and road network.

Five problems were found by the end of this questionnaire:

First: the spatial distribution. About **17** participants confirmed going to their works within **5-15** mins by car or public transports. While **13** of them required more than **30** mins to go to their works without delay. But all agreed that it is difficult if they are obliged to go on foot. The journey to work takes **15- 30** mins by cars. So, the spatial distribution in **El-Beida** and its countryside is unfair. Plus to this, they confirmed they spend more time waiting for a bus. A serious problem emerged as a result of this.

There are no public bus stations or taxis in El-Beida. So there is no accurate time to catch a bus or hire a taxi. Catch a bus sometimes needs one minute or less, and other times needs more than **15** minutes. It is a service controlled by the bus owners not by government authority.

Second: describing addresses. The participants could not describe their addresses or even their work address. All their answers changed into questions;

- How can we describe it?
- What should we say to describe it?
- Can we say this or this?etc.

There is a serious problem in describing a specific address for everyone. Thus, the citizens need to the postcodes' service to ease their lives. This needs **GIS** to activate it in the right way.

Third: traffic and roads problems. Participants were asked if the city requires more bridges. This considered as a solution to solve the traffic crowd and late arrival at work. All the participants agreed on the same answer 'yes it needs bridges'. So, the transport and road planning evaluation needs more study and planning. GIS tools are needed, in particular, Spatial Analysis.

Fourth: the emergency service. When the participants were asked about if it is easy to have this service and how long they have to wait to get help? All the participants ensured they do not know if there is an emergency number. All they ensured when they face an emergency case they use their private cars. As a result of the questionnaire, the emergency service is not activated. Government has to give more interest to this service. And announce an easily remembered emergency number, or activate it if there is one. Also need to study the potential emergency units' locations. Each unit should serve an exact area to ease serving all residents in a short time.

Fifth: parking areas. Participants confirmed there are no parking areas anywhere. They have to park their cars in the wrong places for a long time. They ensured in case there is a car park it is usually smaller than the served area. Government has to

consider this service during the roads' planning projects.

Conclusion

A plan of ten GIS-based techniques proposed to manage and protect the Park from more neglect. Choosing these ten techniques was depending on the Park location and its nature. A GIS map was created via four steps. These are Input Datasets, Derived Datasets, Reclassify Datasets, and finally Weight and Combine Datasets. Using this map is the first step in achieving these techniques' target. These techniques work side by side to save the Park from more neglect. If this plan is applied, it will lead to a massive improvement in the Park. Thus, it will be possible to open it for tourists from around the world. And declare it as International Park instead of National Park. Many governments had used the GIS for many aspects in several sectors and it has proved its ability in dealing with them. Moreover, face-to-face questionnaire designed to confirm the importance of GIS in many sectors. A sample of 30 participants was chosen for this aim. Most of them have difficulties arriving to their destination without transports. By the end of the questionnaire, five problems were found. These problems are;

1. Unfair spatial distribution
2. Difficulties in locating addresses
3. Roads and traffic problems
4. Non-activated emergency services
5. No functional car Parks

Libyan citizens need to use GIS applications on a wide range. Not only for the environmental management aspects but also to improve the infrastructure level.

Recommendations

1. To increase awareness between citizens about the importance of the National Parks.
2. All the National Parks in Libya are national treasure. They deserve to be protected against human intrusions.
3. The Libyan government has a duty to protect Wadi Al-Kouff Park against any

deterioration.

4. Libyan government has to involve the GIS applications into any planning projects in Libya.
5. The infrastructure in Libya needs to be improved on all the levels using GIS technology.
6. The emergency service needs to be activated. The government has to establish emergency points everywhere to answer emergency calls. This is easy using GIS.
7. The road and transportation networks sector needs more attention from the government

* * * * *

Foreign References

- **Abdelkarim, A.; Gaber, A.F.** Flood Risk Assessment of the Wadi Nu'man Basin, Mecca, Saudi Arabia (During the Period, 1988–2019) Based on the Integration of Geomatics and Hydraulic Modelling: A Case Study. *Water* **2019**, *11*, 1887.
- **ACSAD-KOUF**, Studies on the Herpetology of Kouff National Park and Adjacent Areas of Syrenaika with a checklist of The Amphibians and Reptiles of Libya, by Hans Hermann Schleich, (ACSAD report, 1984).
- **Burrough, P. A., and Rachael A. McDonnell**, Principles of Geographical Information Systems, (New York: Oxford University Press, 1998).
- **Hamad. M. Salah**, Spatial and morphometric analysis of the Wadi Al Lawlab basin areas using RS and GIS techniques, Remote Sensing, (Benghazi, Libya, 2010), No2: 1-9
- **Harris, T. and D. Weiner**, Empowerment Marginalization and Community-Integrated GIS, (Cartography and Geographic Information Systems, 1998), 25(2): 67-76.
- **Special Vision Company**, Map shows Wadi Al-Kouff Basin, (El-Beida, Libya, 2016).
- **Tasha. W., Shelly. S**, A to Z GIS.ESRI, Environmental System Research Institute, (USA, 2008), ISBN.1-58948-140-2

- Warren, S, Teaching GIS as a Socially Constructed Technology, (Cartography and Geographic Information Systems, 1995), 22(1): 70-7

المراجع عربية

- البيانات الجغرافية المكانية (2020م). البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، [اون لاين]،

آخر دخول 2020/10/14م على الرابط: [https://u.ae/ar-ae/information-and-](https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/geospatial-data)

[services/environment-and-energy/geospatial-data](https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/geospatial-data)

- أبوزيد حمدي، (2010م). نظم المعلومات الجغرافية ضمن المناهج الدراسية قريباً، الإمارات اليوم [أون

لاين]، آخر دخول 2020/10/14م على الرابط: [https://www.emaratalyoum.com/local-](https://www.emaratalyoum.com/local-1.271856-section/education/2010-07-28-)

[1.271856 section/education/2010-07-28-](https://www.emaratalyoum.com/local-1.271856-section/education/2010-07-28-)

- سمارة، علي شعبان (2010م). تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني في فلسطين:

الإمكانات، المعوقات، المقومات، مركز التخطيط الحضري و الأقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،

فلسطين، 1-24

- الخزامي، محمد، (2002م). العلوم و التكنولوجيا: تنمية نظم المعلومات و الإرتقاء بما تلقى كل التشجيع،

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، آخر دخول على:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1249885&language=ar#>

* * * * *